جامعة الخُـــــرطُوم
كلية الدراسات العليا
كلـــــــية الآداب
قسم اللُّغة العـربية

أوجه الخلاف حول إنْ وأنْ الخفيفتين

بحث لنيل درجة الدكتوراة ـ دراسات نحوية

مقدم من الطالب
البشير صديق عبد الواحد أحمد

إشراف الأستاذ
مُحمَّد يوسف مصطفى الواثق

جمادى الأولى 1427هـ/يونيو 2006م

{ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ }

النمل22

شكر وتقدير

الحمد لله ، اللهم صل على النَّبِي وَسَلَّم تسليماً ...

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي مُحمَّد الواثق، الَّذِي أرشدني إلى هَذَا الموضوع، ووجهني للاطلاع والقراءة، وعلمني كيفية البحث، فهذا البحث يعتبر ثمرة جهده وإرشاده وتوجيهه، فجزاه الله عني وعن العربية خيراً .

وأتوجه بالشكر للعم الدكتور عمر البدري علي، والدكتور مُحمَّد حسين خاقو، والدكتور حسين الصالح، وأخص بالشكر أيضاً وائل عطا، وعثمان مصطفى وبابكر موسى، وغازي مصطفى، وزوجتي آسيا بابكر، وأبنائي أحمد وعبد الله ومصطفى، وبناتي فاطمة ورقية.

كما أشكر كل من أعانني على هَذَا العمل.

الباحث: البشير صديق عبد الواحد أحمد

الفهرست

المــــقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي محمـد وعلـى آلـه وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد...

الحرف له دور بارز وأهمية كبيرة في النحو العربي، وفيه مسائل خـلاف واسعة النطاق، فالحرف أكثر دوراً، ومعناه أشد غوراً في تركيب الجمل العربية، ففي إِن وأَن تراث ضخم، ينقصه من يفيد منه، فيجمع أقسام كل حرف منهما، وما وقع عليه في كلام العرب، وما تردد حوله من مناقشات وآراء؛ فقد ذكرتهما كتب النحو في ثناياها إجمالاً، ولم تعقد في معظمها فصلاً خاصاً بكل حرف، معددة فيه معانيه وأقسامه وأحكامه وعمله بالتفصيل؛ فمعظم كتـب النحـو تحـدثت عـن استعمالات إن وأن في حديث سريع مقتضب، وحتى كتب الحروف وجـدتها قـد اقتصرت على المعاني المشهورة فضربت مثلاً لكل حرف، ولم تورد في معظمها أوجه الخلاف وآراء النحويين المختلفة ومناقشتهم في هذا الشأن؛ ولكل هذا كـان لابد أَن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس أوجه الخلاف حول إن وأن الخفيفتين، على منهج فيه استقصاء وترتيب لأقسامهما وعملهما. واستفدت من المادة المتفرقة في كتب النحو، فجمعت في كل باب ما يختص بكل حرف منهما، ودوره ومعنـاه وتركيبه، وفائدته، وأوضحت ما خفي، وبينتُ ذلك كله مجملاً ومفصلاً على ما به الجهد، وحملَ على بسطه وتقصي موارده الجد؛ وذكرت آراء العلماء ومـا كـان

بينهم من خلاف ومناقشات حول معنى وعمل هذين الحرفين، أخذت كل ذلك من جهة الاتفاق والاختلاف حسبما اصطلح عليه النحويون.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في بابين ومقارنة بينهما.

جعلت الباب الأول فيها دراسة إن الخفيفة المكسورة الهمزة وأقسامها في فصول أربعة هي إن الشرطية والنافية والمخففة والزائدة.

درست في الفصل الأول إن الشرطية ومعناها أصل الجزاء وأم حروفه وهي حرف جاء لمعنى تعمل الجزم لاختصاصها بالأفعال وتقتضي جملتين؛ ولا يكون جواب الجزاء إلاّ بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها، وكما يجزم بإن مظهرة، يجزم بـ "إن" مضمرة إذا كان واجباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرضٍ أو دعاءٍ. لأن فيها معنى إن ولذلك انجزم الجواب. وعامل الجزم في الشرط الأداة وفي الجواب الأداة بتوسط الشرط.

وفي الفصل الثاني درست إن النافية التي تكون في معنى ما في نفي الحال، وسيبويه لا يرى إعمالها لعدم اختصاصها، وأعملها المبرد لمشاركتها لـ "ما" في المعنى؛ فتهمل كثيراً وتعمل قليلاً. وتناولت في الفصل الثالث إن المخففة من الثقيلة التي تلزمها لام الابتداء المؤكدة في خبرها، الفارقة بينها وبين إن النافية؛ ولا تلزمها اللام إذا أعملت، إلّا أن تدخل توكيداً. ويجب ترك اللام إن أمن اللبس وتغني عنها قرينة لفظية أو معنوية.

وتهمل كثيراً وتعمل قليلاً، وإذا دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثـر في فعلها أن يكون من نواسخ الابتداء.

وفي الفصل الرابع إن الزائدة لفائدة لفظية، معنوية، وإذا دخلت علـى مـا فهي المؤكدة في لغة بني تميم، وزائدة في لغة أهل الحجاز، وتزاد بعد ما لتأكيـد النفي.

وفي الباب الثاني درست أن المفتوحة الهمزة الخفيفة وأقـسامها الأربعـة أيضاً المصدرية والمخففة والمفسرة والزائـدة. ففـي الفـصل الأول درسـت أن المصدرية وهي حرف موصولي توصل بالفعل المتصرف، وتكون هي وما بعدها مصدراً يحكم على محله بالإعراب، وتعمل النـصب لاختـصاصها بالمـضارع وتخلصه للاستقبال لأنها أصل حروف النصب وأقوى النواصب وأم الباب ولـذا عملت مظهرة وعملت مضمرة بعد بعض حروف الجر وبعض حروف العطـف بخلاف بقية أخواتها فلا تعمل إلا مظهرة.

وفي الفصل الثاني درست أن المخففة من الثقيلة التي تقع بعد ما يفيد اليقين قبل الجملة الاسمية وقبل الأفعال الجامدة وقبل الفواصل المذكورة.

وتنصب الاسم وترفع الخبر كأصلها إلا أن اسمها منوي لا يبرز إلـا فـي ضرورة. وفي الفصل الثالث أن المفسرة التي بمعنى أي، مهملة لا تختص، ويجب أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، والذي بعدها عبارة عنه، فيعبر بها وبما بعدها عـن

معنى الفعل قبلها، وتأتي بعد فعل القول دون حروفه، ولا يتصل بها شـيء مـن صلة الفعل الذي تفسره، وأن يكون قبلها كلاماً تاماً وأن تسبقها جملة وأن تتـأخر عنها جملة.

ودرست في الفصل الرابع أن الزائدة لفائدة لفظية ومعنوية لكـون الزيـادة أفصح، فيزيد بسببها الكلام توكيداً لمعناه الثابت وتقويته.

وتزاد بعد لما التوقيتية وبين لو وفعل القسم، وبين الكاف ومخفوضها، وبعد إذا، وما، وفي الإنكار. ولا تعمل لعدم اختصاصها ودخولها على الحرف وعلـى الاسم.

وعن مصادر الدراسة التي رجعت إليها، فقد اطلعت على كثير من أمهات مؤلفات السابقين، فأخذت من كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصـول لابـن السراج، وكتابي الجمل واللامات للزجاجي، والمقتضب واللمع وسر الصناعة لابن جني، ومفَصل الزمخشري وأمالي القالي وأمالي ابن الشجري، ومغنـي اللبيـب وأوضح المسالك وشذور الذهب وقطر الندى لابن هشام، وأخذت من كتابي ابـن الأنباري الإنصاف وأسرار العربية في الرد على الكوفيين، وأخذت العلل والأقيسة من علل النحو للوراق، واللباب وإملاء ما من به الرحمن للعكْبري. استعنت كذلك في معاني الحروف من معاني الحروف للرماني ورصف المباني للمالقي والجنى الداني للمرادي، وأخذت شروح الألفية وشرح التسهيل لابن مالك، وشـرح ابـن

عقيل، وشرح الأشموني، وشرح الجمل وتقريب المقَرب لابن عصفور، ومن كتب اللغة القاموس المحيط، ومختار الصحاح، وأخذت من همـع الهوامـع والأشـباه والنظائر وشرح شواهد المغني للسيوطي، والشواهد من الدرر اللوامع للشنقيطي، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي.

ومن كتب القراءات إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، والسبعة لابن مجاهد والنشر للجزري. وغيرها. لا توجد مشاكل تذكر، فقد أرشدني أستاذي الواثق إلى هذا الموضوع، ووجهني للاطلاع والقراءة فـي أوجـه الخـلاف حـول إن وأن الخفيفتين، وبعد الاطلاع والقراءة وجدت في هذا الحرف من المعاني والدقائق ما لابد من الوقوف عليها لبيان مزاياها وتأثيرها في الكلام.

ووجدت في نفسي رغبة ملحة لكي أنظر في جزئياته، لما وجدت فيه مـن فوائد جمة نافعة، فيها فائدة في كشف المعاني وبيان النصوص. كما أنه يصلح أن يكون باباً من أبواب علم الدلالة الحديث.

وأنه حسب علمي لم يعكف باحث قبلي على تفصيل مادة إن وأن، وآمل أن يكون الله وفقني في كتابة هذا البحث.

الباب الأول

إنْ الخفيفة المكسورة الهمزة

الفصل الأول : إن الشرطية

معنـاهـا:

إن الشرطية أصل الجزاء وأُم حروفه.

قال سيبويه(1) : وزعم الخليل أن «إن» هي أُم حروف الجزاء، فسألته لِم قلت ذلك، فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقُه «ما» فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تفارق المجازاة، وقال المبرد(2): إنما قلنا: إن «إن» أصل الجزاء، لأنك تُجازي بها في كل ضرب منه، تقول: إن تأتني آتك، وإن تركب حماراً أركبه، ثم تصرفها منـه فـي كـل شيء... و«إن» الشرطية ليست باسم ولا فعل، إنما هي حرف، جاء لمعنى، وتقع على كل ما وصلتها به، زماناً كان أو مكاناً أو آدمياً أو غير ذلك . تقول: إن يأتني زيد آتِه . وإن يقم في مكان كذا وكذا أقُم فيه، وإن تأتني يوم الجمعة آتِـك فيـه . وإن الشرطية عملت الجزم في الأفعال . قال ابن الأنباري(3): إنما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، ولأنّها تقتضي جملتين، فلطول مـا يقتـضيه حـرف الشرط اختير له الجزم، لأنّه حذف وتخفيف .

---

(1) الكتاب. ط3 1/508-509 . ويليه: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فـي علـم مجـازات العرب، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، 1410هـ-1990م .

(2) المقتضب. ط3، 2/49، 2/52 . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1415هـ-1994م .

(3) أسرار العربية. ط1، ص236، تحقيق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، 1420هـ-1999م .

قال الوراق(4): لا بد من دخول الجزم على الفعل، ليكون بإزاء الجـر فـي الاسم، ووجب أن تكون «إن» الشرطية عاملة، لأنها لزمت الفعل وأحـدثت فيـه معنى، ولأنها ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقـع بعـدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلما تشابها من هذا الوجه جعِل عملهما الجزم . وقال العكْبري(5): الجزم في اللغة القطـع، فلذلك كان في الكلام حذف الحركةِ أو ما قام مقامها . وحكى ابن الأنباري(6) عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعـل بالفـضلة التـي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلةً حذفها، وإن لم يصادف فـضلة أخذ من نفس الجسم . فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة أخـذها، وإلا أخذ من نفس الفعل . قال العكبري(7): وأما «إن» الشرطية فهـي أُم أدوات الشرط لوجهين :

أحدهما: أنّها حرفٌ وغيرها من أدواته اسم، والأصـلُ فـي إفـادة المعـاني الحروفُ.

---

(4) علل النحو. ط1، ص198 . تحقيق الدكتور محمد جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد – الرياض، 1420هـ - 1999م .

(5) اللباب في علل البناء والإعراب.ط1، 47/2 . تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سوريا، 1995م، إعادة 1422هـ - 2001م .

(6) أسرار العربية ص230.

(7) اللباب 50/2 .

والثاني: أنّها تُستعمل في جميع صور الشرط، وغيرها يخُص بعض المواضع، فـ«من» لمن يعقل، و«ما» لما لا يعقل . وكذلك باقيها كل منها ينفرد بمعنى وإن مفردةً تصلح للجميع .

قال المبرد(8): وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط، وقوع الشيء لوقوع غيره . قال ابن الأنباري(9): وجاز في حرف الشرط والجزاء دخوله علـى الماضـي والمستقبل، لأن الأصل في حروف الشرط والجزاء أن تدخل على فعل المستقبل، والمستقبل أثقل من الماضي، فعدل عن الأثقل إلى الأخفّ . قال الزمخشري(10): حرف الشرط «إِن» تدخل على جملتين، فتجعل الأولى شـرطاً والثانيـة جـزاء كقولك: إِن تضربني أضربك . قال ابن يعيش(11):«إِن» أُم هذا الباب، للزومهـا هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك اتسع فيها، وفُصل بينها وبـين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: صل خَلْفَ فلان وإِن، أي: وإِن كـان فاسـقاً . ولا يكون مثلُ ذلك في غيرها مما يجازى به . وتدخل على جملتين، فتربط إحـداهما بالأُخرى، وتُصيرهما كالجملة، نحو قولك: إِن تأتني آتك، والأصلُ.. تأتيني آتيك .

---

(8) المقتضب 45/2 .

(9) أسرار العربية ص237 .

(10) المفصل في علم العربية.ط2، ص320 . وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل ، دار الجيل، بيروت– لبنان.

(11) شرح المفصل.ط1، 106/5 . تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م.

فلّما دخلت «إِن» عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إِن تـأتني وسـكت، لا يكون كلاماً، حتى تأتي بالجملة الأخرى .

قال ابن مالك(12): وأَما «إِن» فللخلو عن الجزم بوقوع الـشرط تحقيقـاً، أو باعتبار مجازي، وتعمل الجزم، كقولك: إِن تقم أقم، لأنها تصحب المضارع أكثـر مما تصحب الماضي، فلما غاب استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لازمـه واختص به، فقبلت أن تؤثر فيه وتعمل، فعملت الجزم لأنه أخف .

وقال أيضاً(13): وتقتضي جملتين، أولاهما ملزومة للثانية، تـسمى الأولـى شرطاً، لأن وجود الملزوم علامة على وجود اللازم، والشرط في اللغة العلامـة وتسمى الثانية جزاء وجواباً، لأنه مدعى فيها بأنها لازمة لما جعل شـرطاً، كمـا يلزم في العرف الجواب للسؤال، والجزاء للإساءة أو الإحسان .

قال ابن عصفور(14): وحرف الجزاء «إِن» الشرطية لا بد أَن تـدخل علـى جملتين فعليتين . قال ابن هشام(15): والفعل الأول يسمى شـرطاً، وذلـك لأنـه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تُسمى شرطاً، ويشترطُ فيه ستة أمور:

---

(12) شرح التسهيل. ط1، 67/4 . تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة – مصر، 1410هـ - 1990م .

(13) شرح التسهيل 73/4 .

(14) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير). ط1، 120/2 . تحقيق أنيس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1424هـ - 2003م .

(15) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص352-354 . ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1419هـ - 1998م .

أحدها : أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يجوز إن قام زيد أمس أقُم معه، أو قمت. وأما قوله تعالى: (إن كُنْتُ قُلْتُه فَقَد عِلمتَه) المائدة:116، فالمعنى إن يتبين أني كنت قلته . فإنه مؤول بتقدير: إن ثبت الآن – أو فيما بعد – أني كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني : أن لا يكون طلباً، فلا يجوز أن تقول: «إن قم»، ولا «إن ليقُم» أو «إن لا يقُم». على أن (لا) ناهية، وأما إن كانت نافية فإنه يصح، ومنه قولك:

إن لا تؤد واجبك تندم .

والثالث : أن لا يكون جامداً، فلا يجوز «إن عسى زيد أن تقوم» ولا «إن ليس زيد قائماً»

والرابع : أن لا يكون مقروناً بتنفيس، فلا يجوز «إن سوفَ يقُم» ولا«إن سيقوم زيد».

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقد، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع، فلا يجوز لك أن تقول «إن قد قام زيد» ولا «إن قد يقم» .

السادس : أن لا يكون مقروناً بحرف نفي، فلا يجوز «إن لما يقم زيد» ولا «إن لن يقم»، ويستثنى من ذلك «لم» و«لا»، فيجوز اقترانه بهما نحو: إن لم تفعلْ ما آمرك به أعاقبك، ونحو: (وإن لم تَفْعلْ فَما بلغْتَ رسالتَه) المائدة:67، ونحو: (إلا

تَفْعلُوه تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرضِ) الأنفال:73، (إِلاّ تَنْصروه فَقَد نَصره الله) التوبة:40، (إِلاّ تَنْفِروا يعذبكُم عذَاباً أَلِيماً) التوبة:39، (وإِلا تَغْفِر لِي وتَرحمنِي أَكُن مِن الْخَاسِرِين) هود:47، (وإِلا تَصرفْ عني كَيدهن أَصب إِلَيهن) يوسف:33.

وقال ابن هشام(16): فيظُن الغِر الذي لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية، وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل سأل في (إِلا تَفْعلُوه) الأنفال:73، فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع ؟.

وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء .

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفِعل المجازى عليه . قال ابن مالك(17): وإذا كان الشرط والجزاء فعلين جاز أن يكونا مضارعين، وأن يكونا ماضيين، وأن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، وأن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . وقد اتفق في هذا ابن عصفور(18) والمالقي(19)... الخ.

---

(16) مغنِي اللبيب عن كتب الأعاريب. ط1، ص33 . تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمدالله، وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1412هـ-1992م .

(17) شرح التسهيل 90/4 .

(18) شرح جمل الزجاجي 120/2 .

(19) رصف المباني في شرح حروف المعاني. ط3، ص187 . تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، بيروت – لبنان، 1423هـ-2002م.

والأكثر أن يكونا مضارعين، لأنه الأصل فيها ، وهو الكثير، ومنه: (وإن تُبدوا ما فِي أَنْفُسِكُم أَو تُخْفُوه يحاسِبكُم بِهِ الله) البقرة:284، ونحو: (وإن تَعـودوا نَعـد) الأنفال:19، ونحو: إِن يقم زيد يقُم عمرو، وإن تكرمني أكرمـك، وإن تُطـع الله يغفر لك، وكقوله عز وجل: (إن ينْتَهوا يغْفَر لَهم ما قَد سلَفَ) الأنفال:38، (وإن تَتَولوا يستَبدِلْ قَوماً غَيركُم)

محمد:38، (وإن تُطِيعوا الله ورسولَه لا يلِتْكُم) الحجرات:14. ونحو: إِن تُحـسِن إِلي أُحسِن إِليك .

قال ابن يعيش(20): وحق «إِن» الجزائية أَن يليها المستقبلُ من الأفعـال؛ لأنـك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فإِنَ وليها فعلٌ ماضٍ، أحالت معنـاه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إِن قمتَ قمتُ، والمراد: إِن تَقُم أقُم . قال الله سبحانه: (وإن تَعدوا نِعمةَ اللهِ لا تُحصوها) النحل:18 .

ويليه في الكثرة أن يكونا ماضيين، ولا يظهر فيهما جزم، وهما في موضع جزم. في المعنى مستقبلان، وذلك نحو: (وإن عدتُم عدنَا) الإسراء:8، ومنه قوله تعالى: (إن أَحسنْتُم أَحسنْتُم لِأَنْفُسِكُم) الإسراء:7، ونحو: إِن قام زيد قام عمرو . ونحو: إِن جاء زيد أكرمته .

---

(20) شرح المفصل 106/5 .

وأما كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، فقليل بالنسبة، فيبقـى الماضـي مبنياً. ذكر المالقي[21] وأبو علي القالي[2] : قال أكثر النحويين: ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثر فيه إذ لم تؤثر في الذي يليها . واستشهدوا على ذلك بقول زهير بن أبي سلمى [من البسيط] :

وإن أتـاه خليـ ـ ـلٌ يـوم مسألةٍ   يقُولُ لا غائب مالي ولا حرِم

الشاهد فيه: قوله «يقولُ» حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضـياً وهو قوله «أتاه». قال ابن عقيل[3]: وإن كان الشرط ماضياً والجزاء مـضارعاً – جاز جزم الجزاء، ورفعه، وكلاهما حسن: فتقول: إن قام زيد يقم عمرو، ويقـوم عمرو .

وأقل منه كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، فتعمل في الأول لأنه مضارع، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني، ومنه (إن نَشَأْ نُنَزِلْ عليهم مِن السماءِ آيةً فَظَلَّـتْ) الشعراء:4، لأن تابع الجواب جواب . ومما جاء منه قوله:

إن تَصرِمونا صرمناكم وإن تصلوا   ملأتُـم أنفـس الأعـ ـداء

إرهابـ ـ ـ ـاً

---

[21] رصفُ المباني ص187 .

[2] الأمالي 193/1 . ويليه (الذيل والنوادر) وكتاب (التنبيه) مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1400هـ -1980م .

[3] شرح ابن عقيل 342/2 . ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1415هـ -1995م .

قال ابن مالك(22): وقول قعنب ابن أم صاحب العطفاني [من البسيط] :

إن سمعوا سيئاً طـاروا به فرحاً   مني ومـا سمعوا من صالح دفنوا

قال الأزهري(23): وهو قليل، وحتى خـصه الجمهـور بالـشعر . وأكثـر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة .

قال ابن مالك(24): ولا أرى ذلك . لأن قائل البيت الأول متمكن من أن يقول بدل وصلناكم : نواصلكم . وبدل وإن تصلوا ملأتم : وإن تصلوا تملأوا . وقائـل البيت الثاني متمكن من أن يقول بدل إن يسمعوا : إن سمعوا . فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه، وسهولة تعاطيه، علم أنهم غير مضطرين .

الخلاصـة

«إن» الشرطية الجازمة حرف وضع لمعنى، وهي أصلُ وأم حروف الجزاء، وبقية أدواته كلّها دواخل عليها لاجتماعها في المعنى . لأنها يجازى بها في كـل ضرب منه، خلاف سائر أخواتها، و«إن» جازمة لأنها لزمت الفعل وأحدثت فيـه

---

(22) شرح التسهيل 91/4 . وانظر: شرح شواهد المغني، 965/2 . صححه وعلق عليه محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، تحقيق أحمد ظافر كوجان – دمشق، 15 ربيع الآخر 1386هـ - آب 1966م .

(23) شرح التصريح على التوضيح 49/2 وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، دار الفكر، بيروت – لبنان، (د.ت.ط) .

(24) شرح التسهيل 4/ 91،92 .

معنى، فقد بان بما ذكرناه أن جميع ما يستعمل في باب الجزاء مدخلٌ فيها، وغير مختص به، فلذلك وجب أن تكون «إِن» الأصل، وما سواها محمولٌ عليها .

وتقتضي جملتين فعليتين، فتجعل الأولى شرطاً والثانية جواباً وجزاء . فتربط إِحداهما بالأخرى، وتُصيرهما كالجملة .

ولا يخلو الفعلان، أن يكونا مستقبلين ، وهو الأصل الكثير، أو ماضـيين، أو ماضياً فمضارعاً، وهو قليل بالنسبة، وأقل منه كون الشرط مـضارعاً والجـواب ماضياً .

اقتران جوابها بالفاء:

قال سيبويه(25): واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل وقـد تقـدم، أو بالفاء، قال المبرد(26): لأن معنى الفِعل فيها . قال الوراق(27): واعلم أن جواب الشرط قد يقع مبتدأً وخبراً، إلا أنه متى وقع على هذا الوجه، فلا بد مـن الفـاء، كقولك: إن يأتني زيد فأنا أُكْرِمه، فإن حذفْتَ المبتدأ بقي الفعل مرفوعاً، لأنه فـي موضع خبر المبتدأ، كقولك: إن يأتني زيد فأكرمه، والمعنى: فأنا أكرمـه، وإنمـا وجب إدخالُ الفاء، لأن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها، ولـيس لـ«إن» فيهـا تأثير، لأنها ليست من عوامل الأسماء فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط، لـم يعلم أنه متعلق به، وجاز أن يعتَقَد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا الفاء ليتصل ما بعدها بما قبلها، وإنما كانت أولى من سائر حروف العطف لأنها تُوجِب أن يكـون مـا بعدها عقيب ما قبلها .

قال ابن يعيش(28): وأما إذا كان الجزاء بشيءٍ يصلح الابتداء بـه، كـالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مـستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء، لأنها تفيد الاتّباع، وتُؤذِن بأن ما بعدها مسبب عما قبله، إذْ ليس في حروف العطف حـرفٌ

---

(25) الكتاب 509/1 .

(26) المقتضب 48/2 .

(27) علل النحو ص440 .

(28) شرح المفصل 111/5 .

يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصوها من بين حروف العطف . قال ابن هشام(29): وكل جوابٍ يمتنع جعلُه شرطاً فإن الفـاء تجـب فيـه . قـال ابـن مالك(30): وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعليق أداته به، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، وذلك إذا كان الجواب :

جملة اسمية، نحو: إن تقم فزيد قائم، وإن تقم فعمرو منطلق، قـال تعـالى: (وإن يمسسك بِخَيرٍ فَهو علَى كُل شَيءٍ قَدِير) الأنعام:17، ونحو: إن جـاء زيـد فهـو محسن، قال الأعشى [من البسيط] :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتُنا أو تنزلون فإنا معشر نُـزلُ

ونحو قولك: إن تأتِني فأنا صاحبك، وقولك: إن تأتِني فأنا لك شاكر، وإن تَقُـم فهو خير لك، وإن تأتني فلك درهم، وإن تأتني فأنا أكرمك، وإن تأتِ زيداً فـأخوه يحسن إليك، وإن تتّقِ الله فأنت كريم .

قال ابن يعيش(31): إنما احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدإ والخبـر، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله . وذلك نحـو قولـك: إن

---

(29) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 209/4، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، 1992م .

(30) شرح التسهيل 76/4 .

(31) شرح المفصل 111/5 .

جئتني فأنت مكْرم، وإن تُحسِن إلي فاللهُ يجازيك، فموضع الفاء وما دخلتْ عليه جزم على جواب الشرط. قال تعالى: (وإن تَصبِروا وتَتقُوا فَإن ذَلِك مِن عزمِ الْأمور) آل عمران:186.

أو جملة فعلية طلبية كالأمر، قال تعالى: (قُلْ إن كُنْتُم تُحِبون الله فَاتبِعوني يحبِبكُم الله) آل عمران:31. (وإن كُنْتُم جنُباً فَاطهروا) المائدة:6، ونحو: إن أتاك زيد فأكْرمه. ألا ترى أنه لولا الفاء، لم يعلَم أن الإكرام متَحققٌ بالإتيان، وكذلك **النهي**، نحو: إن ضربك عمرو فلا تضربه، فالأمر هنا والنهي ليسا على ما يعهد في الكلام وجودهما مبتَدأين غير معقودين بما قبلهما . ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط . ونحو: إن يقُم زيد فاضربه أو فاغفر له، وإن لم يقم فلا تضربه أو فلا تعاقبه.

أو دعاء، نحو: إن مات زيد فيرحمه الله أو فَرحِمه اللهُ، وإن قام فغفر اللهُ له .

أو استفهام، نحو: إن قام زيد فهل أنتَ ضاربه .

وكالفعلية المنفية بغير «لا» أو «لم» كالمنفية بـ«ما» نحو: إن جاء زيد فما أضربه، وإن تقم فما أقوم، وإن قام زيد فما يقوم عمرو، أو «لن» نحو: إن جاء زيد فلن أضربه، وإن تقم فلن أقوم أو فلن يقوم عمرو .

أو شرطية، نحو: إن تأتني فإن تحدثْني أكرمك، وإن تقم فإن أقوم .

أو فعلية فعلها مضارع مقرون بقد أو حرف تنفيس، نحو: إن تقم فقد أقوم، وإن تقم فسوف أقوم، قال تعالى: (وإن خِفْتُم عيلَةً فَسوفَ يغْنِيكُم الله مِن فَضلِهِ) التوبة:28. وقال: (وإن تَعاسرتُم فَستُرضِع لَه أُخْرى) الطلاق:6 .

أو فعلية مصدرة بفعل جامد غير متصرف، نحو: (إن تَرن أَنَا أَقَل مِنْك مالاً وولَداً * فَعسى ربي أَن يؤْتِين خَيراً مِن جنتِك) الكهف:39-40، و(إن تُبدوا الصدقَاتِ فَنِعِما هِي)

البقرة:271 .

أو ماضٍ مقرون بقد لفظاً، نحو: (إن يسرقْ فَقَد سرقَ أَخٌ لَه مِن قَبلُ) يوسف:77، وكقوله تعالى: (فَإن كَذبوك فَقَد كُذب رسلٌ مِن قَبلِك) آل عمران:184، ونحو: (وإن يعودوا فَقَد مضتْ سنتُ الْأَولِين) الأنفال:38. ونحو: إن تقم فقد انطلق زيد.

أو ماضٍ مقرون بقد تقديراً، وذلك إذا كان الفعل (ماضٍ صحيح) بأن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: (إن كان قَمِيصه قُد مِن قُبلٍ فَصدقَتْ) يوسف:26، أي فقد صدقت، وقوله: (وإن كان قَمِيصه قُد مِن دبرٍ فَكَذَبتْ) يوسف:27، أي فقد كذبت، ونحو قولك: إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتُك أمس؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وإذا وقع ماضياً، كان على تقدير خبر المبتدأ أي: فأنا قد أكرمتك أمس، ونحو: (إن كُنْتُ قُلْتُه فَقَد عَلِمتَه) المائدة:116 .

أو مقرون بحرف نفي، نحو: إن قام زيد فما قام عمرو، قال تعالى: (فَإِن تَـوليتُم فَما سَأَلْتُكُم مِن أَجرٍ) يونس:72 . قال الأزهري(32): وقد تكون الجملة الواحـدة اسمية طلبية في آن واحد، وقد اجتمعا في قوله تعالى: (وإِن يخْـذُلْكُم فَمـن ذَا الذِي ينْصركُم مِن بعدِهِ) آل عمران:160، فجملة (من ذَا الذِي ينْصركُم) اسـمية لأن صدرها اسم هو «من» وطلبية لأن «من» فيها استفهامية وهي مبتـدأ و«ذا» خبرها والجملة جواب الشرط وجزاؤه.

(32) شرح التصريح 250/2 .

حـــذف الفـــاء :

قال السيوطي(33): وفي جواز حذفها أقوال :

أحدها : يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيان من بعض النحويين، وخرج عليه قوله تعالى: (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) الأنعام:121 .

ثانيها : المنع في الحالين، قال أبو حيان(1): في محفوظي قديماً أن المبرد(1) منع من حذفها في الضرورة .

ثالثها : وهو الأصح يجوز ضرورة ويمنع في السعة، وهو مـذهب سـيبويه(34) قال: وسألته [يعني الخليل] عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكـون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أن أنا كريم كلاماً مبتدأ، والفاء لا تكون إلا معلقة بما قبلها، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء .

---

(33) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ط1، 458/2 . تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ-1998م .

(34) الكتاب 64،65/3 .

الخلاصـــة

تدخل الفاء لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً، إما لذاتها أو لما اقترن بها مـن نفي أو إثبات.

فالأول : ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد .

والثاني : ثلاثة أنواع أيضاً : «ما» و «لن» و «أن» النافيات .

والثالث : ثلاثة أنواع أيضاً : «قد» لفظاً أو تقديراً والسين وسوف .

فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر . ويجوز حذفها للضرورة الشعرية .

الجزم بـ «إن» مضمرة:

كما يجزم بـ «إن» مظهرة، كذلك يجزم بـ «إن» مضمرة .

قال سيبويه[35]: ينجزم الفعل بـ «إن» مضمرةً إذا كان جواباً . لأمرٍ أو نهـي أو استفهام أو تمنٍ أو عرضٍ . وقد ذكره المبرد[36] وابن السراج[37] .

فأما ما انجزم بالأمر فقولك: أئتني آتك، لأن معنى كلامه: إن يكن منك اتيـان آتِك، وزرني أزرك، ألا ترى أن المعنى: زرني، فإنك إن تَزرني أزرك، وزرني أكرمك، التقدير: إن تزرني أكرمك .

قال المبرد[38]: وذلك قولك: أئت زيداً يكْرِمك، لأنك إذا قلت: ائتني أكرمـك، فإنما المعنى: ائتني فإن تأتني أُكرمك؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيـان، وكـذلك أعطني أكرمك، وتقول: ائتني أشكرك، والتفسير واحد .

وما ينجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكن خيراً لك وهذا نهي، والتأويل لا تفعـل فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك، ولا تأتِ زيداً يكن خيراً لك، وكذلك: لا تقم يكـن خيراً لك؛ لأن المعنى: فإن لم تقم يكن خيراً لك، ولا تأتني أضـربك، معنـاه: إن تأتني أضربك . ولا تفعل الشر تنْج، ولا تقم أغضب عليك، فتجزم الفعلـين؛ لأن

---

[35] الكتاب 525/1 .

[36] المقتضب 80/2 .

[37] الأصول في النحو. ط4، 162/2 . تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1420هـ - 1999م .

[38] المقتضب 80،81/2 .

التقدير: إن تقم أغضب عليك. ولا تزر زيداً يهنْك، على تقدير: إن لا تزره يهنْك. قال الحريري[39]: ويكثر ذلك في الأمر والنهي، ويكون حرف الشرط مقدراً فيه، اهـ.

وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدثْك، وأين تكون أزرك، وإذا قال: أين بيتك أزرك، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرك، لأن قوله أين بيتك يريد به أعلمني، إنما معناه: إن تُعلمني بيتك أزرك.

وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماء أشربه، معناه التمني، وهي لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وقد عملت في النكرة، فأحدث دخولها معنى التمني، فـ«لا» مع ما بعدها في موضع نصب بها دل عليه «ألا» من معنى التمني. وإذا قال ليته عندنا يحدثْنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثْنا، «فيحدثنا» جزم لأنه جواب، وليت زيداً عندنا نكرمه، معناه: لو كان زيد عندنا أكرمناه، وليت لي مالاً أُنْفِقْه.

وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزلُ تُصِب خيراً، وإذا قال لو نزلت فكأنّه قال أنزلْ. فقولك: «ألا تنزلْ» هو العرض، يقول الرجل للآخر: «ألا تفعل كذا وكذا» يعرضه عليه، و«تصب خيراً» جوابه، وهو داخل في جواب الاستفهام، إلا

---

[39] شرح ملحة الإعراب. ط2، ص329. تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1420هـ-1999م.

أنه لما كان القصد فيه إلى العرض، وإن كان لفظه استفهاماً، سماه عرضاً، وتقديره: إن تنزلْ عندنا تصب خيراً .

وأما ما انجزم في الدعاء اللهم أرزقني بعيراً أحجج عليهِ، قال سيبويه[40]: وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب . قال المبرد[41]: وإنما انجزمت بمعنى الجزاء .

قال ابن جني[42]: تجزم هذا كله لأن فيه معنى الشرط . قال ابن السراج(43): ففي هذا كله حذف حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقي من الكلام دليل عليه لأن فيه معنى «إن تفعل». قال الوراق[44]: فلما تضمنت هذه الأشياء معنى الشرط، قُدر معها «إن» فانجزم الجواب بتقدير حرف الشرط . قال الزمخشري[45]: وجواز اضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها . قال ابن يعيش[46]: هذه الأشياء يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام. وهذه الأشياء إنما

---

(40) الكتاب 525/1 .

(41) المقتضب 80/2 .

(42) كتاب اللمع في العربية. ط1، 1392هـ-1972م – ط2، 1411هـ-1990م . ص77 . تحقيق فائز فارس، جامعة اليرموك – إربد – الأردن ودار الأمل.

(43) الأصول 162/2 .

(44) علل النحو ص442 . انظر: شرح ملحة الإعراب ص329 .

(45) المفصل ص252 .

(46) شرح المفصل 274/4-275 .

أضمر حرف الشرط بعدها، لأنها تُغْنِي عن ذكره، وتكتفي بذكرها عن ذكـره؛ إذ كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجـد الأول. فلـذلك قـال الخليل[47]: [أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك إنجزم الجواب] . قال ابن هشام[48]: وشرطه أن يتقدم عليها طلب، نحو: «ائتني أكرمك» تقديره: ائتني فـإن تأتني أكرمك، فأكرم: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليـه فعـل الطلـب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح . وهو مذهب الجمهور من العلماء .

الخلاصـــة

يجزم الفعل المضارع بـ «إن» مضمرة، إذا كان جوابـاً : لأمـرٍ أو نهـي أواستفهامٍ أو تمنٍ أو عرضٍ أو دعاء . لأن فيها معنـى «إن» ، ولـذلك انجـزم الجواب .

---

[47] الكتاب 525/1 .

[48] شذور الذهب ص358 .

عامل الجزم في الشرط والجواب:

اختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط .

قال ابن يعيش[49]: الفعل الأول مجزوم بـ«إن» بلا خلاف فيما أعلم، وهو الشرط . وأما الجزاء، فيختلف فيه . قال سيبويه[50]: واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك فآتيك انجزمت بـ«إن» تأتني . قال ابن الأنباري[51]: اختلف النحويون في ذلك.

فذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، أي لأنه مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار، والحملُ على الجوار كثير عند العرب . قال ابن الأنباري[52]: الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه، ويقتصر فيه على السماع لقلته، لا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه . قال ابن مالك[53]: وتبطله أمور ثلاثة :

أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر .

---

(49) شرح المفصل 265/4 .

(50) الكتاب 508/1 .

(51) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 602/2 . ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، بيروت – لبنان، أسرار العربية، ص238 .

(52) المصدر نفسه 615/2 .

(53) شرح التسهيل 79/4، 80 .

الثاني : أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً، وجزم الجواب واجب .

الثالث: أَن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال، فعلم أنه ليس مجزوماً على الجوار .

واختلف البصريون، قال ابن الحاجب[54]: قال السيرافي: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءاً واحداً، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة . قال ابن يعيش[55]: وذهب الخليل وأبو العباس المبرد إلى إن الجازم للشرط «إن»، و«إن» وفعلُ الشرط جميعاً عملا في الجزاء، لارتباطهما، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين؛ ولأن الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقاراً واحداً، وهما المقتضيان لوجود الجواب، فليس نسبةُ العمل إلى أحدهما بأولى من نسبته إلى الآخر. وهذا القول، وإن كان عليه جماعةٌ من حذاق أصحابنا، فإنّه لا ينفك من ضعف، وذلك لأن «إن» عاملة في الشرط لا محالة، وقد ظهر أثر عملها فيه . وأما الشرط فليس بعامل هنا، لأنه فعلٌ، والجزاء فعلٌ، وليس عملُ أحدهما في الآخر بأولى من العكس. قال ابن الأنباري[56]: وذلك لأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل.

---

(54) شرح الكافية ط1، 96/4 . تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419هـ - 1998م .

(55) شرح المفصل 265/4 . شرح الكافية 96/4 .

(56) أسرار العربية ص240 .

قال ابن يعيش[57]: والذي عليه الأكثر أن «إن» هـي العاملـة فـي الـشرط وجوابه؛ لأنه قد ثبت عملها في الشرط، فكانت هي العاملة فـي الجـزاء، إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة، وعملها في الجزاء بواسطة الـشرط . قـال ابـن الأنباري[58]: فأما من قال إن حرف الشرط يعمل فيهما وحده، فاعترض عليه بأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها. قـال ابن يعيش[59]: ويحكى عن أبي عثمان المازني أنه كان يقول: إن فعـل الـشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان؛ لأنهما لما وقعا بعـد حـرف الشرط، فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء، فبعدا من شَبهها، فعادا إلى البنـاء الذي كان يجب للأفعال، وهذا القول ظاهر الفَساد، وبأدنَى تأمل يضِح؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول «إن» عليه، لوجب له البناء بدخول النواصـب وبقيـةِ الجوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها . قال ابن مالك[60]: وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلـك . وقـال[61]: فجزمه إما بفعل الشرط، أو بأداته، إما بهما . لا جائز أن يكون جزمـه بـالأداة وحدها، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجـر مـا

---

(57) شرح المفصل 265/4 .
(58) أسرار العربية ص240 .
(59) شرح المفصل 265/4 .
(60) شرح التسهيل 79/4 .
(61) المصدر نفسه 80/4 .

يعمل في شيئين دون إتباع، ولا جائز أيضاً أن يكون جزم الجواب بالأداة والشرط معاً، لأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، كإذما وحيثما، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز نحو: إن زيداً تكرم يكرمك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقول الأحوص [من الوافر] :

فطلقها فلسـتَ لـها بكُـــفْءٍ   وإلا يعـــــــلُ مفرقـك الحسـام

فلو كان العمل بهما معاً، وجب لهما ما وجب لإذما وحيثما من عدم الإفـراد والانفصال. وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط، تعين كونـه مجزومـاً بفعله، لاقتضائه إياه، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام، وعلى هذا يؤول قول سيبويه[62] السابق . قال ابن مالك[63]: وقد دل الدليل على أن جزم الجـواب ليس بالأداة والشرط معاً، ولا بالأداة وحدها، فلم يبق ما يحمل عليه قول سـيبويه إلا فعل الشرط وحده. قال ابن الحاجب[64]: وبه قال الأخفش . وقد خـالف ابـن مالك بقوله هذا كل من ابن الأنباري[65]، وابن يعيش[66]، وقال العكبـري[67]: إن عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأن الفعل لا يقتضي الفعـلَ، ولا عمـل بـدون

---

(62) الكتاب 508/1 .

(63) شرح التسهيل 81/4 .

(64) شرح الكافية 96/4 .

(65) الإنصاف 608/2 . وأسرار العربية ص240 .

(66) شرح المفصل 265/4 .

(67) اللباب 52/2 .

اقتضاء العامل للمعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره . قال المالقي[68]: والصحيح أن الأداة هي العاملةُ في الفعلين معاً، وهـو مـذهب سـيبويه وأكثـر النحويين، لأن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعى على طلبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ: إما بالأصالة كالفعل والحرف فـي الاسـم والحرف في الفعل، وإما بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم. فالأول نحو: قام زيد، وبزيدٍ ولم يقم، وإن يقم أقم . والثاني: كضارب زيداً، وحسن وجهه، وإن زيداً قائم . هذا هو الأصلُ في هذه الصناعة، فعلى هذا لا يصح عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمنه بنفسه ولا يستدعيه، فبطل القول بأن العامل في الثاني الأول، ولا عملان في معمول واحد لأن كل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر، فبطل القول بأن العامل في الجزاء الأداة والفعل الأول . قال ابن الأنباري[69]: والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن «إن» هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الـشرط، لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا أنه عامل معه .

قال السيوطي[70]: وجازم الجواب، الأداة عملت فيه كما عملت فـي الـشرط باتّفاق، لاقتضائها إياهما، فعملت فيهما كما عملت: كان، وظن وإن في جزئيهـا .

---

(68) رصف المباني ص189 .

(69) الإنصاف 608/2 . وأسرار العربية ص240 .

(70) همع الهوامع 461/2 .

هذا مذهب المحققين من البصريين . وعزاه السيرافي لسيبويه . واختاره الجزولي، وابن عصفور، والأبذي .

الخلاصـــة

اختلف النحويون في العامل في جواب الشرط .

أما البصريون فذهب أكثرهم وهو مذهب المحققين منهم، وعـزاه الـسيرافي لسيبويه، واختاره الجزولي، وابن عصفور، والأبذي، إلى أن العامل فيـه حـرف الشرط، كما يعمل في فعل الشرط؛ وحجتهم، أن حرف الشرط يقتـضي جـواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى، يسمى حرف الجزاء، فـاعترض عليه بأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمـل فـي شـيئين لضعفها وهو أيضاً باطل ، لما بينا من وجه مناسبته للعمل في الـشرط وجوابـه لاقتضائه لهما .

وذهب بعضهم كالخليل والمبرد – إلى أن حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه؛ وحجتهم، أن فعل الشرط يقتضي الجواب، كما أن حـرف الـشرط يقتـضي الجواب، فلما اقتضياه معاً، عملا فيه معاً، فهو أيضاً ضعيف، وذلك لأن الأصـل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل .

وذهب آخرون ومنهم الأخفش، واختاره ابن مالك – إلى أن حـرف الـشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ وحجـتهم، أن فعـل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولـى مـن الحرف . وهو ضعيف أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل .

وذهب أبو عثمان المازني، إلى أنه مبني علـى الوقـف وحجتـه، أن الفعـل المضارع، إنما أُعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب – ههنا – لم يقـع موقـع الأسماء، فوجب أن يكون مبنياً. وهذا القول ظاهر الفساد ،وذلك لأنه لو وجب لـه البناء بدخول «إن» عليه، لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجـوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها ، ولأن الفعل إذا ثبتت له المشابهة فـي موضـع، واسـتحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كـل موضـع؛ ألا تـرى أن الفعـل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب، وبعد حروف الجزم، فكذلك ههنا .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجـاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فكان محمولاً عليه في الجـزم، والحمـل على الجوار كثير في كلامهم، وهذا ليس بصحيح كما بينا؛ لأن الحمل على الجوار قليل، يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته .

والصحيح عندي هو قول الأنباري السابق أن العامل هو حرف الشرط، بتوسط فعل الشرط ؛ لا أنه عامل معه لما بينا .

الفصل الثاني: إن النافية

معناها وعملها:

معنى إن: اتفقت النحاة على أن "إن" تجيء بمعنى "ما" النافية. قال سيبويه[1]: "إن" تكون في معنى "ما" في نفي الحال ، قال الله عز وجـلّ: (إِنِ الْكَـافِرُونَ إِلَّـا فِـي غُرُورٍ) الملك : 20 ، أي ما الكافرون إلا في غرور. وقال ابن جنـي[2]: فهـذه بمعنى "ما" ، وحكى الزمخشري[3] أنها بمنزلة "ما" في نفي الحال ، وألحقها ابـن مالك[4]: بـ "ليس" لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة ، وعلى الظرف والجار والمجرور ، والمخبر عنه بمحصور، فيقال: إن زيد فيها ، وإن زيـد إلاّ فيهـا ، ونحو: (إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـذَا) يونس : 68 ، كما يقال بـ "ما". وذكر ابن السراج[5] أنها تكون نفياً في قولك : إن زيد قائم ، تريد ما زيد بقائمٍ ، وأضـاف الرماني[6]: أن كل إن بعدها إلا فهي نفي ، نحو إن زيد إلاّ قائم. قال الزجاجي[7] **معناها :** ما زيد إلاّ قائم ، وتقول : إن قام زيد ، تريد : مـا قـام زيـد. وذكـر الزجاجي[8] نفس العبارة في مكان آخر.

---

(1) الكتاب 556/1.

(2) سر صناعة الإعراب ط2 ، 377/1. تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق 1413هـ - 1993م .

(3) المفصل ص307.

(4) شرح التسهيل 375/1 .

(5) الأصول 235/1 .

(6) معاني الحروف ط1 ، ص 164 ، تحقيق عرفان بن سليم العشا حسونة ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1426هـ ، 2005م.

(7) كتاب اللامات ص 117. تحقيق مازن مبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، 1389هـ -1969م.

(8) الجمل في النحو ص351، ط2. تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة. بيروت لبنان ، 1405هـ - 1985م.

وأقول "إن" التي للجحد تكون في معنى "ما" في نفي الحال. اختلف النحويون في عمل "إن" التي بمعنى "ما" النافية. فمن النحاة من أعملها و منهم من أهملها. فمن أهملها سيبويه[1] فذهب إلى أن "إن" تكون في معنى "ما" في نفي الحال، قال الله تعالى :(إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) الملك: 20 ، أي ما الكافرون إلا في غرور . وتقول: إن زيد منطلقٌ ، أي : ما زيد منطلقٌ. قال المبرد[2]: وكان سيبويه: لا يرى فيما إلا رفع الخبر ، لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره وفعل وفاعله ، وذلك كمذهب بني تميم في "ما". وقد ذكر قول سيبويه من النحاة ابن السراج[3]والرماني.[4] قال الوراق[5]: بعضهم يعملها ، وبعضهم لا يعملها ، ومن لم يجز ذلك، فحجتُه أن القياس في "ما" ألا تعمل شيئاً ، والأصل أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبر ، فلذلك لم تعمل. وقال ابن الشجري[6]: وإنما حكم سيبويه برفع الخبر بعدها ، لأنها حرف نفي وجحد ، يحدث معنى في الاسم والفعل ، فوجب لذلك ألا تعمل. وقال ابن يعيش[7]: سيبويه لا يجيز إِعمالها عمل ليس وأجازه المبرد ، والمذهب الأّول لأن الاعتماد في عمل "ما" على السماع والقياس يأباه ، ولم يوجد في "إن" من السماع ما وجد في "ما".

---

(1) الكتاب 556/1 .
(2) المقتصب 359/2 .
(3) الأصول 1/ 235 ، 236.
(4) معاني الحروف ص50 .
(5) علل النحو ص 451 .
(6) الأمالي 143/3. تحقيق محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1412هـ 1992م .
(7) شرح المفصل39/5.

قال المالقي[1]: وعدم عملها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختـصاص كمـا ذكر. لأنه لا يعمل إلاّ ما يختص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما لم يكـن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال. وقد ذكر نحوه المرادي[2].

وممن أعملها المبرد[3] فذهب إلى قوله : وغير سيبويه يجيز نصب الخبـر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك في "ما" قال وهذا هو القول ، لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى، وذكر الوراق[4] أن بعض النحويين يعملها عمل "ما" في لغة أهل الحجاز ، كقولك ، إن زيد قائماً. وذلك لمشاركتها لـ "ما" في المعنى ، وإنما أُعملت عمل ليس من جهة النفْي ، لا من جهة اللفظ ، فلما شاركت "إن" لـ "مـا" في المعنى ، وجب أن يستوي حكمهما ، وقال ابن الـشجري[5]: وغيـر سـيبويه أعمل "إن" تشبيهاً بـ "ليس" لأنه لا فرق بين "إن" و" ما" في المعنى ، إذْ هما لنفي ما في الحال وأنشد [مجهول]

إن هو مستولياً على أحدٍ   إلا على حزبه الملاعين

ويروى في عجزه عدة روايات ، ففي ابن عصفور[6] :

.... إلا على أضعف المساكين

---

(1) رصف المباني ص190 .
(2) الجنى الداني ص231.
(3) المقتضب 359/2 .
(4) علل النحو ص450، 451.
(5) الأمالي 143/3 ، 144.
(6) شرح جمل الزجاجي 297/2 .

وقال فإنه شبهها بـ "ما" لاشتراكها معها في النفي ضرورة.

ورواية ابن مالك[1] ....إلاَّ على أضعف المجانين

وفي ابن هشام[2] ....إلا على حزبه المناحيس

وقد ذكر البيت من النحاة : المالقي[3] ، وابن عقيـل[4] ، والـسيوطي[5] ، والأشموني[6]وغيرهم ، والشاهد فيه قوله: إن هو مستولياً: حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المتصل ، ونصب خبرها الذي هـو قوله "مستولياً". ويؤخذ من هذا الشاهد : أن "إن" النافية مثل "ما" في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها "لا" فإن الاسم في البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيـضا أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل، لأنه استثنى بقوله : إلا على ... قـال المالقي[7]: وقد أعملها المبرد: اجراء لها مجرى ما الحجازية ، فرفع بها ما كـان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، كقولك : إن زيد قائماً. وقال المرادي[8]: "إن" النافية العاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين قال ابن

---

(1) شرح التسهيل 375/1 .

(2) أوضح المسالك 291/1 .

(3) رصف المباني ص 190 .

(4) شرح ابن عقيل 292/1 .

(5) الهمع 395/1.

(6) منهج السالك ط3 ، 205/1 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية لصاحبها حسن محمد وأولاده .

(7) رصف المباني ص 190.

(8) الجنى الداني في حروف المعاني ط1 ، ص 209 ، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان. 1413هـ - 1992م .

عقيل[9]: وأجازه منهم: المبرد[10] ، وابن السراج[11] ، وأبو على الفارسي ، وابن جني[1]، وأجازه الكسائي[2] وأكثر الكوفيين، وأباه منهم الفراء ، واختلاف النقل عن سيبويه[3] ، والمبرد[4].

قال الأزهري[5] : فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عـن المبـرد. وعكس ذلك النحاس. ونقل الإجازة عنهما ابن مالك وقال[6]: وتلحق "إن" النافيـة بـ"ليس" قليلاً ، ومتقضى النظر أن يكون إلحاق إن النافية بـ "لـيس" راجحـاً، لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة ، وعلى الظرف والجار و المجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إن زيد فيها ، وإن زيـد إلاّ فيهـا ، ونحـو (إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ) يونس : 68، كما يقال بـ "ما".

قال ابن مالك:[7] وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في "إن" النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال[8]: وفي باب عدة ما يكون عليه الكلم: ((وأما" "إن" مع "ما في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزله "مـا"

---

(9) شرح ابن عقيل 272/1 .

(10) المقتضب 362/2

(11) الأصول 236/1.

(1) المحتسب 270/1 . في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجـار وعبـد الفتاح شلبي القاهرة ، 1420هـ - 1999م.

(2) شرح ابن عقيل 272/1.

(3) الكتاب 556/1 ، 367/2 .

(4) المقتضب 362/2 .

(5) شرح التصريح 201/1 .

(6) شرح التسهيل 374/1 .

(7) المصدر نفسه375/1 .

(8) الكتاب 367/2.

مع "إن" الثقيلة تجعلها من حروف الإبتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس)) فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ "ليس" من جملتها "ما" ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركتها "ما" في هذه المناسبة إلا "إن" فتعين كونها مقصودة، وصرح المبرد[1] بإعمال "إن" عمل ليس ، وتابعه ابن جني[2]، وقال ابن عقيل[3]: وتبعهم الكسائي.

ويتضح من ذلك أن سيبويه[4] لم يصرح بإعمال "إن" النافية أو إهمالها ، وكان الغالب أنه أهملها ، وقد تأول النحويون ما ورد من كلامه عليها.

أما المبرد:[5] فقد أجاز إعمالها ، ونقل المنع عن سيبويه[6]. قال المرادي[7]: والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظماً ونثراً فمن النثر: "إن" ذلك نافعك ولا ضارك قال ابن هشام[8]: وإعمالها نادر كقول بعضهم: إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية. وقال أعرابي : إن قائماً. يريد: إن أنا قائماً ، وعلى ذلك خرج ابن جني[9] قراءة سعيد بن جبير - رحمه الله - (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ) الأعراف: 194 . والشاهد : نصب "عباداً" على الخبرية، و "أمثالكم

---

(1) المقتضب 362/2.
(2) سر صناعة الأعراب 377/1 .
(3) شرح ابن عقيل 272/1.
(4) الكتاب 556/1 ، 367/2 .
(5) المقتضب 362/2 .
(6) الكتاب 367/2 .
(7) الجنى الداني ص 209 .
(8) أوضح المسالك 291/1.
(9) المحتسب 270/1.

" على أنه صفة لـ "عباداً". ومن النظم البيت الذي سبق ذكره : إن هو مـستولياً على احدٍ...

وقول الآخر [مجهول]:

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

ذكر البيت ابن عقيل[1] ، وابن هشام[2]. والشاهد فيه قوله: "إن المرء ميتاً " حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليست" فرفع بها ونصب. وقد تبين بهذا بطلان قـول من خص ذلك بالضرورة.

قال ابن هشام[3]: وتعمل إن النافية عمل ليس بثلاثة شروط :

أحدهاً: أن يكون اسمها مقدّماً وخبرها مؤخراً

والثاني: ألا يقترن بإلا.

والثالث: ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جـاراً ومجـروراً قـال الغلاييني[4]: فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها ، وإذا انتقض نفيها بـ ـ "إلا" بطل عملها، نحو: إن أنت إلا رجلٌ كريم ، وانتقاض النفي الموجب إبطال العمل ، إنّما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيت ، ولا يضر انتقاضه بالنسبة إلـى معمـول الخبر، نحو: إن أنتَ آخذاً إلا بيد البائسين.

---

(1) شرح ابن عقيل 273/1 .

(2) أوضح المسالك 291/1 .

(3) شذور الذهب ص 219 .

(4) جامع الدروس العربية ط1 ، 2 /378 ، تحقيق سالم شمس الدين ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1423هـ - 2003م .

قال ابن هشام:[5]: وتعمل في اسم معرفة وخبـر نكـرة كآيـة الأعـراف السابقة، وتعمل في نكرتين ، نحو: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ، وتعمل في معرفتين نحو: إن ذلك نافِعك ولا ضارك. قال ابن عقيل[6]: ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ، فتقول : إن رجلٌ قائماً ، وإن زيد القائم ، وإن زيد قائماً. قال السيوطي[1]: فكان القياس ألا تعمل ، وجاز اعمالها لمشاركتها لـ "ما" في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسماع.

الخلاصة

"إن" النافية التي بمعنى "ما" النافية ، ترفع الخبر ، لأنّها حرف نفي وجحـد دخـل على ابتداء وخبر وفعل وفاعل وأحدث معنى فيهما، فلذلك لم تعمل لأنها لا تختص ومالا يختص لا يعمل ، ولأن القياس في "ما" ألاّ تعمل. وبعض النحويين يعملهـا أجاز ذلك المبرد وابن السراج ، إجراء لها مجرى "ما" الحجازية ، لمشاركتها لـ "ما" في المعنى ، فوجب أن يستوي حكمهما.

فأغلب النحويين على إهمالها ، وكثير منهم على إعمالهـا. فلـيس هنـاك إجماع بصري أو إجماع كوفي على رأي واحد ، لذا أقول تهمل كثيـراً وتعمـل قليلاً.

---

(5) شذور الذهب ص 225 .

(6) شرح ابن عقيل 294/1 .

(1) الهمع 394/1 .

اختلاف النحويين في "إن" الواقعة بعد "ما" أنافية مؤكـدة أم زائـدة ، فقـال سيبويه[2]: وأما "إن" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك "إنما": الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف "ليس" وبمنزلتها. وقال ابن الأنباري[3]: مذهب الكوفيين أنّها بمعنى "ما" النافية نحو: ما إن زيد قائم ، ومذهب البصريين أنّها زائدة. وحجة الكوفيين كثرة ذلك في كتاب الله وكـلام العرب ، وأجاوزا الجمع بينها وبين "ما" لتأكيد النفي ، كـالجمع بـين إن والـلام لتوكيد الإثبات. واحتج البصريون بأنها زائدة لأن دخولها كخروجها ، لأنه لا فرق في المعنى بين قولك: ما إن زيد قائم وبين ما زيد قائماً.

وأقول: تكون إن بمعنى "ما" في موضع "ما" النافية أما فيما سبق من أمثلة فهي زائدة للتأكيد لأن دخولها كخروجها.

قال ابن الشجري[1]: ولك في إن إذا كانت نافية ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: ألاّ تأتي بعدها بحرف إيجاب ، كقولك: إن زيد قائم ، إن أقوم معك، كما قال تعالى (وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ) فاطر : 41، وقـال تعالى (قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ) الجن : 25 أي ما أدري.

والوجه الثاني: أن تأتي بعدها بإلاّ فاصلة بين الجزأين فتجعل الكلام موجباً ، كقولك: إن زيد إلا قائم ، وإن خرج إلا أخوك ، وإن لقيت إلاّ زيداً، كمـا قـال

---

(2) الكتاب 367/2 .

(3) الإنصاف 636/2.

(1) الأمالي 144/3.

تعالى : (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) الملك : 20 ، و (إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ) المجادلة : 2. و(إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) الكهف : 5 ، و(إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا) النساء : 117 ، (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً) الإسراء: 52.

والوجه الثالث: أن تُدخِل لما التي بمعنى إلاّ تقول: إن زيدٌ لما قائم ، تريد ما زيد إلا قائم، قال تعالى : (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) الطارق: 4 ، قال ابن خالويه[2] في هذه الآية، فـ"إن" بمعنى "ما" وهو جواب القسم و"كل" رفع بالابتداء ، و"حافظٌ" خبره ، والتقدير: إن كل نفس إلاّ عليها حافظ ، هذا في قراءة من قرأ "لما" بالتشديد وهي قراءة أهل الكوفة . ومن قرأ "لَما" بالتخفيف فـ "ما" صلةٌ ، أي: زائدة ، والتقدير : إن كل نفسٍ لعليها حافظ. قال ابن هشام[1]: وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إلاّ وبعدها "إلاّ" أو "لما المشددة التي بمعناها مردود بقوله تعالى : (إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا) يونس : 68 ، (قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ) الجن: 25 ، (وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ) الأنبياء:111 ، وقد ذكر نحوه الفيروز آبادي[2] ، وابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، وابن هشام[5] وقال : أنّها تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية ، وذلك نحو قولك: إن يقوم زيد،

---

(2) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 41 ، 42 . (د.ت.ط.). دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

(1) المغني ص 34 .

(2) القاموس المحيط ط1، 1548/2 . تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان. 1417هـ - 1997م.

(3) شرح المفصل39/5 .

(4) شرح جمل الزجاجي 297/2.

(5) المغني ص 33 .

وإن زيد قائم وتقول: إن قام زيد – تريد – ما قام زيد ، وإن زيد إلا قائم ، قـال تعالى : (إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ) يوسف: 31 و (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّـهِ) الأنعام 57 ، و(إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ) الأنعام : 148 ، و (إِن كَانَتْ إِلَّـا صَيْحَةً وَاحِدَةً) يس: 53 ، و(إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى) التوبة:108. قال ابن عصفور[6]: وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً نحو: (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) الشعراء : 115. قـال المالقي[7]: لا تؤثر على الأفعال ولا على الأسماء لأنها لا تختص ، فهي كـ "ما" في المعنى. قال تعالى: (إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا) فـاطر: 40.

(6) شرح جمل الزجاجي 297/2.

(7) رصف المباني ص 189.

الخلاصة

"إن" النافية بعد "ما" ، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكـون مـن حروف ليس وبمنزلتها. وهي زائدة للتأكيد ، لأن دخولها كخروجها.

ويجب ألا تأتي معها بحرف إيجاب ، ويمكن أن تأتي بعدها بـ "إلاّ" فاصلة بين الجزأين فتجعل الكلام موجباً، ويجوز أن تدخل لما التي بمعنى إلاّ. و"إن" النافية تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئاً لأنها لا تختص ، فهي كـ "ما" في المعنى ، لأن ما لا يختص لا يعمل.

الفصل الثالث: إِن المخَففة من الثقيلة

تخفيفُ إن الثقيلة ولزوم اللاّم في خبرها.

قال ابن يعيش[1]: الحذف و التغيير في الحروف مما يأباه القياس ، وقد جاء قليلاً ، وأكثره فيما كان مضاعفاً من نحو "إن" ، لأنه إنما ساغ فيها لثقل التضعيف مع شَبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء. قال ابن هشام[2]: تُخَفُ "إن" المكسورة لثقلها ، وذلك استثقالاً للتضعيف فيما أكثر استعماله ، وتخفيفها بحذف نونها المحركة لأنها آخر. وحيث وجدت "إن" وبعدها اللام المفتوحة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد. وقد اختلف النحاة في معنى اللام التي تلزم "إن" المكسورة في خبرها.

قال ابن الحاجب[3]: وأختُلِفَ في هذه اللام الفارقة فمذهب أبي على الفارسي وأتباعه كابن جني[4] ، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع ، أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة ، بل هي لام أخرى للفرق ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الإبتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ وخبر ، ولكنها تدخل على المفعول به. قال ابن هشام[5]: قال أبو الفتح قال لي أبو علي:ظننت أن فلاناً نحوي محسن حتّى سمعته يقول إن اللام التي تصحب "إن"

---

(1) شرح المفصل547/4 .

(2) أوضح المسالك 366/1 ، شذوذ الذهب ص 300 ، المغني ص 37.

(3) شرح الكافية 385/4.

(4) سر صناعة الإعراب 548/2.

(5) المغني ص306 .

الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له: " أكثر نحويي بغداد على هذا" أهـ . وحجةُ أبي على دخولها على الماضي المتصرف نحو: إن زيد لقام، وعلى منـصوب الفعـل المؤخر عن ناصبه في نحو قولـه تعـالى :" (وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) الأعراف :102 ، وكلا لا يجوز مع المشددة.

وذهب جماعة إلى أنها لام الابتداء ، قصد بها التوكيد، قال ابن هـشام[1] : أفادت مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال – الفرق بين إن المخففة من الثقيلة ، وإن النافية. وهو مذهب سيبويه[2] ، والأخفشين ، وأكثر البغداديين ، واختاره ابن مالك وقال[3]: رغم أبو على الفارسي أن اللام التي بعد المخُففة غير التي بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها مـن الأفعـال نحـو: (وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) الأنعام: 156 .

وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما [من الكامل]:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

استشهد به الشنقيطي[4] على ايلاء "إن" المخففة غير الناسخ ، فإن الـشاعر أدخل "إن" المخففة على لفظ "قتلت" وهو فعل ماضٍ غير ناسخ.

---

(1) المغنى ص 305 .

(2) الكتاب 130/1 .

(3) شرح التسهيل 35/2 .

(4) الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع. ط1 ، 300/1. تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان 1419هـ - 1999م.

قال ابن مالك[1]: وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها ، ولو قلت: إنك قتلـت لمسلماً ، لم يجز ، فعلم بهذا أن التي بعد المخُففة غير التي بعـد المـشددة. هـذا حاصل قول أبي على في البغداديات ، وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش فـي كتاب المسائل الكبيرة ، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخُففة هي الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندي ، والجواب على شبهة أبي علي أن يقال: إنمـا جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخُفَفة معمولاً لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعـل بعد المخَففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لمـا بعد تاليها ، لأن من قال : إن قتلت لمسلماً بمنزلة من قال: إن قتيلك لمـسلم. وإن شئت أن تقول: لما بطل عمل "إن" بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيداً على وجـه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك الـلام التـي كانـت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التـأخر في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير.

قال ابن يعيش[2]: هي لام التأكيد التي تأتي في خبر المشددة ، وليست لاماً غيرها ٌأتي بها للفصل. يدل على ذلك دخولها مع الإعمال في : إن زيداً لقـائم ،

---

(1) شرح التسهيل 36/2.

(2) شرح المفصل550/4 .

ولو كانت غير مؤكدة؛ لم تدخل إلا عند الحاجة إليها ؛ وهو الفصل ، فدخول اللام كان للتأكيد ، وأما لزومها الخبر ، فكان للفصل.

وأقول: ولأن لاجتماع التوكيدات قوة وزيادة في المعنـى ، فاجتمعـت إن المخففة مع اللام المؤكدة في الكلام ، ثُم فُصل بينهما لكي لا يجتمع حرفـان فـي المعنى. قال الزجاجي[1]: وأهل الكوفة يسمون هذه اللام لام إلا ، ويجعلـون" إن ههنا بمنزلة "ما" في الجحد ، قالوا : ومعنى قوله تعـالى : (وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) الأعراف: 102 ، وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين ، وكذلك قوله : (وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف: 3 ، تأويله عندهم ؛ ما كنت من قبله إلا من الغافلين ، وهذا غلطٌ لأن اللام للإيجاب والتحقيق ، و"مـا" للنفـي ، فـلا يجـوز اجتماعهما في حالٍ ، فيكون الكلام محققاً منفياً ، ألا ترى أنّك لو أظهرت "ما" في هذه الآيات لم يجز ، لو قلت : ما كنت من قبله لمن الغافلين ، وما زيد لقائم ، لم يجز ، وإنما يكون الشئ موضوعاً موضع غيره إذا كان معناه كمعناه ، فأمـا إذا باينَه فَحملُه عليه خَطأٌ.

قال ابن الأنباري[2]: فأما قول الكوفيين إن اللام بمنزلة إلا. هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال: إن اللام تستعمل بمعنى إلا لكان ينبغي أن يجوز: جاءني القـوم لزيداً ، بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه. قـال ابـن

---

(1) اللامات ص 119 ، 120 .

(2) الإنصاف 642/2 .

عقيل[3]: وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرتْ بين ابن أبـي العافيـة وابـن الأخضر ، وهي قوله صلي الله عليه وسلم: "قد علمنا إن كُنْتَ لمؤمناً" فمن جعلها لام الإبتداء أوجب كسر "إن" ومن جعلها لاماً أخرى –اجتُلِبتْ للفرق – فَـتَح "أن". وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن على بن سليمان البغـدادي الأخفش الصغير، وبين أبي على الفارسي، فقال الفارسـي : هـي لام غيـر لام الإبتداء اجتُلِبتْ للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الإبتداء أُدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر.

وتلزم "إن" المخففة من الثقيلة المكسورة اللام في خبرها.

قال المبرد[1]: فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تُدخل اللام على الخبر ، ولـم يجز غير ذلك؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى "ما" ، وإذا أدخلت اللام عِلم أنهـا الموجبة لا النافية. قال ابن الشجري[2]: تُدخل اللام على الفاعل وعلى المفعـول ، للفرق بين الإيجاب والنفي ، تقول في النافية:إن قام زيد ، وإن ضـربتُ زيـداً ، وتقول في المؤكدة: إن قام لزيد ، وإن ضربتُ لزيداً. قال الرماني[3]: ويلزم خبرها اللام للفرق بينهما وبين النافية ، ولئلاً تلبس بـ "إن" التي للجحد ، فتقول : إن زيد لقائم فيكون إيجاباً ، فإن قلت: إن زيد قائم كان نفياً.

---

(3) شرح ابن عقيل 348/1 ، 349 .

(1) المتقضب 360/2 .

(2) الأمالي 147/3 .

(3) معاني الحروف ص 75 ، 164.

قال ابن السراج[4]:تلازمها اللام عوضاً عما ذهب منها من التشديد ، ولابـد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول: إن الزيدان لمنطلقـان ، كي لا يلتبس بـ "إن" التي تكون نفياً في قولك : إن زيد قائم ، تريد : مـا زيـد بقـــــــــــــــــائمٍ. قـــــــــــــــــال ابـــــــــــــــــن

الأنباري[1]: وإنما جاءت هذه اللام مع "إن" المخففة من الثقيلة لأن "إن" المخففة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي، فلما كان ذلك يؤدي إلي اللبس جيء بها للفـرق بينهما. قال ابن الحاجب[2]: ويلازمها اللام مع التخفيف ، سواء أُعملت أو أُهملـت، وهو خلاف مذهب سيبويه[3] وسائر النحاة ، فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام ، لحصول الفرق بالعمل. وقال ابن مالك[4]: وهو حسن: يلزمهـا الـلام إن خيـف إلتباسها بالنافية، فعلى قوله ، تلزم اللاّم إن كان الاسم مبنياً ، أو معرباً مقصوراً.

وأما إن دخلت على الأفعال ، لزمت اللام ، قال المرادي[5]: إنما تلـزم إذا ألغيت "إن" ولم يكن في الكلام قرنية ، فإن أعملت ، نحو: إن زيداً قـائم ، أو دل

(4) الأصول 229/1.
(1) الإنصاف 642/2 ، 643.
(2) شرح الكافية 384/4
(3) الكتاب 330/1
(4) شرح التسهيل 34/2.
(5) الجنى الداني ص 168.

دليل على المراد، لم تلزم ، لعدم الحاجة إليها ، ومن ذلك قول الشاعر الطرمـاح [الحكم بن حكيم] [من الطويل].

أنا ابن أُباةِ الضيم من آل مالكٍ وإن مالك كانت كرام المعادِن

وقد ذكر البيت : الأزهري[6] ، والشنقيطي[7] وابن هشام[8] ، وعند ابن عقيـل[9]: ونحن أباة...

قال ابن مالك[1]: ولا تلزم مع الإعمال لعدم الإلتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمـال في موضع لا يصلح للنفي ، كقول النبي صلي الله وسلم[2]: (وأيم الله لقـد كـان خليقاً للإمارة ، وإن كان من أحب الناس إلـي). وكقـول معاويـة فـي كعـب الأحبار[3]: (إن كان من أصدق هؤلاء). ومثل ذلك قول الشاعر [من الخفيف]:

إن وجدتُ الكريم يمنع أحياناً وما إن بذا يعد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان في الموضع اللائق بها نفي، كقول الـشاعر [من الطويل].

أما إن علمتُ الله ليس بغافل فهان اصطباري إن بليت بظالم

---

(6) شرح التصريح 231/1.

(7) الدرر 299/1.

(8) أوضح المسالك 367/1.

(9) شرح ابن عقيل 347/1.

(1) شرح التسهيل 34/2.

(2) أخرجه البخاري في 83 كتاب الإيمان والنذور ، 20. قول النبي وأيم الله ...

(3) أخرجه البخاري في 96 كتاب الاعتصام ، 25. باب قول النبي لا تسألوا...

قال ابن هشام[4]: وقد تُغني عنها قرينٌة لفظية نحو: إن زيد لن يقـوم ، أو معنويةٌ كقوله:

وإن مالك كانت كرام المعادِن ....

الشاهد فيه قوله: (وإن مالك كانت ...ألخ) حيث ترك لام الابتـداء التـي تجتلب في خبر المبتدأ الواقع بعد "إن" المكسورة الهمزة المخففة مـن الثقيلـة إذا أهملت ، فرقاناً بينها وبين "إن" النافية ، وإنما تركها ههنا اعتماداً علـى انـسياق المعنى المقصود إلي ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلـي الجحـد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، والنفي يدل على الذمّ ، فلو حمل عجـز البيـت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن "إن" نافية لكان عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن ، أي : فهي قبيلة دنيئة الأصـول ، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جـواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية. وقـال ابـن هشام:[1] ومثل هذا البيت من ترك اللام و اعتماد الشاعر على القرنية المعنويـة ، قول الشاعر [مجهول]:

إن كنتُ قاضي نَحبي يوم بينكُم لو لم تَمنوا بِوعدٍ غَير مكْذوبِ

---

(4) اوضح المسالك 367/1.

(1) المغني ص 306.

ألا ترى أنه في مقام اظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت "إن" على النفي فسد هذا المعنى ولم يستقيم الكلام.

ويروى : غير توديع. و"إن" فيه مخففة. ويجب ترك اللام مع نفي الخبر ، كقوله [مجهول]:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلافَ معاندِ

و"إن" فيه مخففة في الشطرين .

قال السيوطي[2]: ونحو: إن زيد لن يقوم ، أو لم يقُم ، أو ليس قائماً ، أو ما يقوم ، لعدم الإلباس في الجميع. قال الأزهري[3]: وتدخل اللام على الخبر الـذي كان خبراً في الأصل إذا كان الفعل ناسخاً ، وإن كان غير ناسخ ودخلـت علـى معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً كان أم مضمراً منفصلاً ، فإن اجتمع الفاعـل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميراً متصلاً، فإن تقدم عليها فعل مـن أفعال القلوب نحو: قد علمنا إن كنت لموقناً ، فإن قلنا اللام للإبتداء كسرت ، وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت.

خلاصة.

---

(2) الهمع 451/1.

(3) شرح التصريح 232/1.

تلزم "إن" المكسورة المخففة من الثقيلة المهملة لام الابتداء المؤكدة المفتوحة في خبرها ، عِوضاً عما ذهب منها من التشديد ، وللفرق بينهما وبين "إن" النافيـة إن خيف اللبس.

وهذه اللام هي الواقعة في خبر "إن" المشددة ، وليست لاماً أخري أتي بها للفصل، يدل على ذلك دخولها مع الإعمال ، أما لزومها الخبر فكان للفصل. كما تدخل هذه اللام على الفاعل وعلى المفعول ، للفرق بين الإيجاب والنفي.

أما إن المخففة المعملة فلا تلزمها اللام لعـدم الإلتبـاس مـع إن النافيـة، لحصول الفرق بالعمل. إلا أن تدخل توكيداً.

ويجب أن تترك اللام إن أمن اللبس ، كما تترك مع نفي الخبر وكان فـي الموضع اللائق بها نفي ، وتغني عنها أيضاً القرينة اللفظية أو المعنوية.

اختلاف النحاة حول عمل "إن" المخففة من الثقيلة. قال ابن الأنباري[1]: ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النـصب فـي الاسـم. وذهـب البصريون إلى أنها تعمل.

---

(1) الإنصاف 195/1.

قال ابن مالك[2]: ومذهب البصريين أن "إن" تخُفف ، فيبطل اختصاصها بالاسم ، ومذهب الكوفيين هي النافية واللام بعدها بمعنى إلا. قال سيبويه[3]: وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف. قال ابن السراج[4]: إذا خَففتَ "إن" فلك أن تعملها ، ولك أن لا تعملها.

أما من لم يعملها ، فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنّها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة ، ولما خُففت ضعفت المشابهة وصارت حرفين وأقل الفعل ثلاثة أحرف ، فلما خُففت زال الوزن والشبه. قال الوراق[5]: ومن أبطل عملها ، فإنه شبهها بالفعل من جهة اللفظ دون المعنى ، فلما زال لفظها سقط شبهها بالفعل ، فوجب أن يبطل عملها. وقال الزجاجي[6]: يبطل عملها في أكثر اللغات ، كقولك: إن زيد لقائم ، والمعنى: إن زيداً لقائم ، فلما خَففتَ "إن" رفعتَ زيداً بالابتداء ، وجعلت قائماً خبر الابتداء ، وبطل عمل "إن" لأنّها كانت تعمل بلفظها ولمضارعتها الفعل ، فلما نقص بناؤها زال عملها. وذلك نحو: إن عبدُاللهِ لمحسن.

---

(2) شرح التسهيل 33/2 .
(3) الكتاب 330/1.
(4) الأصول 235/1.
(5) علل النحو ص 447 .
(6) اللامات ص 118.

قال ابن الشجري[1]: " إن إذا خُففت غلب عليها الإلغاء ، في نحو: إن زيد لمنطلقٌ، هذا هو الوجه؛ لأنها إنّما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها ، على التـشبيه بالفعل الماضي فلما نقص اللفظ وسكن الآخر بطل الإعمال ، فمـن ذلـك قـول الشاعر [مجهول]:

وإن مالك للمرتجي إن تقعقعت　　　　رحى الحرب أو دارت على خُطوب

وقول الآخر [مجهول]:

إن القوم والحي الذي أنا منهم　　　　لأهلُ مقامات وشاءٍ وجامِل

قال ابن يعيش[2]: والأكثر في المكسورة الإلغاء.

قال ابن الحاجب[3]: وبطل اختصاصها بالأسماء ، وتلازمهـا الـلام للفـرق بـين المخففة والنافية ، قال الرازي[4]: وتلازمها اللام عِوضاً مما حذِف من التشديد. قال ابن هشام[5]: وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُففتْ "إن" وأُهمِلت ، ولـم يظهر قصد الإثبات ، كقوله : إن زيد لمنطلقٌ. ويكون جائزاً لا واجباً إذا خُففَـتْ وأُهمِلت ، وظهر المعنى ، كقول الطرماح [الحكم بن حكيم] [من الطويل]:

أنا ابن أُباة الضيم من آل مالِكٍ　　　　وإن مالك كانت كِرام المعادن

---

(1) الأمالي 563/2 146/3 .
(2) شرح المفصل548/4.
(3) شرح الكافية 384/4 .
(4) مختار الصحاح ص 30.
(5) قطر الندى ص 180.

الشاهد فيه قوله: وإن مالك..الخ ، حيث خفف إن المؤكدة ، وأهملهـا فلـم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ارتكاناً على انفهام المعنى ووضـوحه ، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم ، فتعين حمـل "إن" على أنها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له. لأنه مدح ، ولو كانت نافية كان هجواً ، فالقرينة معنوية.

وقال الأزهري[1]: وتُغني عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفياً ، نحـو: إن زيد لن يقوم. ومنه: إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة. لأن الخبر المنفـي لا تدخل عليه لام الإبتداء. قال سيبويه[2]: يقولون: إن زيد لذاهب ، وإن عمرو لخير منه ، ولما خففوها ألزموها اللام لئلاً تلتبس بـ "إن" التـي ينفـى بهـا ، وقـال أيضاً[3]: وتكون "إن" يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين ، كما قال الله عز وجل: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) الطارق : 4 إنما هي لما عليها حافظ ، قال ابن مجاهد[4]: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي. "لَما خفيفة. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة : " لَما" مشددة ، قال ابن الجزري[5]: وقراءة تخفيف الميم من "لمـــا" تكـــون "إن" فيهـــا مخففـــة و "مـــا" زائـــدة. والقراءتـــان

(1) شرح التصريح 231/1 .

(2) الكتاب 330/1.

(3) المصدر نفسه 555/1.

(4) كتاب السبعة في القراءات ط 3 ص 678 ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة.

(5) النشر في القراءات العشر 399/2 ."د.ت.ط" تحقيق على محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

سبعيتان. وقال السيوطي[1]: في قوله تعالى : **(** إن كُل نَفسٍ **)** الطارق : وقـرئ "كُل" بالنصب. وقال تعالى : (وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ) يس : 32. إنما هي لجميع و"ما" لَغْو ، قال الأزهري[2]: في قراءة من خفف ، لَما" فـ "كـل" مبتدأ ، واللام لام الإبتداء ، و"ما" زائدة ، وجميع أي مجموعون خبـر المبتـدأ ، ومحضرون نعته وجمع على المعنى.

قال ابن السراج[3]: والأقيس في "إن" : أن يرفع ما بعدها إذا خُففت. وكان الخليل يقرأ : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) طه :63 ، فيؤدي خط المصحف. وقال ابـن مجاهد[4]: اختلفوا في قوله : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) طه : 63 في تشديد النـونين وتخفيفهما وفي الألف والياء. فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : "إن" مشددة النون ، وهذان بألف خفيفة النون. وقرأ ابن كثير وحده: "إن هذان" بتـشديد نـون "هذان" وتخفيف نون "إن". واختلف عن عاصم: فروى أبوبكر "إن هذان " نون "إن" مشددة و"هذّان" مثل حمزة ، وروى حفص عن عاصم: "إن" ساكنة النـون وهـي

---

(1) الهمع 453/1 .

(2) شرح التصريح 230/1.

(3) الأصول 235/1 .

(4) السبعة ص 419.

قراءة ابن كثير ، و "هذان" خفيفة. وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ، وذلك أن "إن" المخففة أُهملت ، وهذان : مبتدأ ، وساحران: الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة. وقرأ أبو عمرو وحده : "إن" مشددة النون وهذين بالياء مع تخفيف النون وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب وأضاف ابن مجاهد[1]: في قوله تعالى : (وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) الزخرف : 35. قرأ عاصم وحمزة : "لَما" مشددة. وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: "لَما" خفيفةَ ، وفي رواية هاشم بن عمار: "لما" مشددة. وقرأ الباقون: "لَما" خفيفة.

وأما من أعملها فقد قال ابن السراج[2]: والحجة له أن يقول: هي بمنزلة الفعل. فإذا خُفْفت كانت بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً ، وذلك قولك : لم يك زيد منطلقاً ، فعمل عمله ، والنون فيه ، وقال سيبويه[3]: وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرأون : (وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) هود:111 . يخففون وينصبون، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عملٌ لم يك ولم أُبلْ حين حذف. قال الزجاجي[4]: إنما نصبت "إن"

---

(1) السبعة ص 686 .

(2) الأصول 235/1.

(3) الكتاب 330/1.

(4) اللامات ص 122.

لمضارعتها الفعل معنى ولفظاً ؛ فإنها إذا خُفّفتْ فمعناها قائم لم يـزلْ ، تخفيـف لفظها لا يزيل عملها، كما أن من الأفعال ما يحذفُ بعضه ولا يزولُ عمله كقولك:

لم يكن زيد قائماً، ولم يك زيد قائماً. وقـال الـوراق[1]: إذا خففْـتَ هـذه المكسورة ، جاز أن تعملها وتنوي التشديد ، لأنك لم تحذف التشديد حذفاً لازمـاً، فصار حكمها مراعى، فلذلك جاز أن تحذفها ويبقى حكم "إن" على العمل. وقـال ابن مجاهد[2]: اختلفوا في تشديد النون والميم من قوله : (وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) هود:111. فقرأ ابن كثير ونافع:"إن" مخفّفة "لَما" مخَففة. وقرأ عاصم في راويـة أبي بكر: "إن كُلّاً" خفيفة "لّما" مشددة. وقرأ حمزة والكسائي: "إن" مشددة النون، و اختلفا في الميم من "لَما" فشددها حمزة ، وخففها الكسائي. وقرأ أبـوعمرو مثـل قراءة الكسائي ، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة. وقرأ حفص ـِ"إن" مشددة النون "لما" مشددة أيضاً مثل حمزة وابن عامر. وواضح أن ابن كثير ونافعاً ، أعملا "إن" مع تخفيفها، واللّام في "لما" لام الإبتداء زيدت لها "ما" للفصل بينها وبين لام القسم الداخلة على الخبر ، وبالمثل توجيه قراءة "إن" مشددة و"لَما" مخَففة. أما من شـدد "إن" و"لما" فـ "لّما" بمعنى إلا". وفي قراءة من قرأ بسكون نون "إن" وتخفيف ميم

---

(1) علل النحو ص 447.

(2) السبعة ص 339 ، 340.

"لما" إعرابان: أولهما : أن "إن" مؤكدة مخففة من الثقيلة "كُلّاً" اسم "إن المخففة "لما" اللام لام الإبتداء و"ما" اسم موصول بمعنى "الذين" خبر "إن" المؤكـدة المخففـة. وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه وهي جملة جواب القـسم الخبريـة ، لا محل لها من الإعراب ، جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام: وإن كُلا للـذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم. والإعراب الثاني: إن "إن" مؤكدة مخففة "كُلا" اسم "إن" "لما" اللام لام الإبتداء ، و"ما" زائدة، وجملة الفعل المضارع ومفعوليه في محـل رفع خبر "إن" المؤكدة المخَففة.

قال ابن الشجري[1]: وتستغني عن اللام إذا نصبتَ ؛ لأن النصب قد أبـان للسامع إن الكلام إيجاب ، وذلك نحو: إن زيداً قائم ، وإن أخـاك خـارج ، وإن استعملت اللام مع النصب للتوكيد جاز ، وأنشدوا بالنصب قول الشاعر [مجهول]:

كُليب إن الناس الذين عهدتُهم بجمهور حزوي فالرياض لدى النخْل

الشاهد فيه : نصب "الناس" على نية تثقيل "إن". قال ابن يعيش[2]:

وإذا أُعمِلت ، لم تلزمها اللام ؛ لأن الغرض من اللام الفـصل بـين "إن" النافية وبين "إن" المخففة التي للإيجاب ، وبالإعمال يحـصل الفـرقُ وإن شـئت أدخلت اللام في الإعمال. فقلت : إن زيداً لقائم ، فاللام ههنا المؤكّدة دخلت لمعنى

---

(1) الأمالي 146/3 .

(2) شرح المفصل548/4 ، 549.

التأكيد ، ولزمت الفصل بينها وبين "إن"التي للجحد. والذي يدل على ذلـك أنهـا تدخل مع الإعمال ، وإن لم يكن ثم لبس.

خلاصة

حيث وجدت "إن" المخففة وبعدها اللام المفتوحة فاحكم عليها بأن أصـلها التشديد ، وتخفف "إن" الثقيلة ، وتلازمها اللام الفارقة بينها وبين "إن" النافيـة فـي خبرها مع الإهمال ولا تلازمها مع الإعمال لزوال اللبس بالعمل ، وقد تدخل الـلام مع الإعمال للتوكيد ، وتحذف اللام إن دلت عليها قرينة لفظية أو معنوية. وتهمل "إن" المخَففة من الثقيلة ، وأكثرهم أدخلوها في حروف الإبتداء بالحذف ، والأقيس أن يرفع ما بعدها إذا خُففت ، وقد تعمل قليلاً.

دخول إن المخففة على الأفعال:

قال ابن عصفور[1]: ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصـله المبتدأ والخبر نحو: إن زيد لقائم ، ولأجل أنها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بد من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها. قال ابن هـشام[2]: إن المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الفعل أُهملت وجوباً. قال الزجاجي[3]: ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَـرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) الأعراف: 102 ، هي مخففـة مـن

---

(1) شرح جمل الزجاجي 229/1 .

(2) المغني ص 37 .

(3) اللامات ص 118 .

الثقيلة ، وجاز وقوع الفعل بعدها لأنها إذا خُففت بطل عملُها ووقع بعدها الابتـداء والخبر والأفعال. والدليل على أنها مخففة من الثقيلة لزوم اللام في الخبـر لـئلا تشبه "إن" النافية. قال ابن عقيل[4]: وإذا خُففتْ "إن" فلا يليهـا مـن الأفعـال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، ويقـل أن يليهـا غير الناسخ. قال ابن الحاجب[5]: فإذا دخلت المخففة علـى الفعـل ، لـزم عنـد البصرية ، كونه من نواسخ الابتداء ، حتّى لا تخرج "إن" بالتخفيف عن أصـلها بالكُلية ، والكوفيون يعممون جواز دخولها على الأفعال كلها ، قياساً ، وهو عنـد البـصريين شـاذ.

قال ابن يعيش[1]: ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأن "إن" مختصةَ بالمتبدأ والخبر، فلّما أُلّغِيت ، ووليهـا فعـلٌ ؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأنها وإن كانت أفعالاً ، فهـي فـي حكم المبتدأ والخبر ؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيـه لا إبطـال معناه.

---

(4) شرح ابن عقيل 349/1 ، 350 .

(5) شرح الكافية 384/4.

(1) شرح المفصل548/4.

وقد أجاز الكوفيون وقوع أي الأفعال شئت بعدها ، وذلك شاذ قليل. قال ابن هشام[2]:والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحـو: (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ) البقرة : 143. وقوله: (وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ) الإسراء : 73 . (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ) الصافات : 167. ومثله قوله : (قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ) الصافات 56 ، كل هذا مخففٌ من الثقيلة. وقال ابن جني[3]: وقد حذفت النون من "أن" تخفيفاً ، وذلك قوله عز وجل اسمه (إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً) الإسراء: 107 ، قال المالقي[4]: وتدخل اللام في معمول تلك الأفعال فتقول : إن ظننت زيداً لقائماً ، كما تقول : إن زيداً لقائم ، وكذلك تقول : إن كان زيد ليضربك ، قال تعالى : (وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف : 3 و(إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا) الفرقان:42. فتلزم اللام في معمول هذه الأفعال. ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو: (وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ

بِأَبْصَارِهِمْ) القلم: 51 ، (وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) الشعراء : 186. قال ابن مالك[1]: وكقراءة أُبي بن كعب: **(وإن إخالُك يا فرعون لمثبوراً)** الإسراء:102 قال

---

(2) المغني ص 37 .

(3) سر صناعة الإعراب 548/2 .

(4) رصف المباني ص 191.

(1) شرح التسهيل 37/2.

ابن هشام[2]: ويقاس على النوعين اتفاقاً ، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة بنت زيد في رثاء زوجها الزبير بن العوام. والخطاب في البيـت لقاتل الزبير وهو عمرو بن جرموز:

شَلَّت يمينك إن قتلتَ لمسلماً حلتْ عليك عقُوبة المتعمدِ

وقد ذكر البيت من النحاة : ابن عقيـل[3] ، وعـن الزمخـشري[4] وابـن الحاجب[5]:

تالله ربك إن قتلت لمسلماً.. ورواية السيوطي[6] والزجاجي[7] هبلتك أمـك ... إن قتلت .... معناه : أنك قتلت مسلماً، ورواية ابن مالك[8]: ثكتاك أمـك ...، قال ابن جنّي[9]: فـ "إن" في هذا ونحوه مخففة من الثقيلة. والشاهد فيه قولـه: إن قتلت لمسلماً ، حيث ولي "إن" المخُففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو قتلت ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ، "لمسلماً" اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل. قال ابن مالك[1]: وأجاز الأخفش أن يقال : إن قعد لأنا ، وإن كان صالحاً لزيد ، وإن ضرب زيد لعمراً ، وإن ظننت عمراً لصالحاً ، صرح بذلك كلّه فـي

---

(2) المغني ص 37.
(3) شرح ابن عقيل 350/1.
(4) المفصل ص 298.
(5) شرح الكافية 384/4.
(6) الهمع 452/1.
(7) اللامات ص 121.
(8) شرح التسهيل 37/2.
(9) سر صناعة الإعراب 548/2.
(10) شرح التسهيل 37/2.

كتاب المسائل ، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثـراً. قـال بـن هشام[1]: ولا يقاس عليه: إن قام لأنا وإن قعد لزيد ، خلافاً للأخفش ، والكوفيين.

هذا ، ومما وقع فيه بعد "إن" فعل ماضٍ غير ناسخ قراءة ابن مسعود (قَالَ إن لَّبِثْتُمْ لقَلِيلًا) الإسراء: 52 ، والمؤمنون : 114 ذكرها الأخفش في المعـاني ، وقول امرأة من العرب: (والذي يحلف به إن جاء لخاطباً) تعني النبي صـلى الله عليه وسلم ، قال ابن عقيل[2]: وقولهم: إن قنعـت كاتبـك لـسوطاً ، قـال ابـن عصفور[3]: يريد: إنّك قنعت كاتبك سوطاً . قال ابن هشام[4]: ودون هذا ان يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم : إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيـه ، قـال الزمخشري[5]: ورووا : إن تَزينك لنفْسك وإن تـشينك لهيـه، ولا يقـاس عليـه إجماعاً.

فههنا أربع مراتب للفعل الواقع بعد إن المخففة من الثقيلـة: أولاهـا : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، والثانية أن يكون الفعل مضارعاً ناسـخاً ، و الثالثـة ماضياً غير ناسخ، والرابعة: أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ، وهـي مرتبـة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحـدة منهـا عنـد الأخفـــش ، ومنـــع جمهـــور البـــصريين القيـــاس

(1) أوضح المسالك 369/1 .
(2) شرح ابن عقيل 350/1 .
(3) شرح جمل الزجاجي 229/1.
(4) المغني ص 37 . أوضح المسالك 369/1.
(5) المفصل ص298.

على الثالثة والرابعة. وقال الزجاجي[1]: وأهل الكوفة يسمون هذه الـلام لام إلاّ ، ويجعلون "إن" ههنا بمنزلة "ما" في الجحد ، قالوا : ومعنى قولـه (وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) يوسف: 3 ، وتأويله عندهم ؛ ما كُنْتَ من قبله إلا من الغافلين ، وكذلك سائر هذا الذي مضى يخرجونه إلى هذا التأويل ، وهذا غلطٌ لأن الـلام للإيجاب والتحقيق ، و"ما" للنفي ، فلا يجوز إجتماعهما في حال ، فيكون الكـلام محققاً منفياً ، ألا ترى أنّك لو أظهرت "ما" في هذه الآيات لم يجز ، لو قلت : مـا كنت من قبله لمن الغافلين ، لم يجز وإنّما يكون الشيء موضوعاً موضع غيـره ، إذا كان معناه كمعناه ، فأما إذا باينه فحملُه عليه خطأٌ.

خلاصة

"إن" المخففة من الثقيلة إن دخلت على الفعل أهملت وجوبـاً ، ولا يكـون الفعل الواقع بعدها في الغالب إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الناسـخة للابتداء ، وذلك لأن "إن" مختصةً بالمبتدأ والخبر ، فلّما ُألغيت ، ووليها فعلٌ ، كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ؛ لأنها وإن كانت أفعالاً فهي فـي حكـم المبتدأ والخبر ، لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر ، أو الشك فيه لا لإبطال معناه.

(1) اللامات ص 119 ، 120 .

والفعل الذي يلي "إن" المخففة ، الأكثر أن يكون ماضياً ناسخاً ، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً ، ويقاس على النوعين اتفاقا. وندر وقل إيلاؤها ماضٍ غير ناسخ ولا يقاس عليه عند البصريين إلا الأخفش أجاز القياس عليه ووافقه ابن مالك ، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ ولا يقاس عليه إجماعاً. أما الكوفيـون فيجيزون دخولها على سائر الأفعال ، وذلك شاذ قليل. وذهب الكسائي إلي أُنها إذا دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى ، إلا كما قال الكوفيون ، وهـو كمـا ذكرنا من الأقوال المستبعدة.

الفصل الرابع : إن الزائدة

معنى زيادة إن وفائدتها:

قال الرضي[1] : قيل : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنويـة ، وإما لفظية. فالمعنوية تأكيد المعنى فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية قيل:إنما سميت زائدة ، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئا ، لما لم تغاير فائدتُها العارضةُ الفائدة الحاصلة قبلها.

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفـصح. أو كـون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع ، أو غيـر ذلك من الفوائد اللفظية. ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلاّ ، لَعدت عبثاً ،ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولاسيما في كلام الباري تعـالى وأنبيائه ، وأئمته ، عليهم السلام. وقد تجتمع الفائدتان في حـرف ، وقـد تنفـرد إحداهما عن الأخرى.

وإنما سميت "إن" زائدة ، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسميت ، أيضاً حرف صلة ، لأنها يتوصل بهـا إلـى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع ، أو غير ذلك.

---

(1) شرح الكافية 4/ 462 ، 463 .

قال الزمخشري[1]: "إن" في نحو قولك : ما إن رأيتُ زيداً ، الأصـل مـا رأيت زيداً، ودخول "إن" صلة أكدت معنى النفي.

قال ابن يعيش[2]: يريد بالصلة أنها زائدة ويعني بالزائد: أن يكون دخولـه كخروجه من غير إحداثٍ معنى. والصلةُ والحشْو من عبارات الكوفيين ، و الزيادةُ والإلغاء من عبارات البصريين.

وقد أنكر بعضهم وقوع الحرف الزائد لغير معنى ، إذ ذلك يكون كالعبث ، والتنزيل منَزه عن مثل ذلك.

وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكـروه مـن المعنى ، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر مالا يحصى ، وإن كان الثاني ، فليس كما ظُنوا ، لأن قولنا: "زائداً" ليس المراد أنه قد دخل لغير معنـى البتة ، بل يزاد لضربٍ من التأكيد. والتأكيد معنى صحيح.

قال سيبويه[3]: و"إن" تكون لغواً في قولك: ما إن تفعل، فهو لَغْو من حيـث إنها لم تُحدِث شيئاً لم يكن قبلَ أن تجيء من المعنى ، سوى تأكيد الكلام. وتصرف الكلام إلى الابتداء ، وذلك قولك: ما إن زيد ذاهب يريد أن "إن" هذه الخفيفـة إذا

---

(1) المفصل ص 312.

(2) شرح المفصل64/5.

(3) الكتاب 367/2 .

دخلت بعد "ما" التي للنفي ، لم تعمل "ما" عمل "ليس" على مذهب أهل الحجـاز ، لأن "إن" كفتها عن العمل.

قال أبو الفداء[1]: والغرض من حـروف الزيـادة التأكيـد والفـصاحة أو غيرهما. قال ابن السراج إنه لا زائد في كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادتـه فإنه يفيد التوكيد ، فهو داخل في قسم المؤكد.

فمن الحروف المزيدة "إن" المكسورة ، فإنها تقع زائدة ، والغالب عليها أن تقع بعد "ما". قال ابن يعيش[2]: وهي في ذلك على ضربين. مؤكّدة وكافة.

وأما المؤكدة ففي قولهم: ما إن رأيتُه ، والمراد: ما رأيته ، و"إن" لغو لـم يحدث دخولها شيئاً لم يكن قبل ، قال المرادي[3]: وأما الكافة بعد "ما" الحجازية ، نحو ؛ ما إن زيد قائم. و "إن" في ذلك زائدة كافة لـ "ما" عـن العمـل، وذهـب الكوفيون إلى أنها نافية ، وهو فاسد. قال الرماني[4]: وأما الزائدة فنحو قولك : ما إن في الدار أحد بمعنى ما في الدار أحد فهذه زائدة للتوكيد.

وتزاد "إن" في مواضع.

---

(1) الكُناش في النحو والصرف ص 355 ، تحقيق على الكبيسي وصبري ابراهيم ، مراجعة عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر – الدوحة 1413هـ - 1991م.

(2) شرح المفصل65/5.

(3) الجنى الداني ص 231 .

(4) معاني الحروف ص232 .

قال ابن يعيش[5]: وهذه "إن" إذا دخلت على "ما" النافية ، نحو: ما إن زيـد قائم ، فهي في لغة بين تميم مؤكدة لأنهم لا يعلمون "ما" ، وفي لغة أهل الحجـاز تكون زائدةً كافةٌ لها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأً وخبراً ، وقد ذهب الفـراء إلى أن "ما" وإن" جميعاً للنفي كأنها تزاد "ما" ههنا على النفي، مبالغةً فـي النفـي وتأكيداً له ، والصواب كما ذكر ابن يعيش[1]: ما ذهب إليه الجماعة مـن أن "إن" بعد "ما" زائدةٌ ، و "ما" وحدها للنفي ، إذ لو كانت "إن" أيضاً للنفـي ، لا نعكـس المعنى إلى الإيجاب ، لأن النفي إذا دخل على النفي، صار إيجاباً ، وقد ذكر نحو ذلك العكْبري[2]. وقال ابن الأنباري[3]: ذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا وقعت بعد "ما" فإنّها بمعنى "ما" وذهب البصريون إلى أنها زائدة. واحتج الكوفيـون بـورود ذلك كثيراً ، وجمع بينهما لتأكيد النفي.

وأما البصريون فاحتجوا : على أنها زائدة لأن دخولها كخروجها.

وقال ابن الأنباري[4] : وأما إهمال "ما" الحجازية وإبطال عملها إذا فـصل بينها وبين اسمها بـ "إن" الخفيفة ، لأن "ما" ضعيفة في العمل ؛ لأنها إنما عملـت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى ؛ فلمـا كـان عملهـا ضعيفاً ؛ بطل عملها مع الفصل.

---

(5) شرح المفصل65/5.
(1) شرح المفصل 66/5.
(2) اللباب178/1.
(3) الإنصاف 636/2.
(4) أسرار العربية ص 120 .

وبطل عمل "ما" إذا اقترن اسمها بـ "إن" الزائدة ، لأن "ما" عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي ، فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنمـا كانـت عـاملاً ضعيفاً لسببين:

الأول: أن القياس كان يقتضي إهمالها لاشتراكها بين الأسماء، والأفعـال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملاً ضعيفاً.

والثاني: أنها حين عملت إنما عملت حملاً على فعل جامـد لا يتـصرف ، فالمحمول عليه ضعيف في بابه ، فلزم أن يسري الضعف منه إلي ما حمل عليـه وهو "ما" وهذا نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقـدم خبرهـا علـى اسمها. قال ابن هشام[1]: أكثر ما زيدت "إن" بعد "ما" النافية لتأكيـد النفـي ، إذا دخلت على جملة فعلية ، كقول النابغة الذبياني:

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهه   إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي

ونحو قولك:

ما إن تفعلُ. وأنشد المبرد[2] لزهير:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم   تَخالُج الأمر إن الأمر مشْتَرك

ومن ذلك نحو : ما إن يقوم زيد ، لا يكون الخبر إلا مرفوعاً.

---

(1) المغني ص 38 .

(2) المقتضب 360/2 .

قال الرماني[3]: "إن" تكون زائدة ، وذلك بعد "ما" نحو قولك: ما إن رأيته ، وما إن مررت به. قال الشاعر:

فما إن كان من نَسبٍ بعيدٍ   ولكن أدركوك وهم غِضاب

(3) معاني الحروف ص 51.

قال الزمخشري[1]: "إن" في نحو قولك ، ما إن رأيت زيداً ، الأصل: مـا رأيت زيداً، ودخول "إن" صلة أكدت معنى النفي قال دريد [من الكامل]:

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به   كاليوم هانَيء أنيقٍ جرب

والشاهد فيه أن "أن"، صلة زيدت في الكلام لتأكيد النفي بعد "ما" والمراد ما رأيتُ.

قال ابن الحاجب[2]: ونحو قول عمر بن معديكرب [من مجزوء الكامل]:

ما إن جزعتُ ولا هلعتُ   ولا يرد بكاي زندا

كما زيدت "إن" بعد "ما" إذا دخلت على جملة اسـمية ، قـال سـيبويه[3]: وتَصرف الكلام إلى الإبتداء كما صرفتها "ما" إلى الإبتداء في قولك "إنما" وذلـك قولك: ما إن زيد ذاهب قال الشاعر [من الوافر]:

فإن نُهزم فهزّامون قَدماً   وإن نُغْلَب فغير مغَلبينا

وما إن طبنا جبن ولكن   منايانا و دولةُ آخرينَا

والبيتان لفروة من مسيك المرادي عند ابن السيرافي[4] وروي البيت الثاني منهما ابن يعيش[5] ونسبه للكميت ، ولعمرو بن قعاس كما في ابن هشام[6].

---

(1) المفصل ص 312 .

(2) شرح الكافية 463/4.

(3) الكتاب 556/1 .

(4) شرح أبيات سيبويه ط2 ، 106/2 ، 109 تحقيق محمد على سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيـروت ، 10 ربيـع الأول 1399هـ - 9 آذار 1979.

(5) شرح المفضل 65/5 .

(6) المغني ص 38 .

والشاهد فيه: زيادة "إن" بعد "ما" توكيداً وهي كافة لها عن العمل فلم تعمل "مـــا"

عمل ليس. قال ابن السيرافي[1]: إنه ألغي عمل "ما" لما دخلت "إن" عليها. ويقال: ما طب فلان كذا وكذا ، أي ليس هو من شأنه. ويقول الرجل للرجل يعامله: مـا طبي أن أخدعك ، يريد ليس من شأني أن أخدعك. يقول ليس الجبن مـن شـأننا. وليس العادة أن يغلبنا الناس ، بل العادة أن نغلبهم ، ولكن هذه الوقعة هزمنا فيهـا لأنه كانت منايانا قد حضرت ، وقُدرت الدولة لغيرنا ، فلم يمكنا ودفعهم "ومنايانا" مرفوع بإضمار فعل معناه: ولكن قُدرت منايانا ودولة قوم آخـرين. قـال ابـن مالك[2]: و"إن" هذه زائدة كافة لـ"ما" ، وزعم الكوفيون أن "إن" المقترنة بـ "مـا" هي النافية جيء بها بعد "ما" توكيداً ، والذي زعموه مردود بوجهين: أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، والثاني: أن العرب قد استعملت "إن" زائـدة بعد "ما" التي بمعنى الذي ، وبعد "ما" المصدرية التوقيتية لشبههما في اللفـظ بـ "ما" النافية ، فلو لم تكن زائدة المقترنة بـ "ما" النافية، لـم يكـن لزيادتهـا بعـد الموصولتين مسوغ. وتكون زائدة في نحو قولك: ما إن زيد منطلقٌ. والمعنى: ما زيد منطلقٌ – وهذا جائز. ونحو: ما إن زيد قائم ، ويبطل من أجلها إعمالها.

(1) شرح أبيات سيبويه 106/2 ، 109.
(2) شرح التسهيل 371/1.

قال ابن الشجري[1]: "إن" زادوها بعد "ما" النافية، كافة لها عن عملها في لغة أهل الحجاز ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، تقول: ما إن زيد قائم. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

حلفتُ لها بالله حلْفةَ فاجِرٍ   لناموا فما إن من حديثٍ ولاصال

أراد: فما حديثٌ ولا صال منتبه أي ذي حديث ، فزاد "إن" و "من" وأنشد ابن الأنباري[2] قول الشاعر:

لعمرك ما إن أبو مالك   بوانٍ ولا بضعيف قواه

فإن "ما" ههنا غير عاملة لا قترانها بـ "إن" الزائدة ، والباء لم تدخل في الخبر بعد "ما" إلا لكونه منفياً ، فلا يلزم أن يكون منصوباً. قال ابن هشام[3]: "إن" الزائدة الكافة كقول مجهول [من البسيط]:

بني غُدانةَ ما إن أنتُم ذَهب   ولا صِرِيفٌ ، ولكن أنتُم الخَزفُ

استشهد به على أن "ما" الحجازية إذا انتقض نفيها لا تعمل. وموضع الشاهد فيه قوله : "ما إن أنتم ذهب" ، واستشهد به البصريون على أن "إن" المذكورة زائدة كافة. وهذه الرواية تدل على أن "ما" إذا زيدت بعدها "إن" لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً. وللبيت رواية أخرى ،

---

(1) الأمالي 148/3 .
(2) الإنصاف 201/1 .
(3) أوضح المسالك 274/1 .

استشهد به الكوفيون على أن "إن" نافية عاملة، قال ابن الحاجب[1]: وقد جاءت "إن" بعد "ما" غير كافة ، شذوذاً ، وهو عند المبرد قياس ، أنشد أبو علي [من البسيط]:

بني غُدانةَ ما إن أنتُم ذَهباً   ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ

أن العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ، ولعلهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي "ما"، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب. ورد عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلاّ مفصولاً بينهما ، كما في: إن زيداً لقائم. قال ابن هشام[2]: وأما راوية يعقوب بن السكيت "ذهباً " بالنصب فَتُخرج على أن "إن" نافية مؤكدة لنفي "ما" ، لا زائدة. فالنفي التي عملت "ما" لدلالتها عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت "إن" نافية لنفي "ما" فإن الكلام يكون بعد ذلك موجباً مثبتاً ، لأن نفي النفي إيجاب ، فيزول حينئذ سبب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقياً على إفادة النفي. فقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب "ذهب" وبرفعه ؛ فتخرج رواية نصبه على وجه واحد ، هو جعلُ إن" نافية مؤكدة لنفي "ما". وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين: إما جعل "إن" زائدة ، وإما على جعلها نافية للنفي الذي أفادتة "ما" ، غير أن المعنى المقصود لقائل هذا البيت لا يلتئم مع

---

(1) شرح الكافية 216/2 ، 217 .

(2) أوضح المسالك 276/1.

هذا الوجه الأخير وجمهور النحاة راعي أشهر الروايتين ، واعتبر "إن" الواقعة بعد "ما" زائدة فقضى بإهمال "ما".

وقد تزاد "إن" بعد "ما" الموصولة الاسمية ، كقول: جابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت: كما ذكر ابن هشام(1):

يرجي المرء ما إن لا يراه   وتعرض دون أدناه الخطوب

أراد: يرجي المرء الذي لا يراه.

ونحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ) الأحقاف:26.

كما تزاد "إن" بعد "ما" المصدرية قليلاً تشبيهاً لها بـ "ما" النافية لاتفاقهما في اللفظ. وذلك كقول المعلوط بن بدل القريعي [من الطويل]:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيراً لا يزالُ يزيد

أي ما رأيته.

قال السيوطي(2): استشهد به على زيادة "إن" بعد "ما" التوقيتية. قال ابن مالك(3): فـ "ما" في هذا البيت مصدرية توقيتية ، فزادوا "إن" بعدها لشبهها في اللفظ بـ "ما" النافية فتعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية. والشاهد فيه: زيادة "إن" بعد "ما" للتوكيد، و"ما" ههنا مؤدية عن معنى الزمان فموضعها نصب على الظرفية ، وأكثر ما تزاد "إن" بعد "ما" النافية لتأكيد النفي ونصب خيراً على

---

(1) المغني ص 38.

(2) شرح شواهد المغني 86/1.

(3) شرح التسهيل 371/1.

التمييز والعامل فيه يزيد وقدمه ضرورة ، والتقدير فيه لا يزال يزيد خيره فأضمر الفاعل ونصب خيراً ، ويجوز أن يكون مفعولاً بمعنى يزيد خيراً إلى خيره فلا يكون فيه ضرورة ، والمعنى رجه للخير ما رأيته يزيد خيره بزيادة سنه ويكف عن صباه وجهله. قال ابن جني[1]: فزاد "إن" مع "ما" وليست للنفي، وقد ذكر البيت ابن السراج[2] وقال: وتكون لغواً في "ما إن يفعلُ".

وتكون زائدة في نحو قولك: ما إن جاء زيد. قال ابن يعيش[3]: وقد تزاد "إن" المكسورة المؤكّدة مع "ما" المصدرية بمعنى الحين والزمان ، فيقال : انتظرنا ما إن جلس القاضي، أي: ما جلس بمعنى: مدة جلوسه ، ويريد زمان جلوسه.

وتزاد أيضاً بعد "ألا" الاستفتاحية كقول [مجهول]:

ألا إن سرى ليلي فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

ونحو: ألا إن قام زيد. وتزاد "إن" قبل مدة الإنكار، قال سيبويه[4]: وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له : أتخرج إن أخصبت البادية؟

فقال : إنا إنيه؟ منكراً رأيه أن يكون على خلاف أن يخرج. والأصل: أنا. و"إن" زائدة ، ومدة للإنكار، وهاء للسكت. وقد التقى سكون "إن" مع سكون المدة فكسرت النون، ثم انقلبت ألف المد ياء لانكسار ما قبلها.

---

(1) سر صناعة الإعراب 378/1.
(2) الأصول 206/2.
(3) شرح المفصل66/5 .
(4) الكتاب 420/2.

الخلاصة

اختلاف النحاة حول معنى "إن" إذا وقعت بعد "ما" . فذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا وقعت بعد "ما" فإنها بمعنى "ما" ، وذهب البصريون إلى أنّها زائدة. وذهب الفراء: إلى أن "ما" و"إن" جميعاً للنفي.

فـ "إن" إذا دخلت على "ما" النافية ، في لغة بني تميم مؤكدة لأنهم لا يعملون "ما". وفي لغة أهل الحجاز تكون زائدة كافة لـ "ما" عن العمل ويكون ما بعدها مبتـدأ وخبراً. ورأي الجمهور كما ذكر ابن هشام[1] أن "إن" بعد "مـا" زائـدة ، و "مـا" وحدها للنفي.

وتزداد إن بعد "ما" النافية لتأكيد النفي ، إذا دخلت علـى جملـة فعليـة أو اسمية وبعد "ما" الموصولة الاسمية ، و بعد "ما" المصدرية قليلاً تشبيهاً لها بـ "ما" النافية لاتفاقهما في اللفظ. وبعد "ألا الاستفتاحية ، وقبل مدة الإنكار.

---

(1) المغني ص 38.

الباب الثاني
أنْ الخفيفة المفتوحة الهمزة

الفصل الأول : أن المصدريةَ

عمل أن مظهرة:

عمل أن المصدرية.

قال ابن يعيش[1]: أن المصدرية "أن" حرف بلا خلاف ، تكون هي وما بعدها مصدراً يحكم على محلّه بالإعراب ، ويقع فاعلاً ومفعولاً ومجروراً. وأضاف ابن هشام[2] أن "أن" هذه موصولٌ حرفّي ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان أو ماضياً أو أمراً. هذا هو الصحيح. وقد ذكر المرادي[3] نحوه وأضاف أن "أن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع ، بل هي أُم الباب.

وتعمل ظاهرة ومضمرة ، وهي لازمة للعمل في الفعل المضارع. وزاد ابن هشام[4]: إنّما عملت ظاهرةً ومضمرةً لأصالتها في النصب ، بخلاف بقية النواصب ، فلا تعمل إلا ظاهرة. وأوضح ابن مالك[5]: أنها إنّما نصبته لأنّها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهي "أن" وهي أقوى النواصب ، و لذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمرة وأضاف

---

(1) شرح المفصل85/5 .

(2) المغني ص 43 .

(3) الجني الداني ص 235 ، 236 .

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 69 تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1419هـ-1998م.

(5) شرح التسهيل 7/4.

المالقي[1] أن "أن" هي أُم نواصب الأفعال لكونها تقدر مع بعض ما يظهـر أنّـه ناصب بنفسه كحتى ولام كي ولام الجحود.

قال الوراق[2]: وإنما وجب النصب بـ "أن" ، لأن "أن" الخفيفة مـشابهة لـ ـ "أن" الثقيلة في الصورة والمعنى.

وزاد الحريري[3]: أن أصل حروف النصب "أن" وما عدا ذلك فـرع مـن "أن ، "وأن" هي أم الباب ولذا تنصب الفعل المضارع بنفسها. وزاد ابن الأنباري[4] أنّها يجب أن تعمل النّصب لاختصاصها بالفعل ، ووجب أن يكون عملها النصب ، لأن "أن" الخفيفة تشبه "أن" الثقيلة ، و"أن" الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك "أن" هذه يجـب أن تنصب الفعل ، وأن الخفيفة تخلص الفعل للاستقبال. وذكـر العكبـري[5] : أن "أن" أصل الحروف المصدرية ، وإنّما عمِلت لاختصاصها بالفعل ، وإنّما نـصبت لأنّها أشبهت "أن" العاملة في الأسماء من أربعة أوجه:

أحدها: أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خُففتْ صارت مثلها في اللفظ.

والثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل " أن" الثقيلة.

---

(1) رصف المباني ص 193.

(2) علل النحو ص 190.

(3) شرح ملحة الإعراب ص 306 .

(4) أسرار العربية ص 233.

(5) اللباب30/2 .

والثالث: أن لها ولما عملتْ فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة.

والرابع: أنّها تدخلُ على جملةٍ.

وذلك نحو: أعجبني أن فَعلَ ، ويعجبني أن يفعلَ ، وأمرته بأن افعلْ ، قال سيبويه[1]: "أن" وما تعمل فيه من الفعل بمنزلة مصدره ، تقولُ : أن تأتيني خير لك ، وكأنّك قلت الإتيان خير لك، ومثل ذلك قوله تعالى **(وَأَن تَصومواْ خَير لكُم إِن كُنتُم تَعلَمون)** البقرة :184. يعني الصوم خير لكم ، وقال الشاعر عبدالرحمن بن حسان [من الكامل] :

إني رأيتُ من المكارم حسبكم أَن تلْبسًوا حر الثيابِ وتَشْبعوا

كأنه قال: رأيتُ حسبكم لُبس الثياب. والشاهد فيه قوله : " أن تلبسوا" ووقوع أَن وما بعدها موقع المصدر ، رأيتُ حسبكم وكافيكم لُبس حر الثياب والشبع ، وقوله من المكارم أي بدلاً منها . و أَن مع صلتها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك إذا قلت: أَن تفعلَ كذا خير لك، كان التقدير: فعلك كذا خير لك وما أشبه ذلك. قال ابن مالك[2]: والمصدرية هي التي يؤول منها ومن صلتها مصدر ، وأضاف ابن حيان:[3] : ولا يسبقها فِعلٌ تحقيق ولا شيء من صلتها ، والناصبة للفعل هي التي

---

(1) الكتاب 555/1 ، 556.

(2) شرح التسهيل 7/4

(3) تقريب المقرب في النحو ص 178 ، دراسة وتعليق محمد جاسم الديلمي – مؤسسة دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، 1407هـ 1987م.

عمل فيها غير فعل علم أو ظن. وذكر ابن الشجري[4] قوله: "أن" تدخل علي الفعل فتكون معه في تأويل مصدر ، في موضع رفع أو نصب أو خفض ، وذلك إن كان الفعل ماضياً أو مستقبلاً أو أمرياً. قال العكْبري[5] : "أن والفعل في تقدير المصدر ، ولذلك يقدر المصدر بـ "أن" والفعل ، وأنه لا يجوز تقديم معمول "أن " عليها ، ولا معمول معمولها عليها ولا عليه كقولك : أريد أن تـضرب ، ولا أريـد أن زيداً تضرب. لأن الصلة لا تتقدم على الموصول. وذلك على اعتبـار "أن" مـن الموصولات الحرفية ، فما بعدها صلة لها ، ومن المقرر أن الصّلة لا تتقدم على الموصول أي على أداة الوصل سواء أكانت حرفاً مصدرياً أم اسـماً موصـولاً ، وزاد السيوطي[1] قوله وهذا مذهب البصريين.

قال المالقي[2]: وكل حرف مصدري فلا يصح أن يتقدم عليه شيء من صلته لأنه معه كالدال من زيد ، ولذلك لا يفْصل بينهما. وذكر ابن الأنباري[3]: أنـه يحكـي عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال البتة إلا بـ "أن ، مظهـرة أو مقدرة ، والأكثرون على خلافه ، وذكر نفس الحكاية المبرد[4] وقال : وليس القول كما قال الخليل. قال ابن يعيش[5]: هذا الحرف "أن " موضوع للاستقبال ، أي إنها

---

(4) الأمالي 151/3 ، 152.

(5) اللباب31/2.

(1) الهمع 283/2.

(2) رصف المباني ص 194.

(3) أسرار العربية ص 233 .

(4) المقتضب 6/2.

(5) شرح المفصل95/5، 96 .

تفيد الاستقبال ، وتقصر الفعل بعدها عليه ، فإذا دخلت على الأفعال المـضارعة، خلصتْها للاستقبال ، وعملت فيها النصب وهي صِلاتها ، وتصير "أن" في تأويل مصدر لا يقع مع الفعل حالاً، لأنّها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يستقبل ، إنما تكون لما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك ، والماضي إن وقعت على ماضٍ. قال ابن عصفور[6] "أن" الناصبة للفعل لا يخلـو أن يقـع بعـدها الماضـي أو المضارع ؛ فإن وقع بعدها الماضي بقي على معناه من المضي ولا تعمل فيه شيئاً لأنه مبني ، وإذا وقع بعدها المضارع فإنّها تخلصه للاستقبال وتنصبه ، وذكر ابن هشام[1] أن شرط النصب بـ "أن" أمران ، أحدهما : أن تكـون مـصدرية ؛ لا زائدة ، ولا مفَسرة. والثاني : أن لا تكون مخَففة من الثقيلة ، وهي التابعة علماً أو ظناً نُزل منزلته ، قال الرماني[2]: والناصبة للفعل لا تجتمع مع الـسين وسـوف. وأضاف ابن عصفور[3]: وتكون مصدرية تتقدر مع ما تدخل عليه بالمصدر نحـو يعجبني أن يقوم زيد، تريد : يعجبني قيام زيدٍ. ولا يليها إلاّ الفعل. فإذا كان ماضياً بقي على مضيه نحو ، ويعجبني أن قام زيد : تريد : يعجبني قيام زيد فيما مضى. ويعجبني أن يقوم زيد ، تريد : يعجبني قيامه فيما يستقبلُ ؛ وكذلك لا تدخل علـى الفعل الذي أوله السين أو سوف. كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شـيئاً واحـداً

---

(6) شرح جمل الزجاجي 106/2.

(1) شذور الذهب ص 310 .

(2) معاني الحروف ص 230 .

(3) شرح جمل الزجاجي 298/2.

وهو التخليص للاستقبال، وذكر الرضي[4] إن "أن" التي ليست بمعنى العلم ، ولا ما يؤدي مؤداه ، ولا ما يؤدي معنى القول ، ولا بعد الظن ، فهـي مـصدرية لا غير ، سواء كانت بعد فعل الترقب . كحسِبت ، وطمعت ، ورجـوت ، وأردت ، أو بعد غيره من الأفعال ، كقوله تعالى **(أولم يكُن لهم آيـةً أن يعلَمـه)** سـورة الشعراء : 197؛ وأعجبني أن قُمت ، **(وما كـان جـواب قومِـهِ إلا أن قـالُواْ)** الأعراف : 82 أو لا بعد فعل ، كقوله تعالى: **(ولَولَا أن كتَب الله علَيهم الْجلَاء)**

الحشر:3 ، وأن تقوم خير من أن تقعد. وذكر الفيروز آبادي[1]: أن "أن حـرف مصدري ناصب للمضارع ويقع في موضعين: في الابتداء ، فيكون في موضـع رفع ، نحو : **(وأَن تَصوموا خَير لكُم)** البقرة: 148 ، ويقع بعد لفـظٍ دال علـى معنى غير اليقين ، فيكون في موضع رفع على الفاعلية نحو **(أَلَم يأْن لِلذِين آمنُوا أَن تَخْشَع قُلُوبهم)** الحديد: 16 ، ونصب على المفعولية نحو: **(فَأَردت أَن أَعِيبها)** الكهف: 78 ،ونصب نحو **(وما كان هذَا الْقُـرآن أَن يفْتَـرى)** يـونس: 37 ، وخفض : **(من قَبل أَن يأْتِي أَحدكُم الْموتُ)** المنافقون : 10 و : **(من قَبل أَن يأْتِي)** ... ، وقد يجزم بها كقول الشاعر:

---

(4) شرح الكافية 32/4.

(1) القاموس المحيط 1549/2.

إذا ما غَدونَا قال ولدان أهلِنا   تعالوا إلى أن يأتنا الصّيد نَحطِب

وقد يرفع بعدها الفعل ، كقراءة ابن محيصن : **(** لمـن أراد أن يـتم الرضـاعة **)** البقرة: 233، فأهملها جوازاً حملاً على "ما" المصدرية أختها ، بجـامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي. وزاد الأزهري[2]: أن إهمال "أن المصدرية هو قول البصريين ، وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المنـصرف الخبري والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها.

قال ابن الحاجب[3]: وتزاد "لا" بعد "أن" المصدرية ، نحو **(**قَالَ يا إِبلِيس ما منَعك أَن تَسجد لِما خلَقْتُ بِيدي) سورة الأعـراف:11 و(لِئَلَّـا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَـابِ) الحديد:29.

وقال المالقي[1]: ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ "لا" النافية ، لأنها تكـون زائدة في اللفظ في مواضع وذلك نحو قوله تعالى : **(**ألا تَعلُوا علَي**)** النمـل: 31، و**(**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ**)** النمل: 25 ، فهي "أن" الناصبة للفعل دخلت عليها (لا) النافية، ولذلك انتصب بعدها "تعلوا" و"يسجدوا" بحـذف النـون ، لأن الأصل : تعلون وتسجدون، فلما دخلت "أن" نصبته بحذفها ، وإن كانت "لا" نافية فهي زائدة في اللفظ لوصول العامل بعمله إلى ما بعدها إلا أن السيوطي[2] ذكر أن

---

(2) شرح التصريح 232/2.

(3) شرح الكافية 466/4.

(1) رصف المباني ص 170 – 171 .

(2) الهمع 284/2.

مذهب سيبويه والجمهور أنّه لا يجوز فصل "أَن" الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ولا غير ذلك.

وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو: أريد أَن عندي تَقْعد ، وأريد أن في الدار تَقْعد قياساً على أَن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل. وجوزه الكوفيون بالشرط نحو: أردت أَن إن تزرني أزورك بالنصب مع تجوزيهم الإلغاء أيضاً ، وجزم : أزورك جواباً.

وقال السيوطي[3] ثم لما كانت "أن" مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي ، فتقع مبتدأ نحو: (وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ) البقرة: 184 وخبر المبتدأ نحو: الأمر أَن تفعل كذا. ولا يكون مبتدؤها إلا مصدراً ، ومعمولاً لحرفٍ ناسخ نحو: إن عندي أن تَخْرج ، ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدراً ومعمولاً بحرف جر ، ويكثر حذفُه ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسماً وخبراً نحو: كان أن تَقْعد خيراً من قيامك ، وتكون عقوبتك أن أعزلك. ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أولاً ، وثانياً نحو: ظننتُ أن تقوم خيراً من أن تقعد ، ومعمولاً لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من الأفعال غير الجزم نحو: طلبت منك أن تقوم ، وأردت أن تفعلَ ، وبدا لي أن أقُوم ، بخلاف أفعال الجزم ، ولا يقال: قَعلْتُ أن أقُوم ، أي

(3) المصدر نفسه 285/2.

القيام ، ولا أعطيتُك أن تأمن ، أي الأمان. ومعمولاً لاسم مضاف نحو: إنّه أهـلُ أن يفْعلَ ، ومخافة أن تَفْعلَ ، وأجيء بعد أن تَقُوم ، وقبل أن تَخْرُج.

وبالإضافة لما سبق فإن من أمثلة وقـوع "أن" المـصدرية علـى الفعـل المضارع نحو قولك: أن أريد أكرمك ، وأريد أن تُحسِن إلي ، وأمرتك أن تَقْعد ، والتقدير: أريد إكرامك، وأريد الإحسان، وأمرتُك بالقعود. قال تعالى (وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) البقرة : 237، تقديره وعفوكم. وتكون في موضع رفع في نحـو: (وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ)النساء: 25، (وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ) النور: 6 وتقع في موضع رفع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، نحو: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) الحديد: 16 ، (وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا) البقرة: 216 ونحو يعجبني أن تفعل ، ومن المرفوع بعـد كـان : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) يونس: 2 ، ونصب : نحو: (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى) يونس: 37 ، ومن المنصوب: (يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ) النـساء : 28 ، و(يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ) المائدة: 52 (فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا) الكهف : 79 ، وخفض : نحو (قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا) الأعراف :129 ، أي من قبل إتيانك. و (من قبل أن يأْتِي أَحدكُم الْموتُ) المنـافقون : 10 ، (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) الزمـر:12 ، وتقول : أُريد أن تقوم يا فتي ، أي : أُريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يا فتى ، أي : أرجو ذهابك. ومن وقوعها على المضارع أيضاً، يسرني أن تقـوم ، المعنـى :

يسرني قيامك ؛ لأن القيام لم يقع. ومن ذلك قولك : أن تأتيني خير لك ، ويسرني أن تقوم يا فتى ، وأكره أن تذهب إلى زيد ، وتقول : يسرني أن تأتيني ، بمعنى : يسرني إتيانك ، وأكره أن تخرج ، بمعنى أكره خروجك ، ومنه قوله عز جـلّ : (وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ) الأنفـال: 7. ومنـه (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا) النساء: 27. موضـع تميلوا نصب بـ "أن". وذهبت النون علامة للنصب. ونحو: أريد أن تقـوم ، أي أريد قيامك. قال ابن السراج[1] : و"أن" التي تنصب بها الأفعال تقع بعد رجـوت وخفتُ . تقول: خفتُ أن لا تفعلَ . وتقول أُريد أن أقْصِد زيداً ، وسِرتُ حتى أدخلَ المدينة ، إذا كان سيرك متصلاً إلى أن دخلتَ المدينة. وتقول: أُحِـب أن تقـوم ، ويعجِبني أن تركب ، يعجبني أن تضرب زيداً. وتقول : أريد أن تقوم ، ويـسرني أن تذهب. وكقولك: أرجو أن يغفر الله لي، ونحو أطمع وأرجو وأخـاف فليـدخل على "أن" الناصبة للفعل كقوله تعالى (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين) سورة الشعراء: 82 وقولك : أرجو أن تحسن إلي ، وأخافُ أن تـسيءَ إلي ونحو : وإنه أهلٌ أن يفعل وأريد أن تفعلَ. وذكر ابن السراج[2]: أنه يجوز أن تضيف إلى "أن" الأسماء فتقول : إنه أهلٌ أن يفعلَ ومخافة أن يفعلَ ، وإن شـئت قلت : إنه خليقٌ لأن يفعل ، وإنه خليقٌ أن يفعل، وعسيتَ أن تفعـل وقاربـتَ أن

---

(1) الأصول 209/2.

(2) المصدر نفسه 207/2.

تفعلَ ودنوتَ أن تفعلَ، ولا تقول: عسيتَ الفعل ولا للفعل ، وتقـول : عـسى أن يفعلَ ، وعسى أن يفعلا ، وعسى أن يفعلوا ، وتكون عـسى للواحـد والاثنـين وللجميع ، والمذكر والمؤنث ، ومن العرب من يقول : عسى ، وعسيا ، وعسوا ، وعسيتُ ، وعسيتِ ، وعسين ، ومن قال ذلك كانت "أن" فيهن منصوبةً. قال ابـن الشجري[1]: وتقع "أن" بعد "عسى" فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منـصوب، إذا كانت عسى ناقصة ، كقولك ، عسى زيد أن ينطلق ، ومثله : (عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ) الإسراء: 8 ، وتكون في تأويل مصدر مرفوع إذا كانت عسى تامـة ، كقولك : عسى أن أنطلقَ ، ومثلُـه ، (وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا ... وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا) البقرة: 216.

فأما "كاد" فلا يذكرون فيها "أن" وكذلك كرب يفعلُ. ومعناهما واحد ،وجعل وأخَذَ ، فالفعلُ هنا بمنزلة الفعل في "كان" إذا قلت : كان يقولُ. وهو في موضـع اسم منصوب بمنزلته ثم وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعلَ ، ويجوز في الـشعر، لعلي أن أفعلَ ، بمنزلة عسيتُ أن أفعلَ ، و تقول: يوشـك أن يجـيء ، فيكـون موضع "أن" رفعاً ويجوز أن يكون نصباً ؛ ولذلك اختصت في خبر عـسى ؛ لأن معناها الطمع والرجاء وذلك إنما يكون فيما تُستقبل مـن الزمـان ، قـال ابـن السراج[2]: قال سيبويه وسألته يعني الخليل – عن معنى – أريد لأن تفعلَ ؟ فقال:

---

(1) الأمالي 153/3.

(2) الأصول 208/2 .

المعنى إرادتي لهذا ، كما قـال تعـالى : (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) الزمر:12 إنما هو أمرت لهذا. وتقول: أريد أن تفعلَ ، أي فعلَك ، فيكون المصدر لما لم يقع ، لأن "أن" دخلت على فعل مستقبل. قال ابن الشجري[1]: وإن الناصـبة للفعل ليست من التوكيد في شيء وهي مع ذلك تصرف الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصر وقته ، فهي بهذا ملائمة للفعل الذي ليس بثابت ، نحو الطمع والرجـاء والخوف والتمني والإشفاق والإشتهاء ، تقول : أرجـو أن تقـوم ، وأطمـع أن يعطيني ، وطمعت أن تزروني ، وأخاف أن تـسبقني ، وخفـت أن تهجرنـي ، وأشفقُ أن تفوتني ، وأشتهي أن تزورني ، كما جاء في القـرآن : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) الشعراء : 82 ، وجاء فيه: (وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ) يوسف : 13 ، و(أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ) المجادلة : 13.

ومن أمثلة الظن والحسبان والزعم والخِيلان أيضاً : ظننتُ أن تنطلقَ وأظن أن تخرج ، وفي التنزيل: (إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ) البقـرة: 230 ، وفيـه: (تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) القيامة : 25 ، وتقول فيما ليس بثابت عندك ، أزعـم أن تخرُج يا فتى ، قال ابن الشجري[2]: فأما إجازة سيبويه : ما علمت إلا أن تقوم ، فأتى بعد العلم بالناصبة للفعل ، فلأنّه كلا خَرَج مخْرج الإشارة، فجرى مجـرى

(1) الأمالي 385/1.
(2) المصدر نفسه 386/1.

فِعلها إذا قلت : أشِير عليك أن تقوم ، ولو أراد العلم القاطع جعلها المخففة ، وأتى بالعوض ، فقال: ما علمتُ إلا أن ستقوم.

فأن هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، قال المبرد[1]: وكـان الخليـل يقول: لا ينتصب فعلٌ البتة إلا بأن مضمرةٍ أو مظْهرةً ؛ وليس القول كما قال.

ومن شواهد وقوع "أن" على الماضي أيضاً ، قولـك: سـرني أن قمـت ، وساءني أن خرجت ، وساءني أن كلمك زيد وأنت غضبان ، علـى : أن كلّمـت زيداً ، أي : لهذه العلة، قال الرماني[2]: وقد تدخل على الماضي ولا تعمل فيـه ، وذلك نحو قولك: كرهت أن خرجت ، والمعنى: كرهت خروجك ، والفرق بـين كرهت خروجك ، وكرهت أن خرجت، أن الأول مصدر غير مؤقت ؛ لأنه لـيس فيه الوقت. قال الرازي[3]: فإن دخلت على فعل ماضٍ كانت معه بمعنى مصدر قد وقع إلا أنها لا تعملْ تقول أعجبني أن قُمت أي : أعجبني قيامك الذي مضى.

قال الله تعالى: (وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) الأحـزاب: 50 ، أي لأن كان هذه فيما مضى . فهذا كله لا يلحق الحال ؛ لأن الحال لما أنت فيـه. ونحو : أعجبني أن ضربتَ ، والتقدير : أعجبني ضربك قـال تعـالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) يونس : 2 ، تقديره وحينا ، و قال تعـالى : (وَعَجِبُوا أَن جَاءهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ) سورة ص : 4 ، تقديره: مِن مجيء. ونحو: (لَوْلَا أَن مَّنَّ

---

(1) المقتضب 6/2.

(2) معاني الحروف ص 47 .

(3) مختار الصحاح ص 29.

اللَّـهُ عَلَيْنَـا) القصص:82 ، (وَلَـوْلاَ أن ثَبَّتْنَـاكَ) الإسـراء:74، (أن كَـانَ ذَا مَـالٍ وَبَنِينَ) القلم: 14 ، وأعجبني أن قصدت عمراً.

قال ابن خالويه[1]: في قوله تعـالى: (أن رَّآهُ اسْتَغْنَـى) العلـق: 7، "أن" حرف نصب ينصب الأفعال المضارعة، فإذا أوقعته على ماضٍ لم تُعمله. و"رأى" فعل ماضٍ. والهاء مفعولٌ به وهي تعود على الإنسان ، ومعنـاه أن رأى نفْـسه. وتقول: بلغني أن جاء عمرو. ومن المرفوع بـ "كان" قولـه تعـالى: (فَمَـا كَـانَ جَوَابَ قَوْمِـهِ إِلَّـا أن قَـالُوا) العنكبوت: 29. في قراءة من نصب الجواب. وتقول: بلغني أن جاء زيد ، أي مجيئه ، فيكون المصدر بمعنى الماضي ، لأن "أن" دخلتْ على فعل ماضي.

ومن أمثلة وقوع "أن" المصدرية على فعل أمر ، كحكاية سيبويه "كتبت إليه بأن قم" هذا هو الصحيح.

الخلاصة

"أن" المصدرية حرف موصولي: توصل بالفعل المتصرف ماضياً كـان أم مضارعاً أو أمراً ، وتكون هي وما بعدها مصدراً يحكم على محله بـالإعراب ، وتعمل لاختصاصها بالفعل وتقصر الفعل بعدها عليه ، وتنصب الفعل المـضارع وتخلصه للاستقبال ، لأنها أصل حروف النصب، وما عدا ذلك فرع منها ، وهـي

---

(1) إعراب ثلاثين سورة ص 137.

أقوى النواصب وأُم الباب لعملها مظهرة ومضمرة مقدرة لأصالتها فـي النـصب بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة. وإنما نصبت الفعل لأنها شبيهة بـأن الثقيلة الناصبة للاسم ، من عدة أوجه منها: "أن" لفظها قريب من لفظها ، وأنهـا وما عملت فيه مصدر مثل "أن" الثقيلة ، ولها ولما عملت فيه موضع من الإعراب كالثقيلة ، وأنهـا تـدخل علـى الجملـة. وإذا وقـع بعـدها الفعـل الماضـي

بقي على معناه من المضي ولا تعمل فيه شيئا لأنه مبنـي. و"أن" المـصدرية لا يسبقها فعل تحقيق ولا شيء من صلتها ، ولا يجوز تقديم معمول "أن" عليها ، ولا معمول معمولها عليها ولا عليه ، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، لـذلك لا يفصل بينهما . والناصبة للفعل هي التي عمل فيها غير فعل علم أو ظـن ، ولا تجتمع مع السين وسوف. وأن المصدرية هي التي ليست بمعنى العلم ولا ما يؤدي مؤداه ، ولا ما يؤدي معنى القول، ولا بعد الظن ، وتقع "أن" في الإبتداء ، وبعـد لفظ دال على معنى غير اليقين ، في موضع رفع أو نصب أو خفـض ، وذكـر البصريون أنه يجوز إهمالها حملاً على "ما" المصدرية أختها ، والكوفيـون أنهـا

مخففة من الثقيلة. وبعض النحاة جوز الفصل بينها وبين معمولها ، ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز ذلك.

عمل أنْ مضمرة:

تناولت أن المصدرية المظهرة وفي هذا أتناول "أن" المصدرية المضمرة بعد بعض الحروف.

تضمر "أن" المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعد حروف الجر: لام الجحود، وحتى، ولام كي ، كما تضمر بعد حروف العطف "أو" التي بمعنى إلى ، وواو الجمع، وفاء

السببية. قال الرضي[1] : ولا ينْصِب شيء منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء ، ولا يعمل شيء منها في الأفعال ، و الثلاثة الأخيرة حروف عطف غير مختصة ، وما لا يختص لا يعمل ، لأن شرط الحرف العامل الإختصاص إما بالأسماء أو الأفعال.

---

(1) شرح الكافية 53/4.

وليست هي الناصبة عند سيبويه[2] والبصريين، وإنّما ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" وأوضح المبرد[3] أن الفعل بعدها منتصب بـ "أن" مضمرة وهذه الحروف عِوض منها، ودالة عليها ، فلما صارت عِوضاً من "أن" حسن حذْفُها ، وبين ابن الأنباري [4] أنه إنّما وجب تقدير "أن" بعد هذه الحروف دون سائر أخواتها لثلاثة أوجه : الأول: أن "أن" هي الأصل في العمل ، والثاني : أن "أن" ليس لـها معـنى في نفسها ، فلنقصان معناها ، كان تقديرها أولى من سائر أخواتها ، والثالث: أن "أن" لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ، ولا يوجد في سائر أخواتها ، فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها "في حالة إظهارها" فإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى بالإضمار.

---

(2) الكتاب 477/1.

(3) المقتضب 6/2.

(4) أسرار العربية ص 235.

وأضاف الوراق [1] ولذا صارت أشد تصرفاً من أخواتها ، لأنّه لا يليها إلّا المستقبلُ ، ولم يجز إضمار "أن" بكل موضع، لأنّها عاملٌ ضعيفٌ، وليس من شرط العامل الضعيف أن يعملَ مضمراً، وإنّما صارت "أن" بالإضمار أولى من أخواتها ، لأن "أن" هي الأصل لهذه الحروف في العمل ، ولِما ذكرناه من شَبهها بـ "أن" المشددة ، فوجب أن يكون المضمر "أن" لِقُوتَها في بابها ، وأن يكون ما حمِلَ عليها يلزم موضعاً واحداً لا يتصرف . وزاد ابن يعيش[2] ولما كان لها من القوة ، والتصرف ما ليس لغيرها، جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار .

فإذا قدرت "أن" صارت اللام وحتى ، عاملتين في اسم على أصلهما ، لأن "أن" والفعل في تأويل الاسم ، وإنّما ساغ حذفُ "أن" والنصب بهما ، لأن اللّام وحتى صارتا عِوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العِوض عنها.

وأما حروف العطف : أو ، والواو ، والفاء ، فليست هي الناصبة عند سيبويه كما أوضحت ، لدخولها على الأسماء والأفعال فلا تعمل في أحدهما ، لذا وجب أن يقدر "أن" بعدها ليصح نصب الفعل .

---

(1) علل النحو ص 195.

(2) شرح المفصل 231/4.

وذكر ابن الأنباري[1] أنّه يحكى عن الخليل أنّه قال : لا ينصب من الأفعال إلّا بـ"أن" مضمرة . وأضاف العكْبري[2] أنّه إذا حذفت "أن" فالجيد أن لا يبقى عملها إلّا أن يكون ثم بدلٌ. وأَوضح ابن عصفور[3] أن الدليل على أن "أن" تنصب بنفسها وما عداها بإضمار "أن" ؛ أن وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليها ، وما بقي إما حرف جر، وإما حرف عطف ، وكلاهما لا ينصب ، فلذلك ادعينا أن النصب بعدها بإضمار ؛ وإنّما ادعينا أن المضمر "أن" لأنّها قد ظهرت في بعض المواضع.

أما مواضع إضمار "أن" فتضمر بعد حرف الجر اللام ، ذكر ابن السراج[4] أن الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء وشبهه بها ، والإعراب في الأصل للأسماء ، وما أشبهها من الأفعال أُعرب ، والأفعال المنصوبة منها ما ينتصب بحرف لا يجوز إِظهاره ، ومنها ما ينتصب بحرف يجوز أن يضمر ، ومنها م ينتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره فهذا على ضربين :

أما أن تدخل لام الجر على الفعل ، أو أن تعطفَ بالفعل على الاسم .

وفصل ابن هشام[5] المسألة فذكر أن اللام أربعة أقسام : أحدها اللام التعليلية ،

---

(1) أسرا العربية ص 328 ، 233.
(2) اللّباب 31/2.
(3) شرح جمل الزجاجي 84/2.
(4) الأصول 146/2 ، 147 ، 149.
(5) شذور الذهب ص 314.

ومثّل لها سيبويه[6] بقوله: جئتُك لتَفعلَ ، فـ"أن" بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، وإنما انتصب هذا بـ"أن" و"أن" ههنا مضمرة ، لأن اللّام إنما تعملُ في الاسم فتجر ، وليست من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت "أن" حسن الكلام لأن "أن" ويفعل بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت أخشى "أن" تفعلَ فكأنّك قلت : أخشى فِعلِكِ ، أفلا ترى أن تفعلَ بمنزلة الفعل ، فلما أضمرتَ "أن" كنت قد وضعت هذا الحرف موضعه لأنه لا يعمل إلا في الاسم ولا يضاف إلا إليه وأن تفعلَ بمنزلة الفعل. ومثّل ابن السراج[1] لما دخلت عليه لام الجر التعليلية بقوله : جئتُك لتعطينَي ، ولتقوم ، ولتذهب ، وإن شئتَ أظهرت فقلت "لأن" في جميع ذلك ، وبين ابن يعيش[2] أنّه إنّما جاز ظهور "أن" بعد اللام في الموجب ، لأن "أن" والفعل مصدر، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وزاد ابن الشجري[3] هي لام العلّة التي يحسن ظهورها ، وإن شئت حذفت "أن" وأضمرتها ، ويدلك على أنه لابد من إضمار "أن" ههنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل على الأفعال ، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، وليس لك أن تفعلَ هذا مع غير اللام ، وإنّما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط

(6) الكتاب 478/1.

(1) الأصول 150/2.

(2) شرح المفصل 242/4.

(3) الأمالي 149/2.

للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى . ومن أمثلتها قولك : جئتك لأكرمك ، فالمعنى جئتك لأن أكرمك ، قال تعالى : [لِيغْفِر لَكَ الله ما تَقَدم مِن ذَنبِك وما تَأخر] الفتح : 2 ، أي لأن يغفر لك الله ، ونحو قوله : (لِيعلَم أَن قَد أَبلَغُوا رِسالَاتِ ربهم)] الجن : 28 [وإِني كُلما دعوتُهم لِتَغْفِر لَهم] نوح : 7 ونحو : [وأُمِرنَا لِنُسلِم لِرب الْعالَمِين] الأنعام : 71 ، و [وأُمِرتُ لِأَن أَكُون أَولَ الْمسلِمِين] الزمر: 12. وقوله تعالى : [وأَنزلْنَا إِلَيك الذكْر لِتُبين لِلناسِ] النحل : 44. وأضاف الزجاجي[1]: أن لام كي عند البصريين هي الخافضة للأسماء وتسمى لام التعليل ، فتكون أن والفعل بتقدير مصدرٍ مخفوضٍ باللّام كقولك : جئتُك لتُحسن إلى ، أي : للإحسان إلى، هكذا تقديره عندهم . وأهل الكوفة يرون أن اللام ناصبة للفعل بنفسها ، وزعم الفراء أنّها ناصبة بالخلاف ، واستدل أهل البصرة على صحة مذهبهم بأن حرفاً واحداً لا يكون خافضاً للاسم ناصباً للفعل . ومنها قوله تعالى : [فَإِذَا جاء وعد الآخِرةِ لِيسوؤُواْ وجوهكُم ولِيدخُلُواْ الْمسجِد كَما دخَلُوه أَولَ مرةٍ ولِيتَبروا ما علَواْ تَتْبِيراً] الإسراء : 7 ، ونحو قول الفرزدق همام بن صعصعة:

دعوتُ الّذي سوى السموات أيده ولله أدنى من وريدي وألْطَفُ

لِيشغلَ عني بعلُها بزمانَةٍ فتُدْهِله عني وعنها فنُسعفُ

---

(1) اللامات ص 53، 54.

يريد : دعوتُ ربي لكي يشغلَ بعلَها بزمانةٍ. وإنّما تجيء هذه اللام مبينة سبب الفعل الّذي قبلها . قال ابن هشام[2] : ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بـ "لا" وجب إظهار "أن" بعد اللام، سواءاً كانت "لا" نافية كالتي في قوله تعالى: [لِئَلا يكُون ِللناسِ علَى اللّهِ حجةٌ] النساء : 165. أو زائدة كالتي في قول تعالى : [لِئَلا يعلَم َأهلُ الْكِتَابِ] الحديد :29 أي : ليعلم أهل الكتاب . والثانية لام العاقبة ، وتسمى أيضاً لام الصيرورة ، ولام

المآل ، قال ابن هشام[1]: وهي التي ما قبلها نقيضاً لمقتضى ما بعدها ، نحو: [فَالْتَقَطَه آلُ فِرعون ِلِيكُون لَهم عدواً وحزناً] القصص : 8 ، فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه ، ولما ألقَى الله تعالى عليه المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه، فقصدوا أن يصيروه قرة عين لهم ، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً . وزاد الزجاجي[2] قوله : وهذه اللام الناصبة بأن مضمرة ، ملتِبسةٌ بـ "لام" المفعول لأجله ، وليست بها . ومن ذلك قولك : أعددتُ هذه الخشبةَ ليميلَ الحائطُ فأدعمه بها ، وأنت لم تُرِد ميلَ الحائطِ ولا أعددتها للميل ، لأنه ليس من بغيتِك وإرادتك، ولكن أعددتها خوفاً من أن يميلَ الحائط فتدعمه بها ، واللام دالّةٌ على العاقبة،

---

(2) قطر الندى ص 75.

(1) شذور الذهب ص 314.

(2) اللامات ص125.

والعرب قد تسمي الشيء باسم عاقبته ، أي باعتبار ما سيكونه أو ما سيؤول إليه على ما هو معروف في المجاز المرسل.

الثالثة : اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعلٍ متعد ، نحو : [يريد اللّه لِيبين لَكُم] النساء : 26، [إنما يريد الله لِيذْهِب عنكُم الرجس] الأحزاب : 33 [وأُمِرنَا لِنُسلِم لِرب الْعالَمِين] الأنعام : 49. وأوضح ابن هشام[3] أن هذه الثلاثة يجوز لك إظهار "أن" بعدهن ، قال الله تعالى : [وأُمِرتُ لِأَن أَكُون] الزمر : 12 ، وزاد ابن جني[4] أن هذه اللام إنّما هي حرف جر ، وليست من خصائص الأفعال كـ "لام" الأمر ، ولام القسم وغيرهما ، وإنّما الفعل

بعدها منصوب بـ "أن" مضمرة . الرابعة : لام الجحود ، قال السيوطي[1]: عند البصريين تُسمى مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، إذ يقال في نحو قولك : ما كان زيد ليقوم، ما كان زيد يقوم ، لا أنّها زائدةٌ ، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وبين الرضي[2] أنّها هي اللام التي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية إذا كانت ماضية لفظاً ، نحو قوله تعالى : [ما

(3) شذور الذهب ص 315.
(4) سر صناعة الإعراب 331/1 ، 332.
(1) اللمع 298/2.
(2) شرح الكافية 62/4.

كان اللّه ِليذَر الْمؤْمِنين] آل عمران: 179، ونحو [وما كان اللّه ِليعذبهم وأَنتَ ِفيهم]الأنفال : 23. و نحو [ما كان الله ِليظْلِمهم] العنكبوت : 24 ، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد . أو ماضية معنى نحو : [لم يكُن اللّه] النساء : 168، وبين سيبويه[3] أن قولك : ما كان ليفعلَ ، لأن "أن" ههنا بمنزلة الفعل ، كأنّك إذا مثّلتَ قلت ما كان زيد لأن يفعلَ ، أي ما كان زيد لهذا الفعل بمنزلته ، ودخل فيه معنى نفي كان سيفْعلُ . وأضاف الوراق[4] إنما يحسن إظهار "أن" في قولك : ما كان زيد ليقوم، لأنّه جواب لقولك : كان زيد سيقوم ، فتقول : ما كان زيد ليقُوم ، فلما كانت جواباً لشيئين، و"ما" حرف لا يعملُ، أردوا أن يكون الجواب أيضاً بحرفٍ لا يعملُ في الفعل ، ليشاكِلُ كل جوابٍ ما هو جواب له ، فلهذا لم يحسن إظهار "أن" . قال ابن الشجري[5]: قال الرماني : في اللام المضمرة بعد "أن" في قوله تعالى : [وما كان اللّه ِليضِيع ِإيمانَكُم] البقرة : 143. أنّها لام الجحد، وأصلها لام الإضافة ، والفعل بعدها نصب بإضمار "أن" ولا تظهر بعدها "أن" لأن التأويل : ما كان الله مضيعاً إيمانكم ، فلما كان معناه على التأويل ، حمِل لفظه على التأويل ، من غير تصريح بإظهار "أن" . وزاد الزجاج[1] إنّما نعرف حقيقة أن "أن" مضمرة ، بأن إعراب الأفعال محمولٌ على إعراب الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى وأشد تمكناً

---

(3) الكتاب 478/1.

(4) علل النحو ص 195.

(5) الأمالي 149/2 ، 150.

[1] اللامات ص 57.

، وإنما أعربت الأفعال لمضارعتها الأسماء ، فلما كانت الأسماء قد تنصب بمضمرات لا يجوز إظهارها فلذلك هذه الحروف الناصبة للأفعال بإضمار "أن" لا يجوز إظهار "أن" بعدها كما لم يجز إظهار الأفعال الناصبة للأسماء.

وأضاف الزجاجي[2] أن لام الجحود النافية سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار "أن" سبيل لام كي التعليلية عند البصريين إلا أن لام الجحود، لا يجوز إظهار "أن" بعدها ، ويجوز إظهار "أن" بعد لام كي ، وتُعرف لام الجحود من لام كي بأن يسبقها جحد أي نفي ، وهي كما سبق أن أوضحنا لام توكيد النفي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ "ما كان" أو بـ "لم يكن" ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، وذلك كقولك : ما كان زيد ليخرج ، قال تعالى : [وما كان اللّه لِيطْلِعكُم علَى الْغَيبِ] آل عمران: 189. وهذه يجب إضمار "أن" بعدها.

---

[2] المصدر نفسه ص 55، 56.

الخلاصة

تضمر "أن" بعد حروف الجر، اللام ، وكي ، وحتى ، كما تضمر بعد حروف العطف ، أو ، والفاء ، وحتى . وهذه الحروف ليست الناصبة للفعل بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" ، وذلك لأن حروف الجر من عوامل الأسماء ، فلا تعمل في الأفعال ، كما أن حروف العطف غير مختصة فلا تعمل في أحد القبيلين ، فهذه الحروف عوضاً عن "أن" المحذوفة ، ودالّة عليها ، فلذا حسن حذفها ، ولأن "أن" هي الأصل في العمل، وليس لها معنى في نفسها ، وتدخل على الماضي والمستقبل ، ولا يوجد ذلك في سائر أخواتها ، فلما اختصت بهذه المزايا، صارت أشد قوةً وتصرفاً من أخواتها ، فكان تقديرها أولى من جميع أخواتها.

وكل هذا يؤكد قول الخليل السابق : "لا ينصب من الأفعال إلا بـ "أن" مضمرة".

وأما مواضع إضمارها ، فتضمر "أن" بعد لام الجر بأنواعها الأربعة : التعليلية ، وإن شئت أظهرت فقلت "لأن" ، لأن هذه اللام تدخل على المصادر ، وأن والفعل مصدر ، وإنّما شاع هذا في اللام فقط من بين حروف الجر ، للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى . أما إذا اقترن الفعل الذي دخلت عليه اللام بـ "لا" فيجب إظهار أن بعد اللام ، كما تضمر أيضاً بعد لام العاقبة ، وهي اللام التي يكون ما قبلها نقيضاً لمقتضى ما بعدها ، وتضمر بعد اللام الزائدة الآتية بعد فعلٍ متعد ، وهاتان الأخيرتان أيضاً يجوز إظهار "أن" بعدهما ، كما تضمر أن بعد لام الجحود المؤكدة للنفي ، وتختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية إذا كانت ماضية

لفظاً نحو "ما كان" أو معنى نحو "لم يكن" ، فلابد أن يسبقها جحد أي نفي ، فهذه لا تظهر بعدها "أن" وتضمر "أن".

وتضمر "أن" بعد حتى.

قال العكْبري[(1)] : وذلك إذا كانت غايةً، أو كان ما قبلها سبباً ِلما بعدها . وأوضح ابن جني[(2)] أن حتى غايةً، أن حتى في الكلام على أربعة أضرب: تكون غاية فتجر الأسماء على معنى "إلى" نحو : ضربتُ القوم حتى زيد ، ودخلت البلاد حتى الكوفةِ، وأكلت السمكة حتى رأسها ، أي لم ُأبق منها شيئاً، فعملها ههنا الخفض وتُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى. وتكون عاطفة ، وهي التي تقع في الاسم ناسقةٌ ، نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ مررت به ، وجاءني القوم حتى زيد جاءني ، ويبتدأ بعدها الكلام ، وبين ابن هشام[(3)] : أنها تقع بعدها الجمل ، إما اسمية كقول جرير :

فما زالت القتلى تَمج دِماءها بدجلةَ حتى ماء دجلةَ أشْكلُ

وكقول الفرزدق :

فواعجباً حتى كليب تَسبني كأن أباها نَهشَلٌ أو مجاشِع

وإما فعليه فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يغْشَون حتى ما تَهر كلابهم لا يسألون عن السوادِ المقْبِل

---

(1)اللباب 44/2.

(2) اللمع ص 44 ، 45.

(3) أوضح المسالك 175/4.

وإما فعليه فعلها ماضي ، نحو قوله تعالى : [حتى عفَواْ وقَالُواْ] الأعراف : 95.

وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس:

سريتُ بهم حتى تَكِل مطِيّهم وحتى الجِياد ما يقدن بأرسان

في رواية من رفع "تَكِل" في هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء، أي أنّها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله.

ويضمر بعد "أن" فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين، معنى "كي" ومعنى "إلى أن". ويروى بيت مروان بن سعيد المهلبي:

ألقَى الصحيفةَ كي يخَففَ رحلَه والزاد حتى نَعلهُ ألقاها

على ثلاثة أوجه : برفع النعل ونصبها وجرها ، فمن رفعها بالابتداء ، وجعل "ألقاها " خبراً عنها ، ومن نصبها عطفها على "الزاد" وجعل "ألقاها" توكيداً لها ، وإن شاء نصبها بفعل مضمر وتكون "ألقاها" تفسيراً له ، ومن جرها فبـ "حتى" وجعل "ألقاها" توكيداً أيضاً . قال سيبويه(1) : ومن الحروف التي تضمر فيها "أن" حتى وذلك قولك : تكلم حتى أُجيبك، فإنّما انتصب هذا بـ "أن" و"أن" ههنا مضمرة لأن حتى إنّما تعمل في الاسم الجر، وليست من الحروف التي تضاف إلى الفعل ، فإذا أضمرتَ "أن" حسن الكلام، و"أن" لا تظهر بعد "حتى" لأن حتى لا تضاف إلى

(1) الكتاب 477/1.

الفعل ، وأنّها ليست مما يعمل في الفعل ، فلا يحسن بعدها إلا أن يحمل على "أن".

وأوضح المبرد[2] أن حتى ينصب الفعل بعدها بإضمار "أن" ، وذلك لأن حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها وتُدخِل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ، لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ، فلذلك خالفت "إلى" قال تعالى [سلَام هِي حتى مطْلَعِ الْفَجرِ] القدر : 5. فإذا وقعت عواملُ الأسماء على الأفعال ،لم يستقم وصلُها بها إلا على إضمار "أن" لأن "أن" والفعلَ اسم مصدر، فتكون واقعة على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسِير حتى تمنعني، وأنا أقف حتى تطلُع الشمس. فإذا نصبت بها كان ذلك على أحد معنيين على "كي" وعلى "إلى أن" لأن "حتى" بمنزلة "إلى" ومثّل ابن السراج[1] للمعنى الأول بقوله : أنا أسير حتى أدخلها، والمعنى أسير إلى أن أدخلَها، وسرت حتى أدخلَها ، كأنه قال: سرت إلى دخولها ، فالدخول غايةُ للسير ، وليست بعلةٍ للسير ، وكذلك أنا أقف حتى تطلع الشمس ، وسرتُ حتى تطلع الشمس، وأنا أنام حتى يسمع الأذان .

ومثل المبرد[2] للنصب بقول أمرؤ القيس :

سريتُ بِهم حتى تكِل مطِيهم وحتى الجياد ما يقْدن بأرسان

أي : "إلى أن". ومنه : لأنتظرنه حتى يقدم ، فالانتظار يتصل بالقدوم ، معناه: إلى أن يقدم. ومنه : أذكر اللهَ حتى تطْلُع الشمس. أي إلى أن تطلع الشمس. ومثّل

---

(2) المقتضب 37/2

(1) الأصول 151/2.

(2) المقتضب 39/2.

للمعنى الثاني، بقوله: أن يكون الدخول علة للسير ، فيكون بمعنى "كي" كأنه قال: سرتُ كي أدخلَها ، فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن ، أي : أن الفعل الأول في زمان ، والثاني في زمان آخر غير متّصل بالأول ، كما تقول : أسلمت حتى أدخلَ الجنّةَ ، ونحو: كلمتُه حتى يأمر لي بشيءٍ ، والمراد كلمتُه كي يأمر لي بشيءٍ، ومنه: أطعِ اللهَ حتى يدخلَك الجنةَ ، معناه : كي يدخلك الجنة ، قال العكْبري[1] : فالطاعةُ سبب للدخول ، ولا يلزم امتداد السببِ إلى وجودِ المسببِ، وتقديرها في الإعراب : حتى أن يدخلَك الجنةَ ، إلا أنّه لا يجوز إظهار "أن" ، "فحتى" متى كانت من هذين القسمين اللّذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي متعلقة به ، وهي من الجملة التي قبلها ، فهي الناصبة. وأوضح ابن يعيش[2] أن المراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه ، كقولك : سرت حتى أدخلَها ، فيكون السير والدخول جميعاً ، وقد وقعا ، كأنّك قلت : سرت إلى دخولها ، فالدخُول غاية لسيرك ، والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول.

وبين العكْبري[3] أن الفعل يرتفع بعد حتى على معنيين أيضاً : أحدهما أن يكون الفعلُ الذي بعدها وسببه ماضيين كقولك: سرتُ حتى أدخُلُها ، إذا كُنتَ قد سِرتَ ودخلتَ ، فكأنك قلتَ: سرتٌ فدخلتها ماضياً ، والثاني : أن يكون السبب ماضياً

---

(1) اللّباب 44/2.
(2) شرح المفصل 232/4.
(3) اللّباب 45/2.

وما بعدها حالاً كقولك : سرتُ حتى أدخلُها ، إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول . وإنما رفعت فيهما لأن النصب يكون بإضمار "أن" و"أن" تخاص الفعل للاستقبال، فلذلك إذا كان ماضياً أو حالاً لم ينتصب "لأن" "أن" لا تصلح فيه ؛ وذلك قول ابن عقيل[4] : يجب أن ينصب الفعل بـ "أن" مقدرة بعد "حتى" إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً ، فإن كان حالاً أو مؤولاً بالحال – وجب رفعه ، وأضاف العكْبري[1] أنّه لا يجوز إظهار "أن" بعد "حتى" لأن ذلك لم ينقَلْ إلا في شاذ لا يتعد به.

ولخص هذه المسألة ابن الحاجب[2] بأن حتى يترفع المضارع بعدها وينتصب وذاك راجع إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد "حتى" إما في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم عليه علي سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد "حتى" سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب؛ وكذا يجب النصب إن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة ، أو عرض مانع من حصوله . ومع النصب يجوز أن تكون "حتى" بمعنى "كي" وبمعنى "إلى" فنحو : سرت حتى تغيب الشمس ، لمعنى الإنتهاء ، ونحو: أسلمت

---

(4) شرح ابن عقيل 321/2.

(1) اللّباب 46/2.

(2) شرح الكافية 59/4.

حتى أدخلَ الجنّة ، متعين لمعنى السببية ، ونحو : سرت حتى أدخلها ، محتمل لهما .

خلاصة

تضمر أن بعد حرف الجر حتى، إذا كانت غاية أو كان ما قبلها سبباً لما بعدها. وحتى على أربعة أضرب : تكون غاية فتَجر الأسماء على معنى "إلى"؛ وتقع في الاسم ناسقة أي عاطفة ؛ ويبتَدَأُ بعدها الكلام ويستأنف عما قبله وتقع بعدها الجمل؛ وتكون في معنى "كي" ومعنى "إلى أن" وهذه تضمر بعدها "أن".

وتضمر "أن" بعد "كي":

أوضح المبرد[1] أن في "كي" قولان : أما من أدخل اللام فقال لكي تقوم يا فتى – فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في "أن" وذكر العكْبري[2] أن "كي" كـ"أن" في العمل بنفسها ، فلا يضمر بعدها شيء ، وذلك إذا دخلت عليها اللام، كقوله تعالى :[لِكَيْلَا تَأْسوا] الحديد : 23، وزاد ابن يعيش[3] أن الفعل ينتصب بها نفسها لأنّها بمعنى "أن" ويجوز دخول اللام عليها ، كما تدخل اللام على "أن" وذلك نحو : جئتُ كي تقوم ، ولكي تقوم كما تقولُ : لأن تقوم، وإذا أدخلت عليها اللام، لم تكن إلا الناصبة بنفسها ، لأن اللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على

---

(1) المقتضب 8/2.
(2) اللباب 33/2.
(3) شرح المفصل 130/5.

مثله، والقول الثاني للمبرد[4] : وأما من لم يدخل عليها اللام فقال كيمه كما تقول: لمه – فـ"أن" عنده بعدها مضمرة ؛ لأنّها من عوامل الأسماء كاللام. وزاد العكْبري[5] وأنّها تكون حرف جر بدليل دخولها على الاسم و"ما" للاستفهام. والهاء لبيان الحركة والألف محذوفة . ولو كانت كي بمعنى "أن" لم تدخل على الاسم . فإذا دخلت هذه على الفعل كانت أن بعدها مضمرةً لأن حرف الجر لا يعملُ في الفعل فتضمر معه "أن" لتصير داخلة على الاسم في التقدير . وهذا هو حكم اللام ، فإن دخلت اللام على "كي" وجب أن تصير بمعنى "أن" لأن حرف الجر لا يدخلُ على مثله .

وقد مثّل ابن هشام[1] لإضمار "أن" بعد حرف الجر كي بقوله تعالى [كي لا يكُون دولَةً] الحشر : 7 ، وفي نحو : جئتُك كي تُكرمني ، إذا قدرتها تعليلية فهي بمنزلة اللام، والتقدير : جئتك كي أن تكرمني ، ولا يجوز التصريح بـ "أن" بعدها إلا في الشعر ، كما مثّل له الزمخشري[2] بقول جميل بن معمر {من الطويل}:

فقالت أكُل الناس أصبحتَ مانِحاً لسانَك كيما أن تَغُر وتَخدعا

---

(4) المقتضب 9/2.

(5) اللّباب 34/2.

(1) شذور الذهب ص 312 ، 315.

(2)شرح المفصل 130/5.

والشاهد فيه : ظهور "أن" المصدرية الناصبة بعد "كي" الدالة على التعليل فقُدرت بعدها "أن" وأنشدوا [لم ينسب] [من الطويل]:

أردتُ لكيما أن تطير بقربتي وتتركُها شناً ببيداء بلقع

والشاهد فيه قوله "لكيما أن"حيث ظهرت أن بعد كي ضرورة وقيل أن زائدة وقيل غير ذلك

الخلاصة

في "كي" قولان :

فإذا أدخلت اللام فهي والفعل مصدر ، وتعمل بنفسها ، لأن حرف الجر لا يدخلُ على مثله، ولا يضمر بعدها شيء. أما إذا لم تدخل عليها اللام فقلت كيمه ، فأن بعدها مضمرة ، لأنها من عوامل الأسماء كاللام . ولا يجوز إظهار "أن" بعدها إلا لضرورة شعرية.

وتضمر أن بعد أو:

قال ابن جنى[1] :ينتصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة بعد "أو" إذا كانت بمعنى "إلا أَن" . تقول : لأضربنه أو يتقِينَي بِحقي ،معناه : إلا بأْن يتقِيني بِحقي .

قال امرؤ القيس بن حجر :

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنما نُحاولُ ملكاً، أو نموتَ فنُعذرا

معناه : إلا أن نموتَ فنعذر، وتقديره في الإعراب ، أو أن نَموتَ .

وأضاف كل من المبرد[2] ، وابن السراج[3] معنى آخر ، وهو قولهما ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة إذا كان المعنى إلا أن تفعلَ ، وحتى تفعلَ ، وذلك نحو : لألزمنّك أو تعطيني حقي ، كأنه قال ليكونن اللزوم والعطيةُ، أي ، إلا أن تعطيني، وحتى تعطيني أي : أو أن تعطيني. قال زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزتُ قناة قومٍ كسرتُ كُعوبها أو تستقيما

أي : إلى أن تستقيم فلا أكسر كعوبها . والمعنى : كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها . ومن ذلك قولك : لأسيرن في البلاد أو أستغني.

وأضاف العكْبري[4] وتُضمر أن بعد أو إذا كانت بمعنى إلا ، كقولك : سأزورك أو تمنعني ، لأنك أردتَ : إلا .

---

(1) اللّمع ص 75 .

(2) المقتضب 27/2.

(3) الأصول 156/2.

(4) اللّباب 43/2.

فلابد من إضمار "أن" ليصير التقدير على وفْق المعنى، أي : سأزورك إلا مع منعِك، أو إلا عند منعك . ولو رفعت لصارت لأحد الشيئين ، أي سأزورك أو ستَمنعني . وزاد ابن يعيش[1] أن من النحويين من يقدر "أو" هذه بـ "إلى" ويجعل ما بعد "أو" غايةً لما قبلها ، وإياه اختار الزمخشري ، والوجه الأول ، وهو اختيار سيبويه[2] ، أي أن معناها إلّا ، لأن قوله لألزمنّك يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الوقت الذي وقع فيه انتهاؤه، فلذلك قدره بـ "إلّا" فيكون المعنى أن الفعلَ الأول يقع ، ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد "أو" فيكون سبباً لارتفاعه، وعلى قِيلهم يكون ممتداً إلى غاية وقوع الثاني . وأوضح ابن هشام[3] أن المضارع ينصب بأن مضمرة بعد أو إما وجوباً إذا صلح في موضعها "حتى" أو "إلى" كقول الشاعر :-

لأستسهلن الصّعب أو أُدرك المنى   فما انقادت الآمالُ إلا لِصابِر

أو "إلا " نحو "لأقتلنّه أو يسلِم" . وأضاف ابن هشام [4] وإما جوازاً إذا عطفت على اسم خالصٍ نحو : [أو يرسِلَ رسولاً] الشورى : 51، يقرأ في السبع برفع "يرسل" ونصبه والأكثر النصب ، وزاد ابن هشام[5] والتقدير : أو أن يرسل، وأن

---

(1) شرح المفصل 234/4 ، 235.
(2) الكتاب 47/3.
(3)أوضح المسالك 172/4.
(4) شذور الذهب ص 330.
(5) قطر الندى ص73.

والفعل معطوفاً على وحياً أو إرسالاً ، ووحياً ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت أن في الكلام لجاز.

وأجمل المسألة ابن عقيل[1] بقوله يجب إضمار "أن" بعد "أو" المقدرة بـ "حتى" أو "إلا" فتُقدر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتقدر بـ "إلا" إذا لم يكن كذلك. وأجملَ المبرد[2] هذا القول بأن كل موضع تصلُح فيه "حتى" أو "إلا أن" فنصب الفعل فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى، والعطف على ما قبله مستعملٌ في كل موضع. وقد ذكر ابن السراج[3] نحوه وزاد الزجاجي[4] قوله : وإن لم يصلح فيه "إلى أن" أو "حتى" فارفعه.

الخلاصة

تضمر "أن" بعد "أو" إذا كانت "أو" بمعنى "إلا أن" تفعل أو "حتى تفعل" ، ومن النحويين من يقدر "أو" بـ "إلى" ويجعل ما بعد "أو" غاية لما قبلها . واختاره الزمخشري ، والوجه الأول وهو اختيار سيبويه ، كما بينا أي أن معناها "إلّا".

وكما أوضح ابن هشام أن الفعل المضارع ينصب بـ "أن" مضمرة بعد "أو" إما وجوباً إذا صلح في موضعها . "حتى" أو "إلى" أو "إلا" وإما جوازاً ، إذا عطفت على اسم خالص.

---

(1)شرح ابن عقيل 319/2.

(2) المقتضب 28/2.

(3)الأصول 156/2.

(4) الجمل ص 186.

وتضمر "أن" بعد الفاء.

قال ابن عقيل [1]: "أن" تنصب "وهي واجبة الحذف" الفعل المضارع بعد الفعل المجاب بها نفي محض ، أو طلب محض ويعني به ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ، ولا بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحدهما وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو: صه فأحسِن إليك، وحسبك الحديث فينام الناس .

أما النفي : فنحو: ما أنت بصاحبي فأكرمك . ومثّل له ابن جني[2] بقول زياد بن منقذ العدوي {من البسيط}:

وما أُصاحِب من قومٍ فأذكُرهم   إلا يزيدهم حبّاً إلى هم

الشاهد فيه قوله : "فأذكرهم" حيث نصب الفعل بـ "أن" مضمرة بعد الفاء في جواب النفي . وبين العكْبري[3] معنى النفي في نحو : ما تأتينا فَتُحدثُنا؛ فيجوز الرفع على معنيين : أحدهما : نفي الأمرين جمعاً ، أي ما تأتينا وما تُحدثُنا . والثاني أن تكون نفيت الإتيان وأثبت الحديث، أي : أنت تحدثُنا وما تأتينا . والنصب جائز على معنيين أيضاً : أحدهما : أن يريد نفيهما على سبيل الإنكار على مدعي الإنكار ، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ والثاني : أن تنفي الحديثَ وتُثْبِتَ الإتيان أي : ما تأتينا إلا لم تُحدثْنا ، وإنّما أضمرتَ "أن" ههنا ليصير المصدر معطوفاً على المعنى إذ كان الثاني مخالفاً لمعنى الأول ومنه : ما تأتيني فتُحدثني.

---

(1) شرح ابن عقيل 321/1 ، 322.

(2)سر صناعة الإعرا ب 271/1.

(3)اللباب 2/ 43 ، 44.

وأضاف الرضي[1] أن النفي إما صريح كقولك : ما تأتينا فتكرمنا ، أو مؤول، نحو: فلما تلقاني فتكرمني ، قال الفرزدق [من الطويل]:

ما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في اللّها والغلاصم

الشاهد فيه قوله : (فتنبح) حيث نصب الفعل بـ "أن" مضمرة بعد الفاء في جواب النفي بعد المجرور. والغلاصم جمع غلْصمة وهي اللحم بين الرأس والعنُق. وأما الطلب المحض فكما ذكر ابن جني[2] أن الفعل المضارع بعد هذه الفاء جواباً للأشياء الثمانية: الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والدعاء ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض – زاد الفراء كما قال ابن هشام[3] الترجي – منتصب بـ"أن" مضمرة ، وذكر ابن يعيش[4] أن منهم من يجتزيء عن كلّ ذلك بالأمر وحده لأن اللفظ واحد. وإنّما أُضمرت "أن" ههنا ، ونصب بها الفعل ، من قِبل أنّهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر ، فإذا قال : زرني فأزورك ، فكأنّه قال: لتكن منك زيارة فزيارة مني. فلما كان الأول في تقدير المصدر ، والمصدر اسم، لم يسغ عطف الفعل بعده عليه ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمرت "أن" قبل الفعل صارا معاً في تقدير المصدر ، والمصدر اسم ، فجاز لذلك عطف اسم على اسم.

---

(1) شرح الكافية 64/4.
(2) سر صناعة الإعراب 272/1.
(3) أوضح المسالك 179/4.
(4) شرح المفصل 238/4.

وقدروا المصدر في أول الكلام، وأضمروا "أن" ثم عطفوا المصدر المنعقد المعنى، بـ "أن" والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله ، إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، وذلك أنّك إذا قلت : ما تزورني فتحدثْني ، فلم ترد أن تنفيها جميعاً ، ولكنك تريد : ما تزورني محدثاً ، أي : قد تزورني ، ولكنك إذا زرتني لم تحدثني ، فأنت الآن قد أثبت الزيارة ، ونفيت الحديث ، فلما اختلف الفعلان، لم يجز العطف على ظاهر لفظ الفعل الأول ، وأضمروا مصدره، وكان ذلك سائغاً مستقيماً لدلالة الفعل على مصدره، فلما تخيلوا في الفعل الأول معنى المصدر ، عطفوا الثاني عليه ، فاضطروا إلى إضمار "أن" وزاد ابن جني[1] :

فإذا أجبت هذه الأشياء الثمانية بالفاء، فإن الكلام الذي هو مجاب، والكلام الذي هو جواب جميعاً ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة وليستا بجملتين ، وذلك أنّك إذا قلت :ما أنت بصاحبي فأكرمك ، كأنّك قلت : ليست بيننا صحبة مقتضية إكراماً ، فمقتضية جزء متصل بالجملة على حد اتصال الصفة بالموصوف من الجملة المتقدمة. وأضاف العكْبري[2] أن الفاء لا تنفك من معنى العطف و الربط ، ولا تختص، وما هذا سبيله لا يعمل ، فعند ذلك يحتاج أي إضمارٍ لاستحالةِ العطف هنا على اللفظ ، ألا ترى أن قولك : زرني ، لا يصح أن تَعطِفَ عليه : فأزورك، لأن العطف يشْرِك بين الشيئين . ومعلوم أن الأمر لا يشارك الخبر ، وأن الأولَ سبب للثاني ،

---

(1)سر صناعة الإعراب 274/1.

(2) اللّباب 38/2.

والسبب والمسبب مختلفان، فعند ذلك يعدل إلى العطف على المعنى، ولا يتحقق ذلك إلا بإضمار "أن" وأن يقدر الأولُ بمصدر ، فالتقدير ِلتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ مني . وأوضح ابن السراج[1] أنك متى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها ، لم يجز أن تحمل عليه ، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه ، وينصب الثاني بإضمار "أن" وذكر نحوه المبرد[1]. ومن ذلك قولك : ما تأتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني، فلما خالفت في المعنى وأردت ، ما أزورك فكيف تحدثني ، وما أزروك إلا لم تحدثني ، على معنى: كلّما زرتك لم تحدثْني – كان النصب – لأن الثاني على خلاف الأول ، وحمل الثاني على مصدر الفعل الأول ، وأضمر "أن" كي يعطف اسماً على اسمٍ، فصار المعنى، ما يكون زيارةً مني فحديثٌ منك. فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت "أن" لأن "أن" وما عملت فيه اسم ، وكذلك كلما كان غير واجب ، وأوضح ابن هشام[2] أن هذه الفاء سميت بفاء السببية لأنّها تدلُ على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها. وذكر ابن الحاجب[3] أن الفاء تنصب بـ "أن" مضمرة بعدها بشرطين : أحدهما السببية والثاني أن يكون قبلها أحد الأشياء، الثمانية ، وهي التي يسميها النحاة الأجوبة الثمانية، والتي تقدم ذكرها ،

---

(1) الأصول 153/2.

(1) المقتضب 13/2.

(2) أوضح المسالك 177/4.

(3) شرح الكافية 63/4.

وأضاف ابن هشام[4] ولأن هذه الحروف الثمانية لا تختص فلا تعمل لذا قدرنا "أن" المصدرية ، لأنّها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وإنّما جاز أن تعمل "أن" المصدرية النصب في هذه المواضع وهي محذوفة ، لأن هذه الحروف دالة عليها وموميئة إليها .

قال العكْبري[1]: وتضمر "أن" بعد الفاء في جواب الأشياء الثمانية وهي:

الأمر : نحو قولك : قُم فأقوم، قال الشاعر : أبو النجم العجلي :

يا ناقَ سِيري عنقاً فسيحاً   إلى سليمان فنستريحا

والشاهد فيه قوله : "فنستريحا" حيث نصب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة بعد فاء السببية. ومعناه : سيري سيراً مؤدياً إلى الاستراحة ، فـ "مؤَد" متصل بما قبله ، وليس منفصلاً منه. ونحو : إئتني فأكرمك ، وزرِني فأُعطيك، وزرني فأُحسِن إليك، وزرِني فأزورك ، والتقدير : زرني فأن أزورك ، وأوضح ابن جني[2] أنه لا يجوز إظهار "أن" ههنا ، لأنّه أصل مرفوض . وبين ابن هشام[3] أن الأمر فشرطه أمران، أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، والثاني ألا يكون بلفظ اسم

---

(4) أوضح المسالك 178/4.

(1) اللّباب 37/2.

(2) اللّمع ص 73.

(3) شذور الذهب ص 323.

الفعل ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائي ، فأجاز النصب مطلقاً ، وفصل ابن جني وابن عصفور : فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو نَزال فنحدثَك، ومعناه إذا لم يكن من لفظه ، نحو صه فنكرمك ، وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً . قال الرضي[4] : وأما النصب في قراءة أبي عمرو :[وإِذَا قَضى أَمراً فَإِنما يقُولُ لَه كُن فَيكُون] البقرة : 117. فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر ، وليس بجواب له من حيث المعنى.

والنهي : مثل : لا تأتِني فأكرمك ، قال تعالى : [لَا تَفْتَروا علَى اللهِ كَذِباً فَيسحِتَكُم بِعذَابٍ) طه : 61 . وكقوله: [ولَا تَطْغَوا فِيهِ فَيحِل علَيكُم غَضبِي]طه:81. ونحو: لا تشتْم عمراً فيسيء إليك، ولا تشتمه فيشتمك، ونحو لا تشتمني فتندم، ونحو: لا تأتِ زيداً فيهينَك، ونحو قوله تعالى: [لَا يقْضى علَيهِم فَيموتُوا] فاطر: 36.

ونحو: لا تفعلْ شراً فأعاقِبك ، ولا تضرب زيداً فيضربك، **والاستفهام**: أتأتيني فأُعطيك ؟ لأنّه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء ، وإنّما يكون إضمار "أن" إذا خالف الأول الثاني . فمتى أشْركْتَ الفاء الفعل الثاني بالأول فلا تضمر "أن" وكذلك إذا وقعت موقع الابتداء أو مبني على الابتداء . فإذا أردت: لا تقم فتضرب زيداً ،أي فإنّك إن قمت ضربته لم يكن إلا النصب؛ لأنك لم ترد

(4) شرح الكافية 64/4.

بـ "تضرب" النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضرب لزيد. وذلك أتأتيني فأُكرمك؟ المعنى: أيكون منك؟ فإنّه متى كان منك كان منّي إكرام.

ومثل ابن جني[1] بقول قُريعة بنت همام:

هل من سبيلٍ إلى خَمرٍ فأشربها أم هل سبيلٌ إلى نَصر بن حجاج؟

الشاهد في قوله: (فأشربها) حيث نصب "أن" مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وزاد في هامش ابن يعيش[2] : ويروى : ألا سبيل ، مكان ، هل من سبيل ، على أن "ألا" فيه للتمني . ولهذا سميتْ قائلة هذا الشعر بالمتُمنية . وذكر ابن هشام[3] أنّه لا فرق بين الاستفهام بالحروف نحو : هل تُكرم زيداً فيكرمك ومنه قوله تعالى [فَهل لنَا مِن شُفَعاء فَيشْفَعواْ لنَا] الأعراف : 53. ونحو: هل تزورنا فنحسن إليك وكقول [مجهول]:

هل تَعرفُون لُبانَاتِي فأرجو أَن تُقْضى فيرتَد بعض الروح للجسدِ

أو الاستفهام بالاسم نحو : [مَن ذَا الذِي يقْرِض اللّه قَرضاً حسناً فَيضاعِفَه] البقرة : 245. يقرأ برفع "يضاعفُ" ونصبه. وفي حكاية عن الله تعالى ((من يدعوني فأستجيب له ، ومن يستغفرني فأغفِر له)) ، أو الاستفهام بالظرف نحو : أين بيتك فأزورك؟ ومتى تسير فأرافقك ؟ وكيف تكون فأصحبك؟.

---

(1) سر صناعة الإعراب 271/1.

(2) شرح المفصل 240/4.

(3) شذور الذهب ص 324.

والتمني: وتقول لفي التمني: ليت لي مالاً فأنفقه ، وليت لي مالاً فأصدقَ منه ، قال تعالى: [يا لَيتَنِي كُنتُ معهم فَأَفُوز فَوزاً عظِيماً] النساء: 73. ونحو: ليتَك عندنا فنكرمك، ومثل له ابن هشام[1] بقول الشاعر أمية بن أبي الصلت [من البسيط] :

ألا رسولَ لنا منها فيخبِرنا ما بعد غايتنَا من رأسِ مجرانَا

والشاهد في قوله : " فيخبِرنا" حيث نصب الفعل المضارع الذي هو "يخبر" بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب التمني المدلول عليه بقوله "ألا..".

والدعاء : قال الرضي[2] : وأما الدعاء ، فهو داخلٌ في باب الأمر والنهي ، عند النحاة نحو "اللّهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلَكَ" واللّهم ارزقني مالاً فأصدقَ به ، واللّهم ارزقني بعيراً فأحج عليه . وأضاف الرضي[3] أن الكسائي والفراء جوزا نصب الفعل في جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً ، نحو : غَفَرَ اللهُ لك فيدخلَك الجنة . قال ابن هشام[4] :

وكقولك : اللّهم تُب علي فأتُوب ، وقوله سبحانه: [ربنَا اطْمِس علَى أَموالِهِم واشْدد علَى قُلُوبِهِم فَلاَ يؤْمِنُواْ حتى يرواْ الْعذَاب الأَلِيم] يونس : 88. ونحو : رب انصرني فلا أُخْذَلَ، وكقول الشاعر [من الرمل]:

---

(1) المصدر نفسه ص 326.

(2) شرح الكافية 63/4.

(3) شذور الذهب ص 323.

(4) المصدر نفسه ص 233.

رب وفِّقني فلا أعدلَ عن   سنَن الساعين في خير سنَن

والشاهد فيه قوله : فلا أعدل ، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله "أعدل" بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء الذي هو قوله "وفق" ، ومنه يتبين لك أيضاً أن الفصل بـ "لا" النافية بين الفعل والفاء لا يمنع من عمل النصب. وشرطه أن يكون بالفعل ، فلو قلت : سقْياً فيرويك الله ، لم يجز النصب .

والعرض : نحو: ألا تنزلُ فنُكْرمك ، وألا تنزلُ فنَتَحدثَ ، وألا تنزلُ عندنا فَتُصِب خَيراً ، وألا تزورنا فنعطيك، وكقول بعض العرب : ألا تَقَع في الماءِ فتسبح، ونحو: ألا تأتينا فتحدثَنَا . قال الشاعر [لم ينسب] [من البسيط]:

يا ابن الكرامِ ألا تَدنُو فتبصِر ما   قد حدثُوك فما راءٍ كمن سمِعا؟

الشاهد فيه قوله: "فتبصِر" حيث نصب الفعل المضارع الذي قوله تبصر، بـ"أن" المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض المداول عليه بقوله "ألا.."

والتحضيض نحو قوله [لَولا ٌأنزلَ ِإليهِ ملَك فَيكُون معه نَذِيراً] (الفرقان : 7) ونحو [لَولا َأرسلْتَ ِإلَينَا رسولاً فَنَتبِع آياتِك] القصص : 47. وكقولك : هلّا اتّقَيتَ اللهَ تعالى فيغفر لك ، وهلّا أسلمتَ فتدخُلَ الجنةَ.

وأوضح ابن هشام[1] أن التحضيض والعرض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث ، ويختلفان في أن العرض طلب مع رفق ولين ، والتحضيض طلب مع حث وإزعاج ، ولكل منهما مواضع تليق به. ومن أمثلة التحضيض أيضاً ، لولا تأتينا فتحدثَنَا ، ومنه قوله تعالى كما في ابن عقيل [1]: [لَولَا أَخرتَنِي إِلَى أَجلٍ قَرِيبٍ فَأَصدقَ وَأَكُن من الصالِحِين] المنافقون: 10. واستشهد الشنقيطي[2] بقول الشاعر [لم ينسب] [من البسيط]:

لولا تَعوجِين يا سلمى على دنفٍ فتُخْمِدي نار وجدٍ كاد يفْنِيه

استشهد على النصب بـ "أن" مضمرة بعد الفاء الواقعة جواباً لحرف التحضيض. قال شارح ابن هشام[3] : وقد زاد الفراء على هذه الأشياء الثمانية "الترجي" وقوم يذكرون أن الترجي لا طلب فيه لأن الترجي هو ارتقاب أمرٍ لا وثوق بحصوله ومن أمثلة الترجي قوله تعالى: [لَعله يزكى أَو يذكر فَتَنفَعه الذكْرى] عبس : 3-4، على قراءة النصب، قال ابن الجزري[4] : هي القراءة المثبتة في النص المصحفي ، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم بالرفع. وقال تعالى : [لعلي أَبلُغُ الْأَسباب] غافر: 36. غافر : 36، ثم قال (فأطلع) غافر : 37، بالنصب

---

[1] شذور الذهب ص 326.

[1] شرح ابن عقيل 2/ 324.

[2] الدرر 19/2.

[3] أوضح المسالك 179/4.

[1] النشر 398/2.

على قراءة حفص ، قال ابن الجزري[1] : هي القراءة المثبتة في النص المصحفي.

وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم بالرفع.

الخلاصة

فاء السببية سميت بذلك ، لأنّها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، ولإن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف لأن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، فوجب أن لا تعمل ، لأنّها لا تختص بأحد القبيلين ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحولَ المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير "أن" لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ، لذا جاز أن تعمل مضمرة مع الحذف لأن الفاء ههنا صارت دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف. فجاز إعمالها مع الحذف ، فينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الداخلة على فعل مستقبل بـ "أن" مضمرة مقدرة، وذلك إذا سبقت بنفي أو طلب محضين ، في جواب الأشياء الثمانية ، الأمر، والنهي ، والاستفهام ، والنفي، والتمني، والدعاء ، والعرض والتحضيض وزاد الفراء، الترجي.

وذلك لأنّهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر ، وفي تقديره، والمصدر اسم ، فلم يسغْ عطف الفعل بعده عليه ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، فأضمروا "أن"

---

(2) المصدر نفسه 365/2.

قبل الفعل فصارا معاً في تقدير المصدر ، والمصدر اسم ، فجاز لذلك عطف اسم على اسم .

وإنّما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى ، فحمل الأول على معناه ، وانتصب الثاني بإضمار "أن" لأن المراد بها عطف مصدر على مصدر متأول ، وسماها النحويون جواباً، لأنها لو سقطت لا نجزم الفعل الذي بعدها ، بكونه جواباً، إلا بعد النفي ، لأن الأمر ينوب عن الشرط، ولأن الثاني مستحقاً بالأول ومسبباً عنه .

وتضمر "أن" بعد الواو.

وسميت واو المعية لأنها بمعنى مع أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه. قال ابن عصفور[1] : وواو المعية يسميها الكوفيون واو الصرف، لأنها تصرف الكلام على أوله ، فصارت عندهم مخالفة الثاني للأول وصرفه ناصباً له وليس بصحيح. وأوضح المبرد[2] أن واو الجمع والجواب هي أن تجعل الثاني جواباً فليس في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين ، والنحاة يؤولون هذا بواو العطف ، ألا ترى أن قولك : زرني وأزورك ، إنما هو لتكن منك زيارة ، وزيارة مني ، وأضاف ابن

---

(1) الجمل ص 187.

(2) المقتضب 24/2.

السراج[1] وإنّما تنصب ما بعدها في غير الواجب إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها ، وأضمرت "أن" وتكون في جميع هذا بمعنى "مع" فقط ، ولأنه لو كان الفعل المعطوف عليه واجباً لم يبن الخلاف فيصلح إضمار "أن" والذي أوجب نصب الفعل بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول.

ومثّل لها المبرد[2] بقوله : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . أي لا يكون منك جمع بين هذين فتمثليه في الوجه الأول لا يكن منك أكلٌ للسمك، وأن تشرب اللبن ، أي إذا أردت أن تنهاه عن الجمع بينهما ، وأوضح العكْبري[3] أن الواو هنا ليست عاطفةً في اللفظ لأن ذلك يوجب كون النهي عن كل واحدٍ منهما وعن الجمع بينهما، وذلك يوجِب جزم الثاني ، فإذا لم ترد هذا المعنى عدلْتَ إلى تقديرٍ يصح معه هذا المعنى ، وذلك بإضمار "أن" ليصير المعنى : لا تأكل السمك مع أن تشرب اللبن ، لأنك تريد لا تَجمع بينهما . والواو ومع تفيدان الجمع ، ولكن لا يصح ذلك إلا مع "أن" لأن الواو لا تعمل بنفسها كما أن "مع" لا تضاف إلى الفعل ، وإنما نصب "تشرب" لأنه قصد النهي عن كل واحدٍ منهما ، أي : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

---

(3) الأصول 154/2.

(1) المقتضب 24/2.

(2) اللّباب 40/2.

قال ابن عقيل[4] وفي "تَشْرب" ثلاثة أوجه :

الأول : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو : لا تأكلْ السمك وتشرب اللبن.

الثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي وأنت تشرب اللبن.

والثالث : النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، نحو : لا تأكل السمك وتَشْرب اللبن ، أي : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن، فينصب هذا الفعل بـ "أن"

مضمرة . وأوضح ابن الحاجب[1] أن الواو تعمل بأن مضمرة بعدها بشرطين : الجمعية ، وأن يكون ما قبلها مثل ذلك . أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد . وزاد المبرد[2] وعلى هذا القول "لا يسعني شيء ويعجز عنك" وبين ابن السراج[3] بقوله إنّما يعني لا يجتمع في شيءٍ أن يسعني وأن يعجز عنك. وذكر العكْبري[4] أن المعنى : لا يجتمع في شيءٍ واحدٍ أن يسعني وأن يضيق عنك . أي : أنا وأنت مشتركان فيما يحسن ويقبح ويضيق ويتسع فكيف نفترق في ذلك؟ ومعنى العبارتين : إذا أكلت السمك فلا تشرب اللّبن، وإن شربتَ

(3) شرح ابن عقيل 327/2.

(1) شرح الكافية 76/4.

(2) الأصول 154/2.

(3) المقتضب 24/2.

(4) اللّباب 2 /42.

اللّبن فلا تأكل السمك وإن وسعني وسعك . قال ابن هشام[5] : وتضمر "أن" بعد حرف العطف "واو المعية" مسبوقة بنفي محض أو طلب بغير اسم الفعل، ويكون قبلها أمر ، نحو : زرني وأزورك.

(5) شذور الذهب ص 312.

أو **نهي** كقوله : [من الوافر]:-

تقول حليلتي لما اشتكينا سيدركُنا بنو القِرم الهجان

فقلتُ ادعِي وأدعو ؛ إن أنْدى لصوتٍ أن ينادي داعيان

وهذان البيتان مختلف في قائلهما ، فنسبها ابن هشام[1] لدثار بن شيبان النمري، ونسبها الأعلم في شرح سيبويه[2] للحطيئة ، ونسبها قوم إلى ربيعة بن جشم، ونسبها القالي إلى الفرزدق ، والله أعلم.

والشاهد فيه قوله : (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدعو بـ "أن" المضمرة وجباً بعد واو المعية في جواب الأمر . وزاد الأزهري[3] "وأدعو" مضارع منصوب بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد الواو ، و"أندى" أفعل من النَداء بفتحتين ، وهو : بعد الصوت . و"لِصوت" بكسر اللام متعلق به. "وأن ينادي" بفتح الهمزة وكسر الدال خبر "أن" ، وداعيان : تثنية فاعل ينادي والمعنى : فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك ، فإن أرفع صوتٍ وأبعده دعاء داعيين معاً.

ونحو قول الشاعر [من الكامل]:

لا تنه عن خُلقٍ وتأتِي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

---

(1)أوضح المسالك 182/4.

(2)الكتاب 426/1.

(3) شرح التصريح 239/2.

وهذا البيت مختلف في قائله ، فقد نسبه كل من الأعلام في شرح سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج[3] والشنقيطي[4] لأبي الأسود الدؤلي وقال هو الصحيح، ونسبه الشنقيطي[5] للمتوكل الليثي أو للمتوكل الكناني ، ونسبه سيبويه[6] وابن جني[7] للأخطل ، ونسبه ابن السيرافي[8] لحسان بن ثابت. والمعنى : احذر أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله ، وإلّا لزمك العار الكبير ، أي لا يجتمع أن تنهى وأن تأْتي مِثله ، قال العكْبري[9] : فالنصب فيه هو الوجه، والجزم خطأ، لأن المعنى يصير ، لا تنه عن قبيح ولا تَفْعلْ قبيحاً . وتَرك النهي عن القبيح قبيح. وإنما أراد الشاعر أن من ينهى غيره عن شيء وهو يرتكبه فقد غش نفسه ونصح غيره ، وغرض الشاعر هو أن يهدك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه ، أي أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين . والشاهد فيه قوله "وتأتي" حيث جاءت الواو دالة على المعية وقبلها نهي ، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ "أن" مضمرة. ولا يجوز أن نسمي ما بعدها مفعولاً معه لأنه فعل ، وليس باسم.

---

(1) الكتاب 424/1.
(2) المقتضب 24/2.
(3) الأصول 2/ 154.
(4) الدرر 23/2.
(5) الدرر 86/4.
(6) الكتاب 42/3.
(7) اللمع ص 74.
(8) شرح أبيات سيبويه 188/2.
(9) اللباب 41/2.

أو استفهام، نحو: هل تزورني وتعطِيني؟ وقد استشهد ابن هشام[1] ببيت الحطيئة [من الوافر]:

ألم أكُ جاركم ويكُون بيني وبينَكُم المودةُ والإخاء

والبيت من كلمة للحطيئة يهجو ويعاتب الزبرقان بن بدر قومه بني عوف بن كعب بن سعد ويمدح آل بغيض بن شماس، وكان نازلاً عندهم وله قصة عند الشنقيطي[2] وملخصها : أنه هجا الزبرقان بإغراء بغيض وقومه فشكاه الزبرقان إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه – فحبسه . والبيت في سيبويه[3] ، والشاهد فيه قوله : "ويكون" حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله "يكون" بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النفي المؤول بعد الاستفهام . قال ابن عقيل[4] ومثله قول صخر الغي الهزلي،

فلا تَقعدن على زخةٍ وتُضمِر في القلب وجداً وخيفا

والآية تقرأ على وجهين [ولَما يعلَمِ اللّه الذِين جاهدواْ مِنكُم] آل عمران : 142.

أو تمن نحو: ليتك عندنا وتَكرمنا ، وكقوله تعالى : [يا لَيتَنَا نُرد ولاَ نُكَذب بِآياتِ ربنَا ونَكُون مِن الْمؤْمِنِين] الأنعام : 27. قال ابن هشام[5] :

---

(1) شذور الذهب ص 329.
(2) الدرر 42/2.
(3) الكتاب 425/1.
(4) شرح ابن عقيل 327/2.
(5) شذور الذهب ص 328.

وقد قرأ حمزة وابن عامر وحفص بنصب "نكذب ، نكون" والاستشهاد لما نحن فيه يصلح بكل واحدة من الكلمتين.

أو تحضيض ، نحو : هلا تزورنا وتكرمنا؟

أو عرض ، نحو : ألا تزورنا وتكرمنا .

وقال ابن هشام[1] : وتضمر بعد الواو إذا عطفت على اسم خالصٍ نحو قول ميسون بنت بحدل [من الوافر]:

ولُبس عباءةٍ وتَقَر عيني   أحب إلي من لُبس الشفُوفِ

ولو قالت : وَأن تقر عيني ، لجاز ، لأن الأول مصدر ، وتقديره ولبس عباءة وأن تقر عيني . والشاهد فيه قوله : "تقر" حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله "تقر" بـ "أن" مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله "لبس" وهذا الإضمار جائز لا واجب ، فيجوز أن تقول : ولبس عباءة ، وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنّما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل. وقبله كما عند الشنقيطي [2] :

لبيتٌ تَخْفِقُ الأرواح فيه   أحب إلى من قصر منيفِ

---

(1) شذور الذهب ص 312.

(2) الدرر 25/2 ، 26.

والمعنى: ولُبس عباءة مع قُرة العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع سخنة العين ، ونكد العيش.

الخلاصة

واو المعية سميت بهذا الاسم ، لأنّها بمعنى "مع" أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه. واو المعية هي واو الجمع والجواب، لأنها تجعل الثاني جواباً ، فليس لها في الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين ، والنحاة يؤولون هذا بواو العطف .

وتنصب ما بعدها بـ "أن" مضمرة ، إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل ، وإنما أردت عطف الفعل على مصدر الفعل بعدها ، وتكون في جميع هذا بمعنى ""مع فقط.

وفي ناصب الفعل المضارع بعد هذه الحروف خلاف بين النحاة ، وما سبق أن أوضحناه من نصب الفعل بأن مضمرة هو رأي البصريين . وأما رأي الكوفيين فقد ذكره ابن يعيش[1] ، وابن عصفور[2] ، وهو أنه قد ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الناصب للفعل المضارع هي هذه الحروف نفسها ، فإذا أتت بهذه المعاني فهي مختصة بالمضارع ، وزاد ابن الأنباري[3] قوله : لأن هذه الحروف خرجت من

---

(1) شرح المفصل 4 / 232.
(2) شرح جمل الزجاجي 84/2.
(3) الإنصاف 557/2.

باب العطف وإليه بعض الكوفيين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف وقد ذكر نحوه ابن عصفور[4] ، وهو مذهب جمهور الكوفيين كما ذكره شارح ابن هشام[5].

وذلك لأنها عطفت ما قبلها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لا تظلمني فتندم، دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم . فحين عطفت فعلاً على فعلٍ يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف . ويدحض حجة أبي عمر الجرمي والكوفيين ، ابن يعيش[1] بقوله:

فأما قول الجرمي إنها هي الناصبة ، فقد أبطله المبرد بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها، لكانت كـ "أن" وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن ، ولو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها ، لجاز دخول حرف العطف عليها ، كما جاز دخوله على واو القسم نحو "وواللهِ" ولما امتنع ذلك، دل على أن أصلها العطف ، وزاد ابن الأنباري[2] وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها .

---

(4) شرح جمل الزجاجي 84/2.

(5) أوضح المسالك 177/4.

(1) شرح المفصل 233/4.

(2) الإنصاف 559/2.

قال ابن يعيش[3] : والمذهب الأول، مذهب سيبويه والبصريين وهو ما بيّناه ، أن هذه الحروف ليست الناصبة وإنما ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن".

(3) شرح المفصل 233/4.

الفصل الثاني: أَن المخَففة من الثقيلة

تخفيفُ "أن":

قال الرضي[71]: الحذف والتغيير في الحروف مما يأباه القياس، وقد جاء ذلك قليلاً، وأكثره فيما كان مضاعفاً من مثل (أن)؛ لأنّه إنما ساغ فيها، لثقل التضعيف مع شَبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء. قال الرماني[72]: "أن" المخففة من الثقيلة مهملة لا تعمل، ويكون ما بعدها رفعاً على الابتداء والخبر. وأوضح الرضي[73] بقوله: إذا خففت "أن" المشددة، تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة، فلا تقول: عجبتُ من أن ستخرج، ولا تقع إلاّ بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبين، والتيقن، والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، ونحو ذلك. وتقع بعد الظن، بتأويل أو يكون ظنا غالباً متاخياً للعلم، فلا تقول: أعجبني أن ستخرج، ولا وددت أن ستخرج، أو رجوت أن ستخرج، كما تقول ذلك في المثقّلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت، لفظاً ومعنى: "أن" المصدرية، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلكونهما حرفي المصدر. فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو

---

(71) شرح المفَصل 547/4.

(72) معاني الحروف ص149.

(73) شرح الكافية 28/4.

ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً من أول الأمر أنها مخففة، لأن التحقيق بـ "أن" المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى.

وأضاف الزجاجي[74] أنه إذا وقعت قبل "أن" الأفعال التي تدلّ على ثبات الحال والتحقيق،، ارتفع الفعل ههنا بعدها، وكانت مخففة من الثقيلة، كقولك: علمتُ أن يقوم زيد، ترفع الفعل لا غير، لأن العلم ِلما قد تُيقن وثبت، و"أن" ههنا مخفة من المفتوحة المشددة، والمعنى: علمتُ أنّه يقوم. فاسم "أن" مضمر فيها، ويقوم خبرها، وعلى هذا خففت.

قال ابن الشجري[75]: "أن" المخففة من الثقيلة يليها الاسم والفعل، فإذا وليها الاسم فلك فيه مذهبان:

أحدهما نية تثقيلها، تقول: علمتُ أن زيداً قائم، والوجه الثاني: أن تعملها في مقَدر، وهو ضمير الشأن، وتوقع بعدها الجملة خبراً عنها. نحو: علمتُ أن زيد قائم. وذكر الرازي[76]: أن "أن" المخففة من المشددة لا تعمل: تقول: بلغني ِأن زيد خارج. قال الله تعالى: (ونُودواْ َأن ِتلْكُم الْجنةُ ُأورِثْتُموها). إلاّ أن ابن يعيش[77] بين أن "أن" المفتوحة إذا خففت، لم تُلغَ عن العمل بالكلية، ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث، وهو الجيد الكثير، وإنما

---

(74) الجمل ص197.

(75) شرح المفَصل 549/4-550.

(76) مختار الصحاح ص29.

(77) شرح المفَصل 549/4-550.

أجازوا في "ان" الإضمار من قبل أن اتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان؛ لأن أحدهما اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصلة بالموصول؛ إلاّ ترى أن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلما قوي مع الفتح اتصال "أن" بما بعدها؛ لم يكن بد من اسم مقدر محذوف تعمل فيه. ووجه ثانٍ أنها إذا كانت مفتوحة، لم تقع أولاً في موضع الابتداء، فيجعل ما يليها مبتدأ، وتلغى، لأنها وإن كانت تدخل على المبتدأ، إلاّ أنها تُحيل معنى الجملة إلى الإفراد، وتكون مبنية على ما قبلها. فلو ألغيت، لوقع بعدها الجملة، وليس ذلك من مواضع الجمل.

وأضاف بن يعيش[78] أن "أن" تخفف فيبطل عملها ظاهرةً؛ وأن المفتوحة لا يبطل عليه جملة عملها بالكلية، فإذا أُلغي عملها في الظاهر؛ كانت معملةً في الحكم والتقدير. وأوضح ابن السراج[79] أن "أن" المفتوحة إذا خففت، فالاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمر فيها الهاء، وذلك لأن المفتوحة ما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء.

وأضاف ابن يعيش[80] أنها إن وليها اسم، لم تحتج إلى العوض، لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها، وزاد سيبويه[81] أنّك لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم – يعني الهاء – وزاد ابن

---

(78) شرح المفَصل 550/4.

(79) الأصول 237/1.

(80) شرح المفَصل 550/4.

(81) الكتاب 480/1.

مالك[82] أنّه لا يكون الخبر بعد الاسم المنوي إلاّ جملة اسمية مصدرة بمبتدأ كقوله تعالى: (وآخِر دعواهم أَن الْحمد لِلّهِ رب الْعالَمِين) يونس : 10. وزاد ابن هشام[83]: لأن خبرها جملة اسمية، لم يحتج لفاصل.

وزاد المبرد[84]: فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر في النية، وأصله أن الحمد لله.

أو مصدرة بخبر جملة ابتدائية كقول الأعشى [من البسيط]:

في فتيةٍ كسيوفِ الهنْد قد عِلموا   أن هالك كل من يحفى وينتعل

والتقدير: أنْه هالك كل من يحفى وينتعل. والشاهد فيه مجيء "أن" مخففة وخبرها جملة، كأنّه قال: أنه هالك، فالهاء مضمرة مرادة، فخفف "أنّ" واسمها ضمير الشأن محذوف، وقوله "هالك" خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، والجملة منهما في محل رفع خبر "أن"، والتقدير: أي أن الأمر كل من يحفى وينتعل هالك، والمعنى يريد أنهم كالسيوف في المضاء والعزم أو في صباحة الوجوه، تبرق كالسيوف، وخص سيوف الهند لحسن صقالتها. وأوضح شارح ابن الشجري[85]

---

(82) شرح التسهيل 2/41-42.

(83) أوضح المسالك 1/372.

(84) المقْتَضب 2/358.

(85) الأمالي 2/178.

أن البيت براوية النحويين ملفق من بيتين وردا في الديوان ص59، وفي سيبويه[86]، والمبرد[87]، وابن السراج[88] هكذا:

إمّا ترينا حفاةً لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعلُ

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ

أو أن يكون الخبر بعد الاسم المنوي جملة مصدرة بحرف نفي كقوله تعالى: (وَأن لا إِلَـه إلاّ هو فَهلْ أَنتُم مسلِمون) هود : 14، ونحو: وآخر قولهم أن لا إله إلاّ الله، فعلى قوله: أنه لا إله إلاّ الله، أو مصدرة بأداة شرط نحو قوله [غير منسوب] [من الكامل]:

فعلمت أن من تَثْقفُوه فإنّه جزر لخامعة وفرخ عقاب

والخامعة: الضبع. أو برب نحو قول الآخر [غير منسوب] [من الطويل] :

تيقنت أن ربّ امرئٍ خِيلَ خائناً أمين وخَوانٍ يخَال أمينًا

ومنه قول مسلم بن الوليد [من الطويل].

أفاطم ما يدريك أن رب ليلة كأن دجاها من قُرونِك ينشَر

أو بفعل مباشر إن كان دعاء بشر نحو: (والْخَامِسةَ أَن غَضب اللهِ علَيها) النور:9.

---

(86) الكتاب 137/2.

(87)المقْتَضب 10/3

(88) الأصول 239/1.

وإما أن يكون بخيرٍ، ومثاله قوله تعالى: (أن بورك من فِي النار ومن حولَها) النمل : 8.

قال ابن الجزري[89] وهي قراءة الحسن ويعقوب والأعرج وغيرهم. وذلك فيمن قرأ بتخفيف النون والرفع. والمراد: أنْه غضب الله عليها. أو غير متصرف كقوله تعالى: (وأن عسى أَن يكُون قَدِ اقْتَرب أَجلُهم) الأعراف : 185.

قال ابن يعيش[90]: وتقول: علمتُ أن زيد منطلقٌ، والتقدير: أنْه زيد منطلقٌ. قال ابن الشجري[91]: ومثله (أَن لعنَةُ اللّهِ علَى الظالِمِين) الأعراف :44. في قراءة من خفف ورفع.

قال ابن مجاهد[92]: وهذه القراءة لابن كثير، في رواية قُنْبل – ونافع وأبي عمرو وعاصم. ومثله (ونَادينَاه أَن يا إِبراهِيم * قَد صدقْتَ الرؤْيا) الصافات : 104-105، وقد قدر سيبويه[93]: أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، أو كأنّه قال: ناديناه، أنّك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

قال ابن عصفور[94]: في قولك يعجبني أن زيد قائم، فإن اسم "أن" محذوف تقديره: يعجبني أنْه زيد قائم. وإنما التزم حذفه إذا كان مضمراً لأن المضمر يرد

---

(89) النشر 330/2.
(90) شرح المفَصل 546/4.
(91) الأمالي 155/3.
(92) السبعة ص281.
(93) الكتاب 480/1.
(94) شرح الجمل 228/1.

الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب رد "أن" إلى أصولها من التشديد. والدليل على أنها معملة أن الموجب لعملها وهو الاختصاص موجود إلاّ ترى أنّه لا يليها فعلٌ، وإن وليها فالاسم مضمر نحو: تحققتُ أن سيقوم زيد، التقدير: أنه سيقوم زيد، أي أن الأمر سيقوم زيد، إذا لو كانت الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا بالفصل بينها وبين الفعل بفاصل، إلاّ أن يكون الفعل جامد غير متصرف نحو: عسى وليس فإنهما لا يفصلان إذ ذاك لشبههما بالأسماء فكأنهما لم يليها إلاّ الاسم، وذلك وقد كثر هذا، وذلك نحو قوله تعالى: (وأَن ليس لِلْإِنسان إلاّ ما سعى) النجم : 39، ونحو قوله تعالى: (وأَن عسى أَن يكُون قَدِ اقْتَرب أَجلُهم) الأعراف: 185. واستشهد المالقي[95] على ذلك بقول زهير ابن أبي سلمة:

أن نِعم معتَرك الجيادِ إذا ... خب السفِير وسابِئُ الخَمر

وزاد ابن الشجري[96] وذلك لضعفها في الفعلية ولعدم تصرفها.

ولا يجوز يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر، نحو قوله [لم ينسب]:

أن تقرآن على أسماء ويحكُما ... مني السّلام وأن لا تُشعرا أحداً

---

(95) رصف المباني ص196.

(96) الأمالي 156/3.

قال المرادي[97]: أما قراءة بعضهم (لمن أراد أن يتم الرضاعة) البقرة:223.

نسبها النحويون لمجاهد، ونسبها ابن هشام[98] لابن محيصن. فمذهب البصريين أنها "أن" المصدرية أهملت حملاً على "ما" أختها.

ومذهب الكوفيين أنها المخففة، وقد ذكر ذلك ابن الأنباري[99] وابن هشام[100].

أوضح ابن هشام[101] أنّه يجب في خبر "أن" المخففة من الثقيلة؛ أن يكون جملة اسميةً أو فعليةً فعلُها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل، كما تقدم، ويجب الفصل في غيرهن بفاصل. ويقصد به الفعل المتصرف، ويبين ابن الشجري[102]، أن "أن" المخففة إذا وليها الفعل، لم يجمعوا عليها مع النقص الذي دخلها بحذف إحدى نونيها، وحذف اسمها، وأن يليها ما لا يجوز أن يليها وهي مثقّلةٌ، فكان الأحسن عندهم الفصل بينها وبينه، بأحد حروف، النفي، أو لو، أو قد أو التسويف بالسين أو سوف. وأوضح الرضي[103] أن الفعل إذا كان متصرفاً، وجب أن تفصل

---

(97) الجنى الداني ص239.

(98) المغني 28/1.

(99) الإنصاف 563/2.

(100) المغني 22/1

(101) أوضح المسالك 372/1.

(102) الأمالي 156/3.

(103) شرح الكافية 30/4.

المخففة من الفعل، إما بالسين، نحو(عَلِمَ أَن سيكُون مِنكُم مرضى) المزمل: 20، أو "سوف يكون"، أو "قد"، نحو: (لِيعلم أن قَد أبلَغوا) الجن: 28، أو بحرف نفي، نحو: علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم. وتسمي النحاة الحروف التي بعد "أن" المخففة حروف التعويض مما فقدته بالتخفيف لأنها كالعوض من نون "أن" الثانية المتحركة المحذوفة، وفصلوا بها مخافة الالتباس بـ "أن" المصدرية.

وذكر الرضي[104] أنّه يجوز أن تكون مخففة من غير عِوض، كما حكى المبرد عن البغاددة: علمت أن تخرج، بلا عوض، وذلك شاذّ، وبين ابن جني[105] أن "أن" إنما هي للمضي أو للاستقبال، نحو: سرني أن قام زيد، ويسرني أن يقوم غداً، وأولى أن المخففة الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة، لكن ابن السراج[106] أبان أنّه قبيح أن يلي "أن" المخففة الفعل إذا حذفت "الهاء" وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم المحذوف.

---

(104) أو المصدر نفسه 30/4.
(105) سر صناعة الإعراب 549/2.
(106) الأصول 239/1.

وابن يعيش[107] ذكر أنه يعوض عما ذهب منها أحد الحروف السابقة والرماني[108] زاد أنّه لابد أن يقع بين "أن" والفعل حشو يسد مسد ما حذف منها.

وتكون "أن" مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد الأفعال المتيقنة، وذلك نحو: علمت، وأيقنت، وتيقنت، وتحققت، وما أشبه ذلك، وأن المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، واسمها مضمر، وما بعدها من الفعل خبرها.

قال ابن جني[109]: وهذه الحروف هي أعواض للتخفيف من الحرف المحذوف الذي كان كأنّه مصوغ من الكلمة من جملة حروفها، وكالعوض من النون المحذوفة التي هي من نفس الكلمة، وبذلك تكون قد عرفت شدة اتصال "أن" المخففة من الثقيلة بما بعدها.

ومثل لها سيبويه[110] بقوله: قد علمت أن لا تقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال إنّه لا يقولُ، وأنّك لا تفعلُ، قال تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ إلاّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) طه: 89، وتقديره: أفلا يعلمون أنّه لا يرجع إليهم قولاً. وهو رؤية القلب بمعنى العلم. وقال: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إلاّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ) الحديد: 29، المعنى أنهم لا يقدرون، وزعموا أنها في مصحف أبي أنهم لا يقدرون. وتقول: كتبتُ إليه ان لا تقلْ ذاك، وكتبت إليه أن لا يقول ذاك، وكتبت

---

(107) شرح المفصل 545/4.

(108) معاني الحروف ص47.

(109) سر صناعة الإعراب 548/2.

(110) الكتاب 562/1-563.

إليه أن لا يقولُ ذاك، فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك، وأما الرفع فعلى قولك لأنّك لا تقول ذاك أو بـ "أنّك لا تقولُ ذاك تُخبره بأن ذا قد وقع من أمره" ونحو: أعلم أن لا يقوم زيد، وعرفت أن لا يقوم زيد، كأنّه قال: عرفت أنّه لا يقوم زيد، ورأيت أن لا يخرج، فأما قوله تعالى: (وحسِبوا إلاّ تَكُون فِتْنَةٌ) المائدة: 71.

فبالنصب على المصدرية، وبالرفع فعلى المخففة أيضاً، كأنّه قيل: أنّه لا تكون فتنة. ونحو علمت أن لا يقوم، وكذلك: تيقنت ألاّ يخرج زيد، وتحققت ألاّ يقوم، فترفع الفعل، لأن الأفعال التي وقعت قبل "أن" تدلّ على ثبات الحال والتحقيق واستشهد ابن جني[111] بقولها:

فلما رأينا بأن لا نجاء   وأن لا يكون فرار فرارا

قال تعالى: (أيحسب أن لن يقْدِر عليهِ أحد) البلد : 5، وقال تعالى: (أيحسب أن لم يره أحد) البلد: 7، وقوله تعالى: (أيحسب الْإنسان ألن نَجمع عِظَامه) القيامة: 3، وزاد ابن هشام[112] إلاّ ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم.

---

(111) سر صناعة الإعراب 682/2.

(112) شذور الذهب ص312.

وأوضح الزمخشري[113] أن الفعل الذي يدخل على "أن" المفتوحة المخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق.

واستشهد ابن مالك[114] للسين بقوله: إن كان الفعل متصرفاً وقِي مباشرة "أن" في الغالب بحرف تنفيس نحو: علمت أن سيقوم زيد، كأنّه قال: أنه سيقوم زيد، ونظير ذلك قوله تعالى: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرضَى) المزمل: 20، والمراد: أنّه، أي أن الأمر والشأن، و"أن" المخففة يكون فيها ضمير الشأن والحديث، وهو الجيد الكثير. والمعنى: أنه سيكون، فلا تعمل المخففة في الفعل شيئاً، ولا تكون هذه إلاّ المخففة من الثقيلة. من أجل دخول السين؛ وتقول: أرى أن سيقوم بكر. برفع يقوم. واستشهد الزجاجي[115] بقول نُصيب:

وقد أيقَنْتَ أن ستبين ليلى ... وتُحجب عنك لو نَفَع اليقين

وفي ابن جني[116] قول جرير:

زعم الفرزدقُ أن سيقتلُ مِربعاً ... أبشر بطول سلامه يا مربع

وأما قد، فنحو: وأن قد قام زيد، كأنه قال: وأنه قد قام زيد، ونحو: علمت أن قد قمت، قال تعالى: (لِيعلَمَ أَن قَد أَبلَغُوا) الجن: 28، وأعلم أن قد فعلت،

---

(113) المفصل ص299.

(114) شرح التسهيل 42/2.

(115) الجمل ص353.

(116) سر صناعة الإعراب 548/2.

وعلمت أن قد خرج زيد، مثل لها ابن الأنباري[117] بقوله: علمت أن قد خَرج عمرو، قال أبو صخر الهذلي:

فتعلمِي أن قَد كَلِفْتُ بكم ثم افْعلِي ما شِئت عن عِلِمِ

والاستشهاد بالبيت في قوله "فتعلمي أن قد كلفت"، حيث جاء بـ "أن" المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، وخبرها جملة "كلفت بكم" ولكون هذه الجملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن بـ "قد"، وتقدير الكلام: فتعلمي أنْه "أي الحال والشأن" قد كلفت بكم، ونظير البيت قوله تعالى: (ونَعلَم أَن قَد صدقْتَنَا) المائدة: 113، وقول الشاعر من شواهد الأشموني[118]:

شهدت بأن قد خطّ ما هو كائن وأنّك تمحو ما تشاء وتثبت

واستشهد ابن مالك[119] بقول الشاعر [من الطويل]:

ألم تعلمي أن قد تجشمت في الهوى من أجلك أمراً لم يكن يتجشم

وأما سوف؛ فنحو قولك: علمت أن سوف تقوم، وعلمت أن سوف يخرج زيد، واستشهد ابن الشجري[120] بقول أمية بن أبي الصلت:

وقد علمنا لو أن العلم ينفعنا أن سوف يتبع أُخرانا بأُولانا

وشاهد (سوف) قول الشاعر:

---

(117) الإنصاف 205/1.

(118) منهج السالك رقم 282.

(119) شرح التسهيل 42/2.

(120) الأمالي 156/3.

واعلم فعلم المرء ينْفعه   أن سوف يأتي كل ما قدِرا

وقول قيس بن رفاعة:

فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا أن سوف تلقون خزياً ظاهر العار

قال شارح بن هشام[121]، ومثله قول حرى بن ضمرة النهشلي:

ولقد علِمتِ فلا تظنّي غيره   أن سوف يظْلِمني سبيلُ صِحابِي

قال ابن مالك[122]: وإما بلو كقوله تعالى: (أفلم ييئس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) الرعد: 31، وبين ابن هشام[123] بقوله وذلك لأن قبله (أفلم ييأس الذين آمنوا) ومعناه – فيما قاله المفسرون. أفلم يعلم، وهي لغة النخع وهوازن، وأنكر القراء كون ييأس بمعنى يعلم، وهو ضعيف. وقوله تعالى: (ونَعلَم أَن قَد صدقْتَنَا) الرعد: 31. وقوله تعالى: (تَبينَتِ الْجِن أَن لو كَانُوا يعلَمون الْغَيب ما لَبِثُوا فِي الْعذَابِ الْمهين) سبأ:14.

ونحو قوله تعالى: (أَن لو نَشَاء أَصبنَاهم) الأعراف: 100، قال ابن هشام[124]: ولم يذكر لو في الفواصل إلاّ قليلٌ من النحويين، وقولُ ابن الناظم "أن الفصل بها قليل" وهم منه على أبيه، وأوضح شارع بن هشام[125]: في الهامش أن

---

(121) شذور الذهب ص302.

(122) شرح التسهيل 9/4.

(123) قطر الندى ص71.

(124) أوضح المسالك 374/1.

(125) أوضح المسالك 374/1

هذا الوهم أن الناظم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء، وذكر من هذه الفواصل (لو) ثم قال في ختام هذا الكلام "وقليل ذكر لو" ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجيء "لو" في الكلام العربي فاصلاً قليل، وليس هذا الفهم مستقيماً، بل مجيء "لو" فاصلاً في الكلام العربي الفصيح كثير، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنّه ورد في القرآن الكريم كالآية التي تلاها المؤلف ومثل قوله جل شأنه (وَأَلو استَقَاموا علَى الطرِيقَةِ) الجن: 16، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل.

هذا، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء – الواقع بعد "أن" المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفي، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً، فهذه أربعة أنواع: فالماضي المثبت يفصل بقد، نحو: (ونَعلَم أَن قَد صدقْتَنَا)؛ والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو (عِلِم أن سيكُون) أو بسوف كما في الأبيات السابقة؛ والماضي المنفي يفصل بلا الناهية دون غيرها، نحو قولك: "علمت أن لا جاء علي ولا أرسل كتاباً".

والمضارع المنفي يفصل بلا، أو لن، أو لم، وقد مثلنا لثلاثتهن. وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضي ومع المضارع كما مثلتُ بالآيات، وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفي، وهي تجيء مع النوعين.

قال الأشموني[126]: وقليلٌ في كتب النحاة ذكر "لو" وإن كان كثيراً في لسان العرب.

قال ابن عقيل[127]: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصلُ، ومما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل، قول النابعة الذبياني:

فلمّا رأى أن ثمر اللهُ ماله   وأثل موجوداً وسد مفَاقِره

أكب على فأسٍ يحدِ غُرابها   مذكرةٍ من المعاول باتِرة

وذكر ابن الشجري[128]: أن "أن" قد يليها الفعل المتصرف في قول القاسم بن معن [من مجزوء الكامل]:

إني زعيم يا نويقة   إن سلمت من الرزاح

وسلمتِ من عرض الحتُوفِ   من الغُدو إلى الرواح

أن تهبطين بلاد قومٍ   يرتعون من الطلاح

رفع الفعل لأنه أراد: أنّك تهبطين.

واستشهد ابن مالك[129] بقول الشاعر [مجهول] [من البسيط]:

يا صاحبي فَدت نفسي نُفُوسكُما   وحيثما كنتما لاقيتُما رشدا

---

(126) منهج السالك 598/1.

(127) شرح بن عقيل 353/1.

(128) الأمالي 157/3.

(129) شرح التسهيل 44/2.

أن تحملا حاجةً لي خف محملُها　　　تستوجبا مِنةً عندي بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكما　　　مني السلام وألاّ تُشعرا أحدا

و"أن" في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة عند البصريين، وترك إعمالها حملاً على "ما" أختها، وهي عند الكوفيين المخففة. وشذ وقوعها موقع الناصبة، يقول ابن مالك(130): وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر [لم ينسب] [من الطويل]:

رأيتك أحييت الندى بعد موته　　　فعاش الندى من بعد أن هو خامل

فوصل "أن" بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل، وأن الناصبة للفعل لا توصل بجملة اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة. وقريب منه قوله: "أن هو خامل"، قول الآخر [من الطويل]:

فلا تُلْهك الدنيا عن الدين　　　واعتَمِل لآخرة لابد عن ستصيرها

أبدل همزة "أن" عيناً، وحسن وقوع المخففة هنا، لأن لابد تجري مجرى تَيقن. قال ابن يعيش(131): ومنهم من يجعل هذه الحروف عوضاً عن الاسم، ومنهم من يجعلها عوضاً عن تهوينها بالحذف، وإيلائها ما لم يكن يليها من الأفعال قبل.

---

(130) شرح التسهيل 45/2.

(131) شرح المفَصل 551/4.

عمل أن المخففة من الثقيلة في الاسم الظاهر:

قال المرادي[132]: "أن" المخففة من الثقيلة، وهي ثلاثية وضعاً بخلاف المصدرية فهي ثنائية وضعاً. و"أن" المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر كأصلها، إلاّ أن اسمها منوي لا يبرز إلاّ في ضرورة. وزاد الزمخشري[133] أن من العرب هن يعمل "أن" المخففة من الثقيلة في الظاهر، نحو قوله: [مجهول] [من الطويل]:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني طلاقك لم أبخل وأنتِ صديقُ

والبيت استشهد به كثيرون ولم يسم أحد قائله، والشاهد فيه أن "أن" المؤكدة خففت وبرز اسمها، فأعملها في الاسم والخبر، خلافاً للأصل وهو أن يكون اسمها مضمر منوي كما سبق أن مثلنا، فجاء باسمها ضميراً من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهو قوله: "سألتني طلاقك" قال ابن الأنباري[134]: وأكثر العلماء يرون مجيء اسم "أن" المخففة ضمير مخاطب شاذ والبيت في الأشموني[135] وابن هشام[136] وابن عقيل[137] وغيرهم.

---

(132) الجنى الداني ص236.

(133) شرح المفَصل 550/4

(134) الإنصاف 405/1

(135) منهج السالك برقم 280.

(136) المغني برقم 38.

(137) شرح ابن عقيل برقم 105.

والكثير فيها أن يكون اسمها ضمير الشأن. والمعنى: أنك لو سألتني الطلاق في أيام الرخاء وسعة الحال لم أبخل عليك به، مع أن الإنسان في أيام رخائه أكثر ضنّاً بأهله ومن يعوله، يصف نفسه بالكرم ويقول إنّه لا يرد سائلاً.

ومثله قول الآخر [من المتقارب]:

لقد عِلِم الصبية المرملون إذا اغبر أُفقٌ وهبتْ شَمالا

وخاتْ عن أولادها المرضعات ولم تَر عين لمزنٍ بِلالا

بأنْك الربيع وغيثٌ مريع وقِدماً هناك تكون الثمالا

وقد ذكر الأبيات من النحاة ابن الأنباري[138] وابن مالك وغيرهما...

وقال ابن مالك[139]: واسمها لا يلفظ به إلاّ في الضرورة الشعرية، ويروى صدر أولها. عند ابن الشجري[140]:

لقد علم الضيف والمرملون

ويرى صدر ثالثها فيه:

بأنك ربيع وغيثُ مريع

وقد نسبت الأبيات لكعب بن زهير، ذكر ابن الشجري[141] وابن الأنباري[142]، أنها لعمرة أو جنوب بنت العجلان الكاهلي، أخت ذي الكاب الهذلية

---

(138) الإنصاف 408/1.

(139) شرح التسهيل 40/2.

(140) الأمالي 153/3.

(141) الأمالي 153/3.

ترثي أخاها عمراً. قال شارح ابن هشام[143]: والصواب أنها لجنوب. أراد بأنّك بالتشديد، والاستشهاد فيه بقوله "بأنك ربيع" وقوله "وأنْك تكون الثمالا". حيث خفّف "أن" المؤكدة، وأعملها في الاسم والخبر، واسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور، وخبرها في الموضع الأول مفرد وهو قوله "ربيع" وفي الموضع الثاني جملة فعلية مؤلفة من تكون واسمها وخبرها، وذلك شاذ.

وأضاف شارح ابن هشام[144] أن الأصل في اسم "أن" هذه أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفاً، والجمهور على أن من خالف ذلك شاذ أو ضرورة، وهو المنقول عن سيبويه، وارتضاه ابن الحاجب، وفي البيت شذوذان كون الاسم غير ضمير الشأن، وكونه مذكوراً، إلاّ أن ابن مالك أجاز أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون غير ضمير شأن، لكنّه أوجب حذفه بكل حال.

وفي البيت شذوذ ثالث وهو مجيء خبر "أن" مفرداً. ومذهب سيبويه وابن الحاجب أنّه يجب أن يكون جملة.

---

(142) الإنصاف 408/1.

(143) أوضح المسالك 370/1.

(144) المصدر نفسه 371/1.

الفرق بين "أن" المخففة و"أن" المصدرية:

"أن" المخففة من الثقيلة، ساغ فيها التخفيف لثقل التضعيف، وشابهت بعد التخفيف "أن" المصدرية، لفظاً ومعنى لكونهما حرفي المصدر، إلاّ أن المخففة ثلاثية الوضع والمصدرية ثنائية، وعمل "أن" المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر كأصلها، إلاّ أن اسمها منوي لا يبرز إلاّ في ضرورة، فهي تعمل في المضمر إلاّ أن من العرب من أعملها في المظهر شذوذاً أو ضرورة، والكثير أن يكون ضميراً محذوفاً.

أما موضعها فتقع بعد أفعال اليقين والتحقيق، كالعلم وما يؤدي مؤداه، كالتبين، والتيقّن، والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، كما تقع بعد الظن بتأويل أن يكون ظنّاً غالباً متأخياً للعام، فلزم "أن" المخففة فعل التحقيق وما يؤدي مؤداه، للفرق بينها وبين المصدرية التي لا تقع بعد العلم وما جرى مجراه.

أما الفرق بين "أن" المخففة و"أن" المصدرية الناصبة للفعل، فمذهب سيبويه والجمهور - أن المعول عليه في اعتبار "أن" مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك أو اليقين كظن أو اليقين كعلم، هو المعنى، فإذا جيء بلفظ "علم" وأريد منه معناه وهو اليقين كانت مخففة من الثقيلة، فإن أريد منه معنى الشك كانت أن مصدرية.

وعلى عكس ذلك إذا جيء بلفظ ظن وأريد منه معناه كانت أن مصدرية، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت "أن" مخففة من الثقيلة. وذهب المبرد، إلى أن العبرة باللفظ فإن وضع اللفظ لليقين كانت مخففة، وإن وضع للتردد كانت "أن" مصدرية ناصبة. ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن، ولا إجراء الظن مجرى العلم كما كان الأمران جائزين عند سيبويه.

فمذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعاً تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاماً دالّاً على اليقين إما هو بلفظه كما هو رأي المبرد، وإما بمعناه كما هو رأي سيبويه.

"أن" المخففة يليها الاسم والفعل.

فإذا وليها الاسم فذلك يكون على نية تثقيلها، أو أن تعملها في مقدر مضمر، لأن اتّصالها بما بعدها اتصال العامل بالمعمول، واتصال الصلة بالموصول، فلما قوي اتصالها بما بعدها، لم يكن بد من اسم مقدر محذوف تعمل فيه. وذلك لأن الأصل في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، والجمهور على ما خالف ذلك شاذ أو ضرورة.

وتوقع بعدها الجملة خبراً عنها، ويبطل عملها ظاهراً، وتكون معملة في الحكم والتقدير، والاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمر فيها الهاء، وذلك لأنّك

لا تخففُهما أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم يعني الهاء.

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوي إلاّ جملة مصدرة بمبتدأ، أو خبر، أو خبر مصدر بحرف نفي وقد كثر هذا، أو أداة شرط، أو برب، أو بفعل مباشر إن كان دعاء أو غير متصرف لا يحتاج إلى فاصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء.

وأن المخففة موضوعة للتوكيد كالثقيلة وناصبة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً.

وإن وليها فعل، فيجب الفصل بفاصل، إلاّ أن يكون فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل، وإنّما وجب الفصل حتى لا يجمعوا على "أن" النقص الذي دخلها بحذف نونها الثانية المتحركة، وحذف اسمها، وأن يليها ما لا يجوز أن يليها وهي مثقلة من الأفعال، لذا سماها النحاةُ حروف التعويض، وفصلوا بها أيضاً مخافة التباس بـ "أن" المصدرية.

فكان الأحسن عندهم الفصل بين المخففة والفعل، بحروف النفي، لا، لم، لن، أولو، أو قد، أو حرف السين أو سوف؛ ولا يلي "أن" المخففة الفعل بلا عوض إلاّ ضرورة.

ويجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصلُ، وقد ورد الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل كما أنّه قد يليها الفعل المتصرف، كما قد توصل "أن" بجملة اسمية.

قال المرادي[145]: قال أبو حيان في منهج السالك 84: "وقد أجاز سيبويه في "أن" إذا خففت أن تلغى لفظاً وتقديراً فلا يكون لها عمل؛ قال سيبويه: ولو خففوا "أن" وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر وجعلوها كـ "إن" إذا خففت لكان وجهاً قوياً.

وزاد المرادي "أن" المخففة من الحروف المصدرية، فإن قيل: أن المصدرية فاللفظ صالح لـ "أن" الناصبة للفعل ولـ "أن" المخففة، والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل. وبين ابن عقيل[146] أن العلماء قد اختلفوا في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية.

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفعل إلى قسمين: واجب، وغير واجب، فيجب إذا كان الموضع يحتملهما، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن؛ فإذا هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير؛ إلاّ عند

---

(145) الجنى الداني ص238.

(146) شرح ابن عقيل 353/1.

الفراء وابن الأنباري؛ فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للفرقة دائماً.

وقال قوم: إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك.

وحول الفصل بين أن المخففة والفعل بعدها للفرق بين المخففة والمصدرية الناصبة تحدث الأشموني[147] بقوله: إن كانت جملة الخبر فعلية؛ فإن كان فعلها جامداً، أو فعل دعاء، أو تقدم على "أن" فعل من أفعال اليقين؛ لم يلزم أن يفصل بين "أن" وجملة خبرها بفاصل ما، وإن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة، لزمك أن تفصل بواحد من الأشياء المذكورة.

وإنما لزم الفصل لأن أن المخففة مؤكدة، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا على الجملة الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء على الراجح وكانت كذلك لا تقع بعدما يدل على العلمِ على الراجح أيضاً، أمنوا إلتباس الأمر في هذه المواضع بينهما؛ فلم يحتاجوا إلى ما يميز إحداهما عن الأخرى.

---

(147) منهج السالك 593/1.

ولكن لما كانتا تستويان في الوقوع بعد الظن؛ وفي وقوع الجمل الفعلية غير ما ذكرنا بعدها؛ أرادوا أن يميزوا لك واحدة منها بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بما ذكرنا؛ فإذا سمعت قائلاً يقول: حسبت أن قد جاء محمد، أيقنت أنها المخففة من الثقيلة، وإذا سمعته يقول: حسبت أن جاء علي، تأكدت أنها المصدرية.

الخلاصـــــة

ويتحصل لنا من هذا الكلام:

أولاً: أن "أن" الواقعة بعد ما يفيد اليقين، والواقعة قبل الجملة الاسمية، والواقعة قبل الأفعال الجامدة والواقعة قبل هذه الفواصل المذكورة؛ لا تكون إلاّ مخففة من الثقيلة.

ثانياً: أن "أن" الواقعة بعد ما لا يفيد يقيناً ولا ظنّاً، والواقعة بعد ما يفيد الظن من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلاّ مصدرية؛ وكذلك الواقعة في صدر الكلام ليست مصدرية، وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة.

الفصل الثالث: أن المفسرة

"أن" المفسرة بمعنى أي.

ذكر سيبويه[148] أن "أن" تكون في منزلة أي، وزاد المبرد[149] هي في معنى أي التي للعبارة والتفسير لما قبلها، وأوضح الرماني[150] أنها غير عاملة تكون مفسرة بمعنى أي الخفيفة، وذكر الوراق[151] أنها تستعمل على طريقة العبارة والحكاية، ويجب أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، والذي بعدها عبارة عنه، فإن لم يكن في معناه لم يجز، وجعلوا أي لهذا المعنى ليكون لهم حرف يعبر عن المعنى، ويكون باب القول يحكى به اللفظ بعينه، فلذلك وضعت أن بمنزلة أي للعبارة، وأضاف ابن جني[152] أن "أن" التي معناها العبارة، تأتي ليعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها.

وبين الزمخشري[153] أن "أن" لا تأتي إلاّ بعد فعلٍ في معنى القول، وأوضح ابن الشجري[154] أن "أن" هذه تكون في فعل الأمر خاصةً، ويغلب دخولها عليه،

---

(148) الكتاب 555/1.

(149) المقْتَضب 358/2.

(150) معاني الحروف ص48، 231.

(151) علل النحو ص451.

(152) سِر صناعة الإعراب 684/2

(153) المفَصل ص314.

(154) الأمالي 159/3.

ولا تجيء إلاّ بعد كلامٍ تام؛ لأنها تفسير، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى. لكن ابن عصفور[155] ذكر أنها الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول، ويكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها، ولا يكون لأن هذه وما تدخل عليه موضع من الإعراب.

وبين المالقي[156] أن "أن" تكون عبارةً وتفسيراً: إما للطلب وإما للكلام فتقول: أمرتُك أن قم، وانطلقت أن مشيتُ.

ومعناها في المكانين معنى أي المفسرة. وأوضح المرادي[157] أنها هي التي يحسن في موضعها أي، وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولا تقع بعد صريح القول خلافاً لبعضهم، وأضاف ابن هشام[158] أنها هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وذكر الرضي[159] أنّه ينبغي أن تعرف أن ما بعد "أن" المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلاّ من جهة تفسير المبهم المقدر فيه.

وقد مثل لها سيبويه[160] بقوله عز وجلّ (وانطَلَقَ الْملأُ مِنْهم أَن امشُوا واصبِروا علَى آلِهتِكُم إن هذَا لَشَيء يراد) ص:6، زعم الخليل إنّه بمنزلة أي لأنّك

---

(155) شرح جمل الزجاجي 105/2.

(156) رصف المباني ص196، 197.

(157) الجنى الداني ص239.

(158) أوضح المسالك 157/4.

(159) شرح الكافية 470/4.

(160) الكتاب 556/1.

إذا قلت انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تُخبر أنهم انطلقوا بالمشي، بل تريد انطلقوا في القول بأن قالوا امشوا واصبروا، أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام، وفسر ذلك الأزهري(161) بقوله إذ ليس المراد بالانطلاق ههنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء. وأبان الرضي(162) أن معناه: أي امشوا؛ لأن انطلاقهم قام مقام قولهم "امشوا"، ولهذا فسر به. وقد اختلفوا في معنى المشي في الآية. فقال قوم: المراد بالمشي النماء والكثرةُ، كما قال الحطيئة [من الوافر]:

فما من وسطَهم ويقِيم فيهم   ويمشي إن أُريد به المشاء

والشاهد فيه قوله: إن أريد به المشاء، حيث أراد الكثرة والنماء، لا المسير العادي. والذي عليه الأكثر أن المراد بالمشي الحركة السريعة؛ لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ويعاينوا براهينه. ومثل له المبرد(163) بقوله: بينت له الحديث أن قد كان كذا وكذا، أي قد كان كذا وكذا. ومثّل سيبويه(164) بقوله تعالى: (ما قُلْتُ لَهم إلاّ ما أَمرتَنِي بِهِ أَن اعبدواْ اللّه) المائدة: 117، وهذا تفسير الخليل ومثل هذا في القرآن كثير. وأوضح ابن هشام(165) أن "أن" في الآية

---

(161) شرح التصريح 232/2.
(162) شرح المفَصل 83/5.
(163) المقْتَضب 359/2.
(164) الكتاب 556/1.
(165) شذور الذهب ص311.

ليست مفسرة لقلت، بل لأمرتني. ومثل: أرسل إليه أن ما أنت وذا، فهي على أي، وزاد ابن السراج[166] أن التي بمعنى "أن" لا تجيء إلاّ بعد استغناء الكلام، لأنها تفسير مثل: كتبت إليه أن افعل كذا وكذا. ومثّل لها الزمخشري[167] بقوله: ناديته أن قم، وأمرته أن اقعد، وكتبت إليه أن ارجع؛ وأضاف ابن الشجري[168] أن قولك: دعوتُ الناس أن ارجعوا، معناه: أي ارجعوا، قال تعالى: (وعهدنَا إِلى إبراهِيم وإِسماعِيلَ أَن طَهرا بيتِي لِلطائِفِين والْعاكِفِين والركعِ السجودِ) البقرة: 125، معناه: أي طهرا. ومثله قوله تعالى: (ونُودواْ أَن تِلْكُم الْجنةُ أُورِثْتُموها) الأعراف: 43، قال ابن عصفور[169] إلاّ ترى أن قوله: (تلكم الجنة)، تفسير للنداء أي نودوا بأن قيل لهم تلكم الجنة، ومثل ذلك: أمرتُ زيداً أن اضرب عمراً، فاضرب عمراً تفسيراً للأمر أي كان أمري له بأن قلتُ له اضرب عمراً؛ قال تعالى: (أن اضرب بعصاك) وقال تعالى: (فَأَوحينَا إِلَيهِ أَنِ اصنَعِ الْفُلْك) المؤمنون: 27 أي اصنع، (وإِذْ أَوحيتُ إِلَى الْحوارِيين أَن آمِنُواْ بِي وبِرسولِي) المائدة: 111.

وهناك فرق بين "أي" ، و"أن" المفسرة.

---

(166) الأصول 208/1.

(167) المفصل ص314.

(168) الأمالي 159/1.

(169) شرح جمل الزجاجي 299/2.

فأي ما بعدها يتبع ما قبلها حتّى قيل إنها حرف عطف نحو، جاء القضنفر أي الأسد، وتختلف عن "أن" لأنها في الغالب تجمع بين المفرد والجملة؛ و"أن" للجملة فقط.

واختلف النحاة حول معنى أن التفسيرية. قال المرادي[170]: مذهب البصريين أن "أن" المفسرة قسم ثالث. ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية؛ ونقل ابن هشام[171] عن الكوفيين إنكار "أن" التفسيرية البتة؛ قال وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قُم، لم يكن "قُم" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب؛ ولهذا لو جئت بـ "أي" مكان "أن" في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع. وأضاف: ولها عند مثبتها شروط "يعني البصريين" وسأبينها. ورد الأزهري[172] على ابن هشام بقوله: واعترضه الدماميني ورده الشمني.

وزاد شارح ابن هشام[173] قوله: هذا، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون "أن" تفسيرية، وقالوا في تعليل هذا المقال. أنّك لو قلت: كتبت إليه أن أد واجبك، لم يكن قولك: أد واجبك، تفسيراً لقولك: كتبت إليه، فيكيف يكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيراً لما قبلها. والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون،

---

(170) الجنى الداني ص239.

(171) المغني ص(47-48).

(172) شرح التصريح 233/2.

(173) أوضح المسالك 159/4.

وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين؛ لأنّه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبياناً له نحو قولك: أمرته أن اضرب صفحاً عن هذا، فإن ما بعد أن بيان نفس أمرته، وإما أن يكون تفسيراً وبياناً لمفعول الفعل السابق نحو: كتبت إليه أن أطع ربك، فإن "أطع ربك" ليس تفسيراً وبياناً لقولك كتبت إليه، ولكنّه بيان للمكتوب.

ويجب أن تتوفر شروط في أن لتكون مفسرة، وهي:

أن يكون الفعل الذي تفسره وتعبر عنه فيه معنى القول، وليس بقول، ذكر ذلك ابن يعيش[174]؛ وزاد ابن هشام[175]: أن تكون الجملة المتقدمة على أن من معنى القول دون حروفه وليست من لفظ القول، وأضاف ابن هشام[176] وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، وبين ابن هشام[177] ذلك بقوله: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول؛ فلا يقال: قلت له أن افْعلْ؛ إلاّ أن ابن عصفور[178] ذكر أنها لا تقع إلاّ بعد صريح القول وما في معناه، ومن ذلك قوله تعالى: (وانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهم أَن امشُوا) ص: 6. لأن المراد بقوله: انطلق الملأ منهم، انطلقوا في القول بأن قالوا: امشوا واصبروا. وأوضح السيوطي[179] أنها تكون

---

(174) شرح المفَصل 84/5.

(175) المغني ص48. أوضح المسالك 158/4.

(176) القطر ص69.

(177) المغني ص48.

(178) شرح جمل الزجاجي 299/2.

(179) الهمع 326/2.

مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله، لا لقولٍ مصرح به أو محذوف، أو فعل متأول بمعنى القول: فإن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون "أن"، وكذلك إن كان القول منوياً، وتقدم فعل مؤول به، لكنه إذا لم يتأول كانت "أن" داخلة للتفسير بخلاف المصرح والمقدر، فأنها تجيء بعده "أن".

وأن لا يتصل بـ "أن" شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ ذكر ذلك ابن يعيش[180] قال: لأنّه إذا اتصلَ بها شيء من ذلك، صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحو قوله: أوعزتُ إليه بأن قُم، وكتبت إليه بأن قُم، لأن الباء ههنا متعلقةٌ بالفعل.

وإذا كانت متعلقة به صارت من جملته، والتفسير إنّما يكون بجملة غير الأولى. وأضاف السيوطي[181] إلاّ تتعلق بالأول لفظاً، فلا تكون معمولة، ولا مبنيةً على غيرها، فإن قلت: كتبت إليه بأن قم، كانت معمولة لحرف الجر، فإن لم تأتِ بحرف الجر جاز فيها الوجهان. وزاد ابن هشام[182] فهي في هذا المثال وقولك كتبت إليه أن افعل كذا، وأنت تقدر الباء قبل أن، فهي في هذين المثالين أن المصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو

---

(180) شرح المفَصل 84/5.

(181) الهمع 326/2.

(182) أوضح المسالك 158/4.

المقدرة. وأضاف ابن هشام[183] معنى آخر وهو أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً. وأضاف[184] فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل، كانت مصدرية.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، أضاف ابن يعيش[185] لما ذكرناه من أنها وما بعدها جملةٌ مفسرة جملةٌ قبلها، ففي قوله: (ونَادينَاه َأن يا ِإبراهِيم) الصافات: 104 "أن" فيه بمعنى "أي"؛ لأن النداء قولٌ، و"ناديناه" كلام تام. وبين ذلك ابن هشام[186] بأن تسبق بجملة، أي أن تتقدم عليها جملة؛ فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة.

خامساً: أن تتأخر عنها جملة، قال ابن هشام[187]: فلا يجوز: ذكرت عسجداً، أن ذهباً، بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلْنا أو الاسمية. نحو: كتبت إليه أن ما أنت وهذا؛ وزاد ابن هشام[188]، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول: "اشتريت عسجداً أن ذهباً"، فهذا التعبير خطأ بالإجماع، وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير البتة فتقول اشتريت عسجداً ذهباً وكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان، والثاني أن تأتي بأي فتقول اشتريت عسجداً أي ذهباً.

---

(183) شذور الذهب ص311.

(184) المغني ص49.

(185) شرح المفَصل 84/5.

(186) المغني ص48. شذور الذهب ص311.

(187) المغني ص48.

(188) أوضح المسالك 158/4.

وهناك لبس بين أن المفسرة وأن المخففة.

ذكر سيبويه[189] في قوله تعالى: (وَآخِرُ دعواهم أَنِ الْحمد لِلَّهِ رب الْعالَمِين) يونس: 10، وآخر قولهم أن لا إله إلاّ الله. فذلك على: أنّه الحمد لله وأنّه لا إله إلاّ الله، ولا تكون أن التي تنصب الفعل، لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ولا تكون أي لأن أي إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبني على المبتدإ، ومثل ذلك (ونَادينَاه أَن يا إِبراهِيم * قَد صدقْتَ الرؤْيا) الصافات: 104-105، كأنه قال ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم، وقال الخليل تكون أيضاً على أي؛ وأضاف الرضي[190] أن أن لا تفسر إلاّ مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول، مؤد معناه، فقوله: يا إبراهيم، تفسير لمفعول "ناديناه" المقدر، أي: ناديناه بشيءٍ، وبلفظٍ هو قولنا: يا إبراهيم، وكذلك قولك: كتبتُ إليه أن قُم، أي: كتبتُ له شيئاً هو: قُم؛ فـ "أن" حرف دال على أن "قُم" تفسير للمفعول به المقدر لـ "كتبت". وقد يفسر المفعول به الظاهر، كقوله تعالى: (إِذْ أَوحينَا إِلَى أُمك ما يوحى * أَنِ اقْذِفيهِ) طه: 38، 39؛ وأما قوله أرسل إليه أن ما أنت وذا، فهي على أي، وإن دخلت الباء فهي على أنّك وأنّه وكأنّه يقول أرسل إليه بأنك ما أنت وذا، ويدلك على ذلك أن العرب قد تكلم به في ذا الموضع مثقلاً ومن ذلك: (والْخَامِسةَ أَن غَضب اللهِ علَيها) النور: 6، فكأنه قال أنه غَضب الله عليها لا تُخَففُها في

---

(189) الكتاب 561/1.

(190) شرح الكافية 469/4.

الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا؛ وقد ذكر نحوه ابن السراج[191].

وتحتمل "أن" عند ابن هشام[192] في قوله تعالى: (فَأوحينَا إِلَيهِ أَن اصنَعِ الْفُلْكَ) المؤمنون: 27، (ونُودواْ أَن تِلْكُم الْجنةُ) الأعراف: 43؛ أن تكون المفسرة، وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الأول الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية.

وقد تلتبس أن التفسيرية بـ "أن" المصدرية.

قال سيبويه[193]: وأما قوله: كتبتُ إليه أن افعل، وأمرتُه أن قُم؛ فيكون على وجهين:

على أن تكون "أن" التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعلُ إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعلُ فوصلت أن بِقُم لأنه موضع أمر، كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون "أن" التي تنصب إنّك تُدخِل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعلْ، فلو كانت أي لم تدخل الباء كما تدخل في الأسماء.

---

(191) الأصول 208/2.

(192) المغني ص47.

(193) الكتاب 561/1.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي؛ وأضاف ابن الشجري[194] ومن المنصوب في أحد القولين: (ما قُلْتُ لَهم إلاّ ما أَمرتَنِي بِهِ أَن اعبدواْ اللّه) المائدة:117. قوله: (أن اعبدوا الله) في موضع نصبٍ على البدل من قوله: (ما أمرتني به)، ويجوز أن يكون "أن" ههنا مفسرة بمعنى "أي" فلا يكون لها موضع من الإعراب.

الخلاصة

"أن" المفسرة تكون في معنى أي الخفيفة وبمنزلتها، أي تكون للعبارة والحكاية والتفسير، ويجب أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لأنها تفسير له، ولا موضع لها من الإعراب، وتعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها، وما بعدها ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلاّ من جهة تفسير المبهم المقدر. ولا تأتي إلاّ بعد فعل في معنى القول دون حروفه، ولا تقع بعد صريح القول خلافاً لبعضهم. ويغلب دخولها على الأمر. وقد اختلف النحاة حول معناها. ومذهب الكوفيين إنكارها البتة، وعند البصريين هي المفسرة وهو الصحيح كما وضحه شارح ابن هشام[195]؛ وتكون مفسرة بشروط هي:

1- أن يكون الفعل الذي تفسره وتعبر عنه فيه معنى القول وليس بقول.

---

(194) الأمالي 152/3، 153.

(195) أوضح المسالك 159/4.

2- ألا يتصل بـ "أن" شيء من صلة الفعل الذي تفسره.

3- وألا يدخل عليها حرف الجر، لا لفظاً ولا تقديراً.

4- وأن يكون ما قبلها كلاماً تاماً.

5- وأن تتأخر عنها جملة.

الفصل الرابع: أن الزائدة

معنى الزيادة:

قال سيبويه[196]: ولـ "أن" وجه تكون فيه لغواً، وأوضح المبرد[197] أنها تكون زائدة مؤكدة، وأضاف ابن يعيش[198] وقد تزاد لتوكيد الكلام، وزاد ابن مالك[199] دخولها في الكلام كخروجها.وأضاف المرادي[200] أن فائدة زيادتها التوكيد. وأفاض السيوطي[201] في معنى "أن" قال: ترد "أن" زائدة وليست المخففة، وزعمها ابن عصفور: رابطة. وسيبويه[202] في قولٍ: موطئة للقسم. وأبو حيان: مخفّفة.

قال ابن هشام[203]: ولا معنى لـ "أن" الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنّه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم): دخلت "أن" في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً) تنبيهاً وتأكيداً على أن "الإساءة" كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة

---

(196) الكتاب 555/1.

(197) المقْتَضب 359/2.

(198) شرح المفَصل 67/5.

(199) شرح التسهيل 7/4

(200) الجنى الداني ص240.

(201) الهمع 324/2.

(202) الكتاب 222/4.

(203) المغني ص52، 53.

لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لما كانت أن للسبب في جئت أن أعطي أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم: أما والله أن لو فعلت لفعلت، أكدت "أن" ما بعد "لو" وهو السبب في الجواب، وذكر السيوطي[204] قول أبي علي دخلت منبهة على السبب، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنها قد تكون للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للإعطاء، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كُبراء النحويين، وأضاف ابن هشام[205] والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: "أن صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجِدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث وبطء" وزاد ابن هشام[206] وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد ما جيء به لتوكيده، و"لما" تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول، وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك. ثم إن قصة إبراهيم التي فيها (قالوا سلاماً) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم)، بل في سورة هود، وليس فيها (لما). ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟

---

(204) الهمع 325/2.

(205) المغني ص53.

(206) المصدر نفسه ص53.

وإنّما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا إنّا مهلكوا أهل هذه القرية)، ثم إن التعبير بـ "الإساءة" لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب "المساءة"، وهي عبارة الزمخشري. وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين: أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أن. والثاني: أن أن في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة. ونص المصحف للآيتين: قال تعالى: (ولَقَدْ جاءتْ رسلُنَا إِبراهِيم بِالْبـشْرى قَالُواْ سلاَماً) هود: 69، وقال تعالى: (ولَما جاءتْ رسلُنَا إِبراهِيم بِالْبشْرى قَالُوا إِنا مهلكُو أَهل هذِهِ الْقَريةِ) العنكبوت: 31. وبعدها بآيتين قال تعالى: (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم...) وسترى في هذه المسألة – أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يقله، وخطأه في نص الآية المحاطة بأقواس صغيرة أربعة إذ اختلطت لديه عبارات الآيتين هود 69، والعنكبوت: 31.

وعن فائدة أن الزائدة. بين الرضي[207] أن الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية، وإما لفظية؛ فالمعنوية تأكيد المعنى، فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية. قيل: إنما سميت زائدة، لأنّه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها. وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ،

(207) شرح الكافية 462/4، 463.

وكون زيادتها أفصح، وكون الكلمة أو الكلام بسببها، تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

ولا يجوز خلو "أن" الزائدة من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلاّ لَعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولاسيما في كلام الباري تعالي وأنبيائه، وأئِمته.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف "أن" وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى.

وإنما سميت "أن" زائدة، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلاّ زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسميت، أيضاً حرف الصلة، لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع، أو غير ذلك. قال السيوطي[208]: "أن" الزائدة حرف ثنائي بسيطٌ مركب من الهمزة والنّون فقط، ولا تفيد غير توكيد على الأصح. وذهب بعضهم: إلى أنها هي الثقيلة خففت، فصارت مؤكدة. قال أبو حيان: ولا تفيد عندنا غير التأكيد. وبين المرادي[209] أن "أن" الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فخففت خلافاً لبعضهم.

أما المواضع التي تزاد فيها "أن":

---

(208) الهمع 324/2.

(209) الجنى الداني ص241.

فتكثر زيادتها وتطرد بعد "لما" التوقيتية، قال سيبويه[210]: وذلك نحو قولك: "لما أن جاءوا ذهبت"، قال المبرد[211] وذلك قولك: لما أن جاء زيد قمت، والمراد لما جاء زيد قمتُ، زاد ابن السراج[212] فـ "أن" في هذا المثال زائدة مؤكدة؛ قال الرماني[213]: وذلك نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ) يوسف:96.

ونحو: لما أن جئتني أكرمتك. المعنى: لما جئتني أكرمتك، إلاّ أنّك أتيت بـ "أن" للتوكيد. ومنه قوله عز وجلّ: (وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ) العنكبوت:33. بمعنى لما جاءت رسلنا.

ومثل لها الزجاجي[214] بقوله: لما أن جاء زيد أحسنتُ إليه.

قال الزمخشري[215] ونحو: لما أن جاء أكرمته. ومثل لها ابن الشجري[216] بقوله: لما أن جاء زيد أكرمته وببيت ليلى الأخيلية:

ولمّا أن رأيتَ الخيل قُبلاً ... تُبارى بالخُدود شَبا العوالِي

---

(210) الكتاب 555/1.

(211) المقْتَضب 359/2.

(212) الأصول 237/1.

(213) معاني الحروف ص48، 231.

(214) الجمل ص353.

(215) المفَصل ص312.

(216) الأمالي 159/3.

وتريد أن أعناق الخيل طِوال، فَخدودها توازى أطراف الرماح إذا مدها الفرسان.

قال ابن يعيش[217]: وقد تزاد "أن" المفتوحة أيضاً توكيداً للكلام، قال الله تعالى: (ولما أَن جاءتْ رسلُنَا لُوطاً سِيء بِهِم) العنكبوت:33، فـ "أن" فيه مؤكدةٌ بدليل قوله تعالى في سورة هود (ولما جاءتْ رسلُنَا لُوطاً سِيء بِهِم) هود: 77، والقصة واحدة. ومثل لها المالقي[218] بقول الشاعر:

ولما أن تواقفنا قليلاً   أَنَخْنا لِلْكلاكِل فارتَمينا

وذكر الوراق[219] أن "أن" المفتوحة زيدت بعد "لما"، لأن لما فيها معنى الشرط، كقولك: لما جاء زيد جئتُ؛ وخصوا "لما" بـ "أن" المفتوحة، لأن "أن" فيها معنى التوقع، وكانت غير محققةٍ للشيءِ، وتدخُلُ بعد أَفْعال الرجاء والخوف، خُصتْ بالزيادةِ بعد "لما"، لتوكيد معناها.

وتزاد أن بين لو وفعل القسم، مذكوراً أو متروكاً، وقد مثّل سيبويه[220] لفعل القسم المذكور بقول الشاعر المسيب واسمه زهير بن علس:

فأُقسم أن لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

---

(217) شرح المفَصل 67/5.

(218) رصف المباني ص197

(219) علل النحو ص(451-452).

(220) الكتاب 532/1.

والشاهد فيه قوله: أقسم أن لو، حيث وقعت أن زائدة بين فعل القسم ولو، وفعل القسم مذكور كما هو واضح.

البيت عند ابن هشام[221] يروى: وأقسم لو أنا التقينا، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

ومثل لفعل القسم متروكاً، كل من ابن هشام والسيوطي[222] بقول الشاعر [لم ينسب]:

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. وبين شارح ابن هشام[223] أن العتيق: الكريم وجواب لو محذوف أي أقسم والله لو كنت حراً لقاومتك أو لعرفت لي منزلتي، مثلاً وفي البيت شاهد على تقديم خبر "ما" ويروى:

أما والله عالم كل غيب ورب الحِجر والبيت العتيق

لو أنّك يا حسين خلقت حرّاً وما بالحر أنت ولا الخليق

ولا شاهد فيه حينئذٍ

(221) المغني ص50.

(222) الهمع 325/2.

(223) المغني ص51.

قال السيوطي[224]: زعمها ابن عصفور رابطة، والذي نص عليه سيبويه[225]: أنها زائدة، ونص سيبويه[226] في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة قبل لو. وذكر ذلك أيضاً الرضي[227]. ومثل لها ابن هشام[228] بقوله: أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنه.

ويروى عجز البيت عند المرادي[229]:

.... وما بالحر أنت ولا الصديق

كما يروي عجزه عند المالقي[230]:

.... وما بالحر أنت ولا القمين

والقمين: الجدير بالشيء. ومثّل لها ابن الشجري[231] بقوله: ووالله أن لو أقمتَ لكان خيراً لك. قال الزمخشري[232] ومثله: أما والله أن لو قمتَ لقُمتُ، وأضاف ابن يعيش[233] وقالوا: أما والله أن لو فعلت لفعلتُ، وذلك في القسم إذا أُقسِم على شيء في أوله، فيقع في جواب القسم، ولا يقع جواباً له في غير ذلك.

---

(224) الهمع 325/2.
(225) الكتاب 107/3.
(226) المصدر نفسه 222/4.
(227) شرح الكافية 464/4.
(228) قطر الندى ص7.
(229) الجنى الداني ص240.
(230) رصف المباني ص197.
(231) الأمالي 159/3
(232) المفَصل ص312.
(233) شرح المفَصل 67/5.

وتزاد أن بين الكاف ومخفوضها وهو نادر أو شاذ: وأنشد سيبويه[234] لابن صريم اليشكري [من الطويل]:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسمٍ   كأن ظبيةٌ تعطوا إلى وارق السلم

الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن، والتقدير كأنها ظبية، ويجوز نصب الظبية بكأن تشبيهاً بالفعل إذا حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقاً، والخبر محذوف لعلم السامع والتقدير كأن ظبية تعطو هذه المرأة؛ ويجوز جر ظبية على تقدير كظبية وأن زائدة مؤكدة وهو محل الاستشهاد.

واختلف في نسبة البيت: فعند ابن جني[235] لعلباء بن أرقم اليشكري قاله في امرأته وهو الصحيح، وعند الأزهري[236] لباغت اليشكري، وعند السيوطي لعلباء بن أرقم[237]. وعند ابن السيرافي[238] لأرقم بن علباء، وعند ابن الأنباري[239] لزيد بن أرقم. وذكر السيوطي[240] هو لباغت بن صريم اليشكري أو لعلباء بن أرقم أو لأرقم ابن علباء وبين ابن عصفور[241] أن زيادة "أن" بعد الكاف ومخفوضها تحفظ ولا يقاس عليها.

---

(234) الكتاب 328/1.

(235) سر صناعة الإعراب 682/2.

(236) شرح التصريح 233/2.

(237) شرح أبيات سيبويه 525/1.

(238) شرح أبيات سيبويه 525/1.

(239) الإنصاف 202/1.

(240) شرح شواهد المغني 111/1.

(241) شرح جمل الزجاجي 298/2.

وتزاد بعد "إذا": وقد مثل له ابن هشام[242] بقول أوس بن حجر [من الطويل]:

فأمهله حتى إذا أن كأنه   معاطي يدٍ في لجة الماء غامر

فأمهله حتى إذا كأنه معاطي يدٍ في لجة الماء غامر وأوضح شارح بن هشام[243] أن "إذا" في هذا البيت ظرفية مجردة عن معنى الشرط، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملته، والتقدير: فأمهله حتى إذا يقال فيه كأنه..الخ. والضمير في "أمهله" يعود إلى الصيد. زاد السيوطي[244] ورواية الشطر الثاني في الديوان:

....   معاطي يدٍ في جمة الماء غارفُ

وذكر ابن جني[245] معنى آخر وقال أنها تزاد بعد "ما"، واستشهد بقول أبي قيس بن رفاعة الأنصاري.

ومنا الذي هو ما أن طر شاربه   والعانِسون ومنا المرد والشيب

فيمن فتح همزة "إن" في رواية هذا البيت. وزاد الرضي[246] وقد تزاد في الإنكار، نحو: "أنا أنيه". وليست في قوله تعالى: (وأَن عسى أَن يكُون)

---

(242) المغني ص51.
(243) أوضح المسالك 160/4.
(244) الهمع 326/2.
(245) سر صناعة الإعراب 683/2.
(246) شرح الكافية 464/4.

الأعراف:185، (وَأَلو استَقَاموا علَى الطرِيقَةِ) الجن: 16، و(وَأن أَقِم وجهك) يونس: 105، زائدة، كما توهم بعضهم، بل الأوليان مخففتان، والثالثة مفسرة. وأضاف الرازي[247] معنى آخر فقال: أن قد تكون صلة، في قوله تعالى: (وما لهم إلاّ يعذبهم الله) يريد ومالهم لا يعذبهم.

أما عن عمل "أن" الزائدة؛ فهي عند الرماني[248] غير عاملة، وكذلك عند ابن مالك[249] لا عمل لها ودخولها في الكلام كخروجها، وأيضاً عند المرادي[250] لا تعمل شيئاً، وذهب الأخفش كما في العكْبري[251]، وابن الحاجب[252]، وابن هشام[253]؛ إلى أنها قد تنصب الفعل المضارع وهي زائدة. واستدل بالسماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى: (وما لَنَا إلاّ نُقَاتِلَ فِي سبِيل اللّهِ) البقرة: 246، (وما لَكُم إلاّ تُنفِقُوا) الحديد:10، وأن في الآيتين زائدة، لقوله: (وما لَنَا لاَ نُؤْمِن بِاللّهِ) المائدة: 84. كما استدل بقوله: (وما لَنَا إلاّ نَتَوكلَ علَى اللّهِ) إبراهيم: 12، زعم أن "أن" زائدة، وأن تقدير الكلام: وما لنا لا نتوكل على الله، لئلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالاً، وليس بصحيح، لأن الواقع حإلاّ هو

(247) مختار الصحاح ص30.

(248) معاني الحروف ص48.

(249) شرح التسهيل 7/4.

(250) الجنى الداني ص240، 241.

(251) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن 103/1، ط1، تحقيق نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1423هـ - 2002م.

(252) شرح الكافية 464/4.

(253) المغني ص51. أوضح المسالك 160/4.

الجار والمجرور، لا المصدر، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياسي سائغ. أما القياس فهو أن الزائدة قد عمل في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم، ولا حجة له في ذلك. وأما السماع، فيحتمل أن تكون "أن" فيه مصدرية دخلت بعد "مالنا" لتضمنه معنى "ما منعنا". وقال غيره هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمن "مالنا" معنى ما منعنا، وفيه نظر؛ لأنّه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن تكون "لا" زائدة، والصواب قول بعضهم، إن الأصل وما لنا أن لا نفعل كذا، وإنّما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال. بدليل دخولها على الحرف نحو: لو، وكأن، وعلى الاسم مثل "ظبية" بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنّه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل فيه.

الخلاصـــــــــة

تزاد أن في الكلام لغواً، لفائدة توكيد المعنى، ولها فائدة معنوية تتمثل في تأكيد المعنى وتقويته، كما لها فائدة لفظية وذلك لأن زيادتها أفصح، بما فيها من تزيين اللفظ، واستقامة وزن الشعر، وحسن السجع وغير ذلك.

ولا يجوز الزيادة من غير فائدة وإلاّ لعدت عبثاً، ولا يجوز العبث في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري سبحانه، وسميت حرف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو نحوه.

فهي حرف ثنائي وضعاً، وبسيط مركب من الهمزة والنون فقط، وليست أصلها مثقلة فخففت خلافاً لبعضهم. ولا تفيد غير توكيد على الأصح. وتزاد أن، الأكثر زيادتها بعد لما التوقيتية، كما تزاد بين لو وفعل القسم مذكور أو مقدر، وتزاد بعد إذا، ونادر زيادتها بين الكاف ومخفوضها.

وأن الزائدة لا تعمل خلافاً للأخفش، وذلك لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف نحو: لو، كأن، وعلى الاسم مثل "ظبية".

الباب الثالث
المقارنة بين "إنْ" و"أنْ"

هنالك فرق بين إن وأن . قال الرماني [1] : الفرق بينهما هو أن أحدهما للماضي والآخر للمستأنف . تقول : أنتِ طالقٌ أن دخلتِ الدار ، فيقع الطلاق عند هذا الكلام. وتقول : أنت طالقٌ إن دخلتِ الدار ، فلا يقع الطلاق عند انقضاء هذا الكلام ، ولكن يترقب الدخول ، فإن وقع منها طلقت ، وإن لم يقع لم تطلق أصلاً . وذلك من قبل أن "إن" المكسورة شرطٌ يطلب المستأنف فيترقب وقوع الشرط ليجب به العقد. فأما "أن" المفتوحة فليست كذلك ، وإنّما معنى الكلام أنت طالقٌ لأن دخلتِ الدار ، فدخول الدار قد وقع وبين أنه طلقها من أجل ما قد وقع ، وليست "أن" بشرطٍ، إنّما هي علةٌ لوقوع الأمر ، فإذا كانت العلة قد وقعت فقد وقع مدلولها ، وكأنه قال : أنتِ طالق لأنك كلمتِ زيداً ، فبين لأي شيءٍ طلقها فقد وقع الطلاق في هذا الكلام. فأما إن قال: أنتِ طالق إن كلمت زيداً فعلى الترقب كما بينا .

أما الفرق بين إن المخففة وأن المصدرية فكما قال المبرد :[2] لما خُففت إن المكسورة اختير بعدها الرفع، ولم يصلح ذلك في أن المخففة من الفتوحة إلا أن ترفع على أن يضمر فيها.

وذلك لأن المفتوحة وما بعدها مصدر ، فلا معنى لها في المبتدأ ، والمكسورة إنما دخلت على الابتداء وخبره ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله.

---

(1) معاني الحروف ص 174 ، 175.

(2) المقتضب 361/2.

ومن رأي النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً؛ والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأن إن إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه. قال الأشموني[1] : أن المفتوحة أشبه بالفعل من إِن المكسورة ، لأن لفظها كلفظ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلّا الأمر ، كجِد، فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً ، لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، مما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها؛ بخلاف المفتوحة . قال الوراق[2] : وحكم المفتوحة المشددة في التخفيف والتثقيل وجواز العمل ، كحكم المكسورة إلّا في خصلة واحدة، وهو أن إِن المكسورة إذا خُففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وأن المفتوحة المشددة إذا خُففتْ أضمر فيها اسمها. وإنما وجب ذلك في المفتوحة ولم يجب ذلك في المكسورة ، لأن المفتوحة قد قلنا إنها وما بعدها اسم ، فلا تخلو من عاملٍ يعمل فيها ، وأما المكسورة فهي تقع في صدر الكلام ، فإذا ارتفع ما بعدها ، لم تكن بنا ضرورةٌ إلى تقدير اسم فيها ، لأنه يمكن أن تقدرها حرفاً غير عاملٍ.

---

(1) منهج السالك 593/1.

(2) علل النحو ص 448.

وزاد ابن مالك[3] : وتخفف أن فلا تلغي كما تلغي إن المخففة ، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة ، ولا يكون غير الملفوظ به إلّا ضميراً ، ولا يلزم كونه ضمير شأن كما زعم بعضهم . ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوي إلا جملة مصدرة بمبتدأ أو خبر أو بحرف نفي ، أو برب ، أو بفعل مباشر إن كان دعاء، أو غير متصرف ، فإن كان الفعل متصرفاً ولم يكن دعاء وقي مباشرة "أن" في الغالب بقد، أو بـ "لو" أو بحرف تنفيس أو بحرف نفي ، وقد تباشر أن المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء .

"أن" تكون عاملة وغير عاملة . قال الرماني[1] : فأما العاملة فهي أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فتكون مع الفعل في تأويل المصدر ، وذلك قولك: يعجبني أن تقوم ، والمعني يعجبني قيامك ، وزاد ابن مالك[2] وإنما نصبته لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهي أن، وهي أقوى النواصب ولذلك نصبت مظهرة ومضمرة ، وأن المصدرية إن عمل فيها غير فعل علم أو ظن فهي الناصبة للفعل. وأضاف المبرد[3] والمصدرية تكون ما لم يثبت ولم يستقر نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد، فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه.

---

(3) شرح التهليل 40/2 ، 41 ، 42 ، 44.

(1) معاني الحروف ص71.

(2) شرح التسهيل 7/4.

(3) المقتضب 7/3.

وزاد الزجاجي[4] تقول: أريد أن تقوم ، وأحب أن تخرج، فتنصب الفعل بـ "أن"، وكذلك إذا وقعت قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعل ، وبين ابن الشجري[5] أن الناصبة للفعل ليست من التوكيد في شيء ، وهي مع ذلك تصرف الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصر وقته ، فهي بهذا ملائمة للفعل الذي ليس بثابت ، نحو الطمع والرجاء والخوف والتمني والإشفاق والاشتهاء ، تقول : أطمع أن تعطيني وأرجو أن تقوم، وأخاف أن تسبقني وأشفق أن تفوتني وأشتهي أن تزورني . قال

الرماني[1]: تخفف أن على إرادة التثقيل والإضمار ، فلا تعمل في الفعل شيئاً. علمت أن سيقوم زيد . تريد : أنه سيقوم زيد. قال تعالى : [أن سيكُون مِنكُم مرضى] المزمل : 20. والمعنى : علم أنه سيكون . لأنه شيء قد استقر ، فإذا وقعت بعدها الأفعال المتيقنة كانت المخففة . وأضاف الزجاجي[2] لأن العلم قد تُيقن وثبت ، والمعنى علمت أنه سيقوم، فاسم أن مضمر فيها ، ويقوم خبرها ، وعلى هذا خُففت ، وكذا : تيقنْتُ ألّا يخرج زيد، وتحققت ألا يقوم ، فترفع الفعل ،

(4) الجمل ص 197.
(5) الأمالي 385/1.
(1) معاني الحروف ص 72.
(2) الجمل ص 197.

وأوضح ابن الشجري[3] أن المخففة تقع بعد الأفعال الثابتة المستقرة في النفوس، نحو أيقنت وعلمت ورأيت في معنى علمت ، فحكمها في ذلك حكم الثقيلة والثقيلة موضوعة للتوكيد. وزاد ابن مالك[4] أن أن إذا عمل فيها فعل فهي المخففة من أن، فإذا وقع بعدها المضارع كان مرفوعاً ، ولا يجوز أن تلغى، بل يجب أن تنصب اسماً لا يبرز إلا في الضرورة ، ولا يكون خبرها حال حذف الاسم إلّا جملة . قال الأشموني[5] : أن كما تكون مخففة من الثقيلة مؤكدة ، تكون مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الجملة الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء على الراجح ، وكانت كذلك لا تقع بعد ما يدل على العلم على الراجح أيضاً، أمنوا إلتباس الأمر في هذه المواضع بينهما ، فلم يحتاجوا إلى ما يميز إحداهما عن الأخرى ، ولكن لما كانتا تستويان في الوقوع بعد الظن؛، وفي وقوع الجملة الفعلية غير ما ذكرنا بعدهما ، أرادوا أن يميزوا لك واحدة منهما بعلامة إذا رأيتها عرفت شأنها ، فالتزموا أن يفصلوا بين المؤكدة ومدخولها بالفواصل المذكورة سابقاً ، فإذا سمعت قائلاً يقول : حسبت أن قد جاء محمد ، أيقنت أنها المخففة من الثقيلة ، وإذا سمعته يقول : حسبت أن جاء على، وتأكدت أنها المصدرية .

فتحصل لك من هذا الكلام :

---

(3) الأمالي 384/1.

(4) شرح التسهيل 8/4.

(5) منهج السالك 593/1.

أولاً: أن الواقعة بعد ما يفيد اليقين ، والواقعة قبل الجملة الاسمية، والواقعة قبل الأفعال الجامدة، والوقعة قبل هذه الفواصل المذكورة؛ لا تكون إلّا مخففة من الثقيلة ثانياً : "أن" أن الواقعة بعد ما لا يفيد يقيناً ولا ظناً ، والواقعة بعد ما يفيد الظن من غير فصل بين أن والفعل بأحد هذه الفواصل المذكورة ليست إلّا مصدرية؛ وكذلك الواقعة في صدر الكلام ليست إلا مصدرية؛ وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة؛ وأضاف الأشموني(1) : أن العلماء اختلفوا في السبب الذي دعا إلى الفصل بين المخففة من الثقيلة والفعل غير دعاء وغير جامد بأحد هذه الفواصل المذكورة؛ فالجمهور منهم على أن هذا الفصل للتفرقة بين أن المخففة من الثقيلة وأن المصدرية ، وذهب قوم إلى أن هذا الفصل لجبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها ، وعلى هذا الرأي لا تكون أن مخففة من الثقيلة إلا حيث يوجد بعدها واحد من هذه الفواصل إلّا مع الجملة الاسمية.

واختلاف النحاة حول عمل إِن المخففة النصب في الاسم . قال ابن الأنباري(2) : فذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل . وحجة الكوفيين لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لما أشبهت الفعل الماضي في لفظه وأنها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح ؛ فلما خففت وزال الشبهه، وجب أن يبطل العمل . ومنهم من قال المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من

(1) منهج السالك 597/1.
(2) الإنصاف 195/1.

عوامل الأفعال ، فينبغي ألّا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال . وحجة البصريين على صحة الأعمال قوله : [وإن كُـلا لما ليُوفينهم ربك أعمالَهم إنه بِما يعملُون خَبير] هود : 111. فقرأ بالتخفيف نافع وابن كثير . وأضاف ابن الشجري[1] وإعمال إن المخففة قليل؛ قال سيبويه[2]: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمراً لمنطلقٌ . وأضاف ابن الأنباري[3] فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذِفَ منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله، وأوضح ابن الشجري[4] أن إِن إذا المخففة لك فيها وجهان : إن شئت رفعت ما بعدها بالابتداء وألزمت خبرها لام التوكيد، فقلت : إن زيد لقائم، تريد :إن زيداً لقائم . هذا هو الوجه ، لأنها إنما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها ، على التشبيه بالفعل الماضي ، فلما نقص اللفظ وسكن الآخر بطل عملها. وإن شئت نصبت فقلت . إن زيداً قائم ، وإن أخاك خارج ، وتستغني عن اللام إذا نصبت ، لأن النصب قد أبان للسامع أن الكلام إيجاب ، وإذا استعملت اللام مع النص جاز.

وتعمل أن المصدرية النصب في الفعل المضارع المستقبل.

---

(1) الأمالي 563/2.

(2) الكتاب 140/2.

(3) الإنصاف 208/1.

(4) الأمالي 146/3.

قال العكبري[1] : وإنما عملت لاختصاصها بالفعل ، وإنما نصبت لأنها أشبهت أن العاملة النصب في الأسماء أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ ، وأنها وما عملت فيه مصدر مثل أن الثقيلة ، وأن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة ، وأن كل واحدٍ منهما تدخل على جملة .

وزاد ابن الأنباري[2] وإنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب لأنّها تشبه الثقيلة ، والثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك الخفيفة يجب أن تنصب الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال. وأضاف الوراق[3] وإنّما وجب النصب بـ "أن" لمشابهتها الثقيلة في الصورة والمعنى ، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم ، نصبت هذه الفعل. وكما تعمل أن مظهره تعمل مضمرة. قال الوراق[4]: وإنّما صارت أن أولى بالإضمار من أخواتها لأنها الأصل لهذه الحروف في العمل، ولقوتها في بابها ، ويليها الماضي والمستقبل ، فصارت أشد تصرفاً من أخواتها ، لأنه لا يليها إلّا المستقبل ، فلما حصلت لها مزيةُ على أخواتها في الإظهار ، كانت أولى بالإضمار . وأيضاً فإن أن ليس لها معنى في نفسها ، ولأجل أن نضعها في معناها جاز أن تحذف ، ولم يجز إضمار أخواتها، لكثرة فائدتها.

---

(1) اللّباب 30/2.

(2) أسرار العربية ص 328.

(3) علل النحو ص 190.

(4) المصدر نفسه ص 195.

وهنالك فرق بين زيادة "أن" وزيادة "إن" . قال الوراق[1] : زيدت أن المفتوحة بعد لما، بينما زيدت أن المكسورة بعد ما . وذلك لأن ما لما زيدت على المكسورة ، وجب أن تزاد المكسورة على ما لِتَشَاكُلِها لفظ المكسورة ، وفي ذلك أيضاً تحقيقٌ النفي ، إذ كان أصل النفي بـ "ما" ؛ وإن استعملت للنفي ، فصار إدخالها عليها مؤكداً لمعناها . فأما لما ففيها معنى الشرط ، كقولك : لما جاء زيد جئت ، وإن هي أصل الجزاء فلم تُزد إِن على لما ، لئلا يكون الأصل تابع للفرع، أعني بالفرع لما المشبهة لبعض حروف الجزاء، لما فيها من معنى الجزاء، وخصوا لما بالمفتوحة ، أعني أن ، لأنه لما كان فيها معنى التوقع، أعني : في "أن" وكانت غير محققة للشيء ، وتدخل بعد أفعال الرجاء والخوف ، خُصتْ بالزيادة بعد لما لتوكيد معناها . واختلف النحويون في معنى "إِن" بعد "ما" وأوضح ابن الأنباري[2] أن مذهب الكوفيين أن إِن إذا وقعت بعد ما نحو : ما إِن زيد قائم، فإنها بمعنى ما النافية؛ ومذهب البصريين إلى أنها زائدة للتوكيد . وحجة الكوفيين مجيئها بمعنى ما كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، فجاز أن يجمع بينها وبين ما لتأكيد النفي. واحتج البصريون على أنها زائدة لأن دخولها كخروجها ولا فرق في المعنى إلا

---

(1) علل النحو ص 452.

(2) الإنصاف 636/2.

زيادة التوكيد. وبين الزمخشري(3) أن حروف الصلة هي إن وأن، في نحو قولك: ما إِن رأيتُ زيداً، الأصل: ما رأيت زيداً، ودخول إن صلة أكدت معنى النفي. وتقول في زيادة أن : لما أن جاء أكرمته، وأما والله أن لو قمتَ لقمتُ. واختلف في "إن" الواقعة بعد ما. قل ابن الأنباري(1): ذهب الكوفيون إلى أن إن إذا وقعت بعد ما نحو: ما إن زيد قائم، فإنها ما النافية مؤكدة للنفي بينما ذهب البصريون إلى أنها زائدة. واحتج الكوفيون بمجيء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب. قال تعالى: [إِن الْكَافِرون إِلا فِي غُرورٍ] الملك:20. وقال [إِن أَنتُم إِلا تَكْذِبون] يس:15. فإذا ثبت أنها تكون بمعنى ما، جاز أن يجمع بينها وبين ما لتأكيد النفي. واحتج البصريون على أنها زائدة؛ أن دخولها كخروجها فلا فرق بين قولك: ما إن زيد قائم، وبين ما زيد قائم، وأما ما احتج به الكوفيون فأكثره نقول بموجبه، إذ لا نمنع أن تقع في بعض المواضع بمعنى ما، وذلك إذا وضعت في موضع ما كما بينت.

وهناك فرق بين إن المخففة المؤكدة وبين إن النافية. وذلك خففت إن المؤكدة فتلتبس بالنافية. قال ابن جني(2): فإن خففت إِن المؤكدة لزمت اللام الفارقة بين الإثبات والنفي، وذلك قولك: إن زيد قائم ، و [إِن كُل نَفْسٍ لما علَيها حافِظٌ] الطارق: 4. فعلوا ذلك لئلا تلتبس إن المؤكدة بأن النافية في قوله تعالى: [إِن

---

(3) المفصل ص 312.

(1) الإنصاف 636/2

(2) سر صناعة الإعراب 377/1.

الْكَافِرون إِلا فِي غُرورٍ] الملك: 20 الملك:20، فهذه بمعنى ما النافية، وأضاف الزجاجي[3] فلما خُففتْ إن بطل عملها ووقع بعدها الفعل ولزمت اللام في خبرها لئلا تُشبه النافية.

(3) اللامات ص 122.

الخاتمة

درست في الباب الأول إن الخفيفة المكسورة الهمزة وأقسامها الأربعة، فالشرطية حرف جاء لمعنى وهي أم حروف الجزاء، وعملت لاختصاصها بالفعل، وتقتضي جملتين الأولى شرطاً والثانية جواب وجزاء، وجواب الجزاء يكون بالفعل أو بالفاء. وينجزم الفعل بـ "إن" مضمرة إذا كان الفعل جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرضٍ لأن فيها معنى الشرط. وعامل الجزم في الجواب أداة الشرط بتوسط الشرط.

إن النافية بمعنى ما في نفي الحال؛ وأغلب النحويين على إهمالها وقليل منهم على إعمالها؛ وإذا أهملت لزمتها لام الابتداء المؤكدة في خبرها للفرق بينها وإن النافية. ولا تعمل إن أمن اللبس، ومع الإهمال، وتغني عنها قرينة. وإذا دخلت على الفعل أهملت وجوباً.

وإن الزائدة لفائدة لفظية ومعنوية، ويزيد بسببها تأكيد المعنى وتقويته، وتزاد بعد ما النافية وما الموصولة وما المصدرية وبعد ألا الاستفهامية وقبل مدة الإنكار.

وفي الباب الثاني تناولت أن الخفيفة المفتوحة الهمزة وأقسامها الأربعة. فأن المصدرية يحكم على ما بعدها بالإعراب. وتعمل النصب ظاهرة ومضمرة بعد بعض حروف العطف وبعض حروف الجر، ولايسبقها فعل تحقيق ولا شيء من صلتها ولا يجوز تقديم معمولها عليها.

وأن المخففة يلزمها فعل التحقيق، واسمها مضمر فيها منوي لا يبرز إلا في ضرورة، وترفع ما بعدها ويليها الاسم والفعل.

وتأتي أن مفسرة بمعنى أي، ويجب أن يسبقها كلاماً تاماً لأنها تفسره، ولا موضع لها من الإعراب، وشروط عملها أن يكون ما تفسره فيه معنى القول دون حروفه، وأن لا يفصل بـ "أن" شيء من صلة الفعل الذي تفسره وأن يكون قبلها جملة وبعدها جملة.

وتزاد أن لفائدة التوكيد فائدة لفظية ومعنوية، وتزاد بعد لما التوقيتية وبين لو وفعل القسم وبين الكاف ومخفوضها وبعد إذا وما وفي الإنكار، ولا تعمل لأنها لا تختص بالفعل بدليل دخولها على الحرف وعلى الاسم.

نتائج الدراسة: وجدت أن تغيير حركة الحرف من التضعيف إلى التخفيف يكون لها أثر بالغ في عمل الحرف وفي معناه. كما أن اختلاف حركة همزة ان بين الفتح والكسر يؤدي إلى تغير العمل وتغير المعنى أيضاً؛ والأكثر من هذا وذاك هو السياق الذي يأتي فيه الحرف فإنه كثيراً ما يؤثر على عمله ودلالته في الجملة العربية.

خلاصة

هذا البحث في أوجه الخلاف حول إن وأن الخفيفتين، في بابين ومقارنة بينهما. الباب الأول إن الخفيفة المكسورة الهمزة؛ الشرطية حرف جاء لمعنى وهي أم حروف الجزاء وتقتضي جملتين الأولى شرطاً والثانية جواباً وجزاء، ويكون جوابها بالفعل أو بالفاء، تجزم الشرط الأداة ويجزم الجواب بالأداة بتوسط الشرط.

وتجزم أن مضمرة. وإن النافية تجيء بمعنى ما النافية، تهمل كثيراً وتعمل قليلاً. وإن المخففة من الثقيلة تلزمها لام الابتداء المؤكدة في خبرها فارقة بينها والنافية، وتعمل قليلاً وتهمل كثيراً. والفعل بعدها من النواسخ غالباً. إن الزائدة لفائدة لفظية أو معنوية، وتهمل غالباً، وتزاد في مواضع. وفي الباب الثاني أن المصدرية تعمل مظهرة وتعمل مضمرة بعد بعض حروف العطف والجر. وأن المخففة من الثقيلة تقع بعد فعل اليقين والتحقيق ويليها الاسم والفعل. أن المفسرة بمعنى أي؛ وتكون مفسرة بشروط، كما تزاد أن في مواضع لفائدة لفظية أو معنوية؛ وهي حرف غير عامل لأنها لا تختص بالفعل بل تدخل على الاسم والحرف.

في الباب الثالث عملت مقارنة بين إن وأن ليتضح الفرق وأوجه الخلاف بينهما.

Abstract

pronounced إنThis research is on the differences around

as (ANN). In their lightened forms. This is done (أن)as (IN) and

in two chapters where a comparison is made between them.

with a kesra (إن)In chapter one, I stated that the lightened

which (إن) which is also called the conditional (إن)beneath the A

is a letter brought in to convey a meaning. It is also the mother of the renal letters, which requires two sentences, the first one is a condition and the second sentence is a reply and a penalty. Its

pronounced as (FAA). The بالفاءreply comes by using a verb of

condition resolutes the article and the reply in resoluted by the

is resoluted in أنarticle while the condition comes in the middle.

comes in the same meaning (إن)the passive voice. The negation

, pronounced as (MA).(ما)as the negation

(It is neglected much and works a نهمل كثيـراً وتعمـل قلـيلاً

from the heaby one, the إنlittle). To differenciate the lightened

(Lam Alibtidaa) in its لام الابتـداء, the confirmed (إن)lightened

(It تعمل قليلاً وتهمل كثيراًrheme to separate from the negation one.

works a little and is neglected much). The verb that follows is mostly from the abolition groups of verbs (NASIKHA):

is employed for verbal of moral use, (إن)The superfluous but it is mostly neglected and added in some positions.

of origin acts in the active voice. It can (إن)In chapter two, be used in the passive after some conjunction and is placed away from (أن)complementary letters. The lightened after an active and verification verb, which is (إن)the heave one followed by the noun and the verb.

meaning which, is explanatory with (أن)The explanatory is added in some positions for a (أن)some conditions. Also verbal or moral use. It is an idle letter because it is not concerned with the verb, but intrudes between the noun and letter.

المصادر والمراجع

(1) الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، [د.ت.ط]، دار الفكر، بيروت – لبنان.

(2) الاسترابادي رضي الدين محمد بن الحسين، شرح كافية ابن الحاجب، ط1، 1419هـ-1998م، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(3) الأشموني منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط3، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية لصاحبها حسن محمد وأولاده.

(4) الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، ط1، 1420-1999م، تحقيق بركات يوسف هبود، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، [د.ت.ط]، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان.

(5) الجزري محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، [د.ت.ط]، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(6) ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1420هـ-1999م، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة – مصر.

- كتاب اللمع في العربيـة، ط1، 1392هـ ـ -1972م، ط2، 1411هـ ـ - 1999م، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، جامعة اليرمـوك، إربد – الأردن.

- سر صناعة الإعراب، ط2، 1413هـ -1993م، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سوريا.

(7) الحريري القاسم بن علي بن محمد، شرح ملحة الإعراب، ط2، 1420هـ - 1999م، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان.

(8) ابن حيان محمد بن يوسف بن علي، تقريب المقَرب في النحو، 1407هـ - 1987م، تحقيق محمد جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيـروت – لبنان.

(9) ابن خالويه الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة مـن القـرآن الكـريم، [د.ت.ط]، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(10) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبـد القـادر، مختـار الـصحاح، ط1، 1983م، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان.

(11) الرماني علي بن عيسى بن عبد الله، كتاب الحروف، [د.ت.ط]، تحقيـق عبدالفتاح إسماعيل شلبي.

- معاني الحروف، ط1، 1426هـ-2005م، تحقق عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان.

(12) الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب اللامات، 1389هـ-1969م، تحقيق مازن مبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – سوريا.

- كتاب الجمل في النحو، ط2، 1405هـ-1985م، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

(13) الزمخشري محمود بن عمر، المفَصل في علم العربية، ط2، تحقيق محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، دار الجيل، بيروت – لبنان.

(14) ابن السراج محمد بن سهل، الأصول في النحو، ط4، 1420هـ-1999م، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

(15) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ط1، 1416هـ، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر.

- الكتاب، ط3، 1410هـ-1990م، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان.

(16) السيرافي يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، ط2، 10 ربيع الأول 1399هـ-9 آذار 1979م، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت.

(17) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، 1418هـ-1998م. تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

- شرح شواهد المغني، 15 ربيع الآخر 1386هـ- آب 1966م، صححه وعلق عليه محمد ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.

- كتاب الأشباه والنظائر في النحو، ط3، 1417هـ-1996م، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

(18) ابن الشجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة، الأمالي، 28 جمادى الآخرة 1412هـ-3 يناير 1992م، تحقيق محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – مصر.

(19) الشنقيطي أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع وشرح جمع الجوامع. ط1، 1419هـ-1999م، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(20) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي، شرح جمل الزجـاجي، ط1، 1424هـ-2003م، تحقيق أنس بديوي، دار إحياء التـراث العربـي، بيروت – لبنان.

(21) ابن عقيل بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيـل، 1415هـ-1995م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(22) العكْبري عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البنـاء والإعـراب، ط1، 1995م، إعادة، 1422هـ-2001م، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية.

- إملاء ما من به الرحمن، من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، 1423هـ-2002م، تحقيق نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(23) ابن علي عماد الدين إسماعيل، الكُناش في النحو والصرف، 1413هـ-1993م، تحقيق علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، مراجعة عبد العزيز مطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر – الدوحة.

(24) الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، ط1، 1423هـ-2003م، تحقيق سالم شمس الدين، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(25) الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط1، 1417هـ-1997م، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(26) القالي إسماعيل بن القاسم، كتاب الأمالي، 1400هـ-1980م، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان.

(27) المالقي أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط3، 1423هـ-2002م، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق – سوريا.

(28) ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، ط1، 1410هـ1990م، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر الجيزة – مصر.

(29) المبرد محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، ط3، 1415هـ-1994، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر – القاهرة.

(30) ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، ط3، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج.م.ع.

(31) المرادي حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجنى الداني فـي حـروف المعاني، 1396هـ-1976م، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل – العراق.

- الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، 1413هـ-1992م، تحقيق فخر الـدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(32) ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبـد الله، مغنـي اللبيب عن كتب الأعاريب، ط1، 1412هـ-1992م، تحقيق مازن مبـارك، ومحمد علي حمدالله، وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1992م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، 1419هـ-1998م، تحقيـق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، 1419هـ-1998م، تحقيق محمـد محـي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(33) الوراق محمد بن عبد الله، علل النحو، ط1، 1420هـ-1999م، تحقيـق محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض.

(34) ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفَصل للزمخشري، ط1، 1422هـ -
2001م، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.